تَيْسِيرُ النَّحْوِ التَّعْلِيمِي قَدِيمًا وَحَدِيثًا

مَعَ نَهْجِ تَجْدِيدِهِ

بقلم

الدكتور شوقي ضيف



دار المعارف

[illegible]

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

جميع البلاد العربية اليوم تشكو مرّ الشكوى من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو، أو بعبارة أخرى لا تحسن النطق بالعربية نطقًا سليما، وكأنما أُصيبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع أداء العربية أداءً صحيحا. ونخطئ خطأً كبيرًا إذا ظننّا أن شيئًا من ذلك أص[illegible]ب ألسنة الناشئة فى بلداننا العربية جعلها تعجز عن النطق السديد بالعربية، إنما [illegible]ع هذا العجز أو القصور إلى النحو الذى يقدَّم إليها، والذى يرهقها بكثرة أبوابه و[illegible]بيته وصيغه الافتراضية التى لا تجرى فى الاستعمال اللغوى. وهو – مع ذلك – يغفل شطرًا كبيرًا من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها، مما يجعل الناشئة لا تتبين كثيرًا من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة.

والأمران جميعًا من قصور النحو التعليمى الذى يقدَّم للناشئة عن الإحاطة بصيغ العربية وأوضاعها ومن التوسع فى صيغ واستعمالات افتراضية يحفزان الهمم إلى تيسير النحو وتبسيطه. ويتنادى كثيرون دعونا من هذا التبسيط والتيسير كأن مَنْ يبغون ذلك يريدون إدًّا من الأمر أو نُكْرًا، وهم إنما يبغون الخير كل الخير حتى تحسن الناشئة نطق العربية لغةِ القرآن الكريم الذى أتاح لها عزّة فوق عزة وسلطانًا على النفوس لا يماثله سلطان، فضلاً عن أنها لغة العرب القومية التى لا يتم للعرب بدونها مجد أو كيان. وقد طالب الجاحظ معلمى العربية منذ اثنى عشر قرنًا بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسية التى تكفل لها السلامة من اللحن فى كتاب إن كتبته وشيءٍ إن وصفته وشعرٍ إن أنشدته، يقول: «وما زاد على ذلك فهو مشغلة لها عمّا هى أولى به، وعويصُ النحو لا يجرى فى المعاملات ولا يضطر إليه شىء». وإذا كان الجاحظ

دعا إلى تبسيط العربية للناشئة فى زمن من أزمنة ازدهارها فأولى لنا أن ندعو إلى هذا التبسيط للناشئة فى زمننا الذى بَعُد قرونًا طويلة عن أزمنة هذا الازدهار.

ولم يصرّ معلّمو الناشئة من النحاة لزمن الجاحظ على موقفهم من تعليمها عويصَ النحو ومستغلقاته، ولا ارتفع صوتٌ ضدّه يندِّد بدعوته ويثبّط النحاة عنها، بل لقد استجاب لها أئمة النحو منذ زمنه على مرّ القرون إلى العصر الحديث، فكانوا يؤلّفون للمتخصّصين فى النحو المؤلفات الضخمة التى تشبه بحارًا متسعة عميقة، ويؤلّفون للناشئة متونًا ومختصرات تَعْرض عليها قواعد النحو الأساسية التى تصحّح نطقها وتقيم ألسنتها. ورأيت أن أذكر من هذه المختصرات والمتون أكثر من ثلاثين متنًا ومختصرًا أُلِّفت متلاحقة فى أمصار وأعصار مختلفة، حتى يتّضح بقوّة أن أسلافنا ظلّوا طوال القرون الغابرة يرون أن تيسير النحو للناشئة واجب حتمى. وسيظل هذا الواجب قائمًا فى الحاضر والمستقبل كما كان قائمًا فى الماضى، بل لقد أصبح أكثر ضرورة وحاجة لناشئتنا لكثرة ما تتحمل فى تعلّم اللغات الأجنبية وتعلم كثرة من العلوم الرياضية وغير الرياضية مما يئودها ويَقْصم منها الظهور.

ورأيت أن أعرض – تتمةً لأعمال الأسلاف فى تيسير النحو – دعوة ابن مضاء القرطبى فى كتابه: «الرد على النحاة» إلى إلغاء نظرية العامل فى النحو وكل ما ترتب عليها من تقديرات وصياغات وأبواب وعلل وأقيسة وتمارين افتراضية. ولم أكتف بذلك فقد مضيت أذكر المحاولات الحديثة فى تبسيط النحو للناشئة، وألممت بكتاب لرفاعة الطهطاوى، وعرضت لجهود حفنى ناصف ورفاقه وجهود على الجارم ومصطفى أمين. ثم أخذت أبسط القول فى المحاولات العصرية بادئًا بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه: «إحياء النحو» ثم تحدثت عن مقترحات لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) التى شُكِّلت فى سنة ١٩٣٨ وقد أرسلتْ بها الوزارة إلى مجمع اللغة العربية لدراستها، فدرسها وأدخل عليها بعض تعديلات فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ وطلب إلى وزارة المعارف حينذاك أن تؤلِّف كتب النحو على أساس تلك المقترحات وما اتخذ من قرارات. وبعد نحو عشر سنوات أُلِّفت هذه الكتب، وعمَّت الشكوى منها فى جميع المدارس، وتقرَّر الانصراف عنها. وبذلك أخفقت كل تلك

المحاولات العصرية لتيسير النحو وتذليل صعابه.

وكنت - حين نشرت كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى سنة ١٩٤٧ - ذكرت فى مدخله مقترحات فى تيسير النحو أقمتها على ثلاثة أسس هى إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى، وأن لا تُعْرَب كلمة لا يفيد إعرابها شيئًا فى تصحيح النطق بها. وفى سنة ١٩٧٧ قدّمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتيسير النحو أضفت فيه إلى الأسس الثلاثة السابقة أساسًا رابعًا، هو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب النحو العَسِرة، وأحال المجمع المشروع إلى لجنة الأصول لدراسته، فأقرَّت شطرًا كبيرًا منه وعرضته على مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ فأقرَّه. وفى سنة ١٩٨١ ألقيتُ محاضرة عامّة بمؤتمر المجمع أضفتُ فيها إلى أسس التيسير الأربعة السالفة أساسين جديدين هما: أولا: حذف زوائد كثيرة فى النحو التعليمى تُعْنَى بشروط وقواعد عَقِدة، وبإعرابات افتراضية مصنوعة. وثانيا: زيادة نواقص ضرورية فى النحو التعليمى حتى تتعرف الناشئة بوضوح صحّة النطق بالحروف والكلمات، وحتى تحيط بتصاريف الأفعال مع الضمائر وبدقائق كثيرة فى أبنية الأسماء سوى ما ينبغى أن تقف عليه من تقاليد العربية فى الذكر والحذف والتقديم والتأخير وصياغات الجملة الاسمية والفعلية وأنواع الجمل مستقلة، وخاضعة غير مستقلة.

ورأيت أن أضع فى هذا التيسير بأسسه الستّة كتابًا مرتبًا مفصّلاً يُتَّخَذُ أساسا أو أصلا لتعليم الناشئة خصائصَ العربية وقواعد النحو والتمرين عليها والدُّرْبة. وقد أُلْغى فيه ثمانية عشر بابًا فرعيًا رُدَّت أمثلتها إلى الأبواب الأساسية، وأُلْغيت فيه العلامات الفرعية فى الإعراب والإعراب التقديرى والمحلى وما يتبع ذلك من إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور وإلغاء أن المصدرية الناصبة للمضارع مقدرة أو مضمرة، كما ألغى إعراب أىّ كلمة لا يفيد إعرابها أى فائدة فى صحّة النطق بها نطقًا سليمًا، ووُضعت تعريفات محكمة للمفعول المطلق والمفعول معه والحال. وحُذفت من قنوات الأبواب كلُ ما كان بها من أعشاب ضارة كالشروط والقواعد شديدة التعقيد والصيغ المصنوعة ووجوه الإعراب الافتراضية. وأُضيفت فى كل باب دقائق تصوّر سُنَن العربية فى الصياغة والتعبير، كما أضيفت بعض أبواب ضرورية لتوضيح

الاستعمال اللغوى للكلمات فى الجملة، وللجملة الاسمية والفعلية، ولأنواع الجمل وما بينها من علاقات.

وسمّيتُ الكتاب «تجديد النحو» وهو لا يترخّص أى ترخّص فى مقوّمات العربية وأوضاع أبنيتها وصياغاتها المحكمة. ورأيت - دَعْمًا له وأداء لحقه - أن أؤلف هذا الكتاب الجديد لأزوِّده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المستأنية، حتى يستبين نَهْجى - غاية الاستبانة - فيما رسمته فيه للنحو التعليمى من تجديد وتيسير. والكتاب موزَّع على ثلاثة أقسام: قسم لبيان المحاولات المتصلة لتيسير النحو التعليمى قديما وحديثا مع بيان محاولتى المتواضعة فى كتاب «تجديد النحو». وقسم ثان لبيان الشطر الأول من نَهْجى فى تجديد النحو التعليمى وتيسيره بتخليصه من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده وتعقيداته العَسِرة التى كانت - ولاتزال - ترهق الناشئة إرهاقا شديدا دون أن يَجْنوا منها شيئا يفيدهم فى إتقانهم للعربية. وقسم ثالث لبيان الشطر الثانى من نَهْجى فى تجديد النحو التعليمى وتيسيره باستكمال نواقص فيه ضرورية، حتى تتمثل الناشئة تمثلا قويما طوابع الصياغة العربية ومقوِّماتها فى أبنيتها اللفظية وتراكيبها التعبيرية. والله أسأل أن يُلْهمنى السَّداد فى القول والإخلاص فى الفكر والعمل، وهو حَسْبى ونعم الوكيل.

القاهرة فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٦

شوقى ضيف

القسم الأول

في تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً

تمهيد عن :

كتاب سيبويه ومطولات كتب النحو

كتاب سيبويه أوّل كتاب جامع لقواعد النحو وأصوله، وهو فيه يهتدى دائماً بآراء أستاذه الخليل، وقد ذكره باسمه عشرات المرات، بل مئاتها، وقد يكتفى بقوله عنه : « وقال ». ولو أن باحثاً عُنى بجمع أقوال الخليل فى الكتاب لاستغرقت شطراً كبيراً منه - إن لم يكن الشطر الأكبر - حتى ليمكن أن يذهب باحث إلى أنه هو الواضع الحقيقى للنحو العربى وأن سيبويه إنما هذّبه وأكمله على نحو ما صوّرنا ذلك فى كتابنا « المدارس النحوية » فهو الذى أعطاه صيغته النهائية، وهى صيغة تستوعب فى الكتاب نحو ألف صفحة من القطع الكبير، وكاد لا يترك قاعدةً نحوية إلا دوّنها. وقد تحوّلت قواعده إلى ما يشبه نجوماً قطبية ثابتة، مما جعل صاعد بن أحمد يقول : « لا أعرف كتاباً أُلِّف فى علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى، فإن كلّ واحد من هذه الكتب لم يشذ عنه من أصول فنه شىء إلاّ ما لا خطر له[1] ».

والكتاب موزَّع على قسمين : قسم خاص بالنحو وقواعده، وقسم خاص بالصرف ومباحثه وما يتصل بها من الإمالة والوقف وما إلى ذلك من جوانب صوتية. ويقوم النحو عند سيبويه وأستاذه الخليل على نظرية أساسية، هى نظرية العوامل، فالعامل هو الذى يُحْدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجرّ والجزم، وبدأ سيبويه بعرض الفعل وتعدِّيه ولزومه، وتلاه بما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر والصفة المشبهة واسم التفضيل. وتتوالى

(١) معجم الأدباء لياقوت (طبع القاهرة) ١٦/١١٧.

أبواب النحو، ويتوالى معها عمل العوامل مذكورةً ومحذوفة، مما يفتح الأبواب على مصاريعها لكثرة التأويل والتقدير فى الصيغ؛ إذ كثيراً ما تُحْذَفُ العوامل كما تحذف المعمولات. ويسوق سيبويه ذلك فى كثرة من العلل والأقيسة يرويها عن أستاذه الخليل. ويُرْوَى أن بعض معاصرى الخليل سأله: «أعنِ العرب أخذت ما تذكره من العلل أم اخترعته من نفسك؟» فأجابه: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم يُنْقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندى أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علّة له أخرى فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا. وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلّة التى ذكرها هذا (الرجل) الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن تسنح لغيرى علّة لما علّلته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[١].

وتتدافع فى كتاب سيبويه سيول من تعليلات الخليل كما تتدافع سيول من أقيسته[٢]، وفيه يقول السيرافى، «كان الغاية فى تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله»[٣]. ويضيف سيبويه إلى تعليلاته وأقيسته كثيراً من الأقيسة والتعليلات بنظر نافذ وعقل ثاقب[٤]. وفتحا معاً باباً واسعاً للتمارين على قواعد النحو والصرف[٥] مما فسح لكثير من الصيغ الافتراضية المقترحة التى لم ينطق بها العرب ولا جرت على ألسنتهم. وفى كثير من صحف الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، ربما كان مرجعها إلى أن سيبويه كان يضع قواعد النحو والصرف لأوّل مرة وضعاً

---

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى (تحقيق مازن المبارك - طبع القاهرة ص٦٥).
(٢) المدارس النحوية (طبع دار المعارف) ص٤٦.
(٣) معجم الأدباء ٧٣/١١.
(٤) المدارس النحوية ص٨٠.
(٥) المدارس النحوية ص ٥٥، ٩١.

مفصّلاً غاية التفصيل فطبيعىّ أن يداخل عمله شىء من الإبهام والغموض فى بعض العبارات. وربما رجعتْ جوانب من ذلك إلى تلميذ سيبويه الأخفش الأوسط الذى حمل عنه الكتاب وأذاعه فى الناس، إذ كان الطريق الوحيد إليه، وقد جلس للطلاب مجلس أستاذه يمليه عليهم بعد وفاته. ويبدو أنه أشاع فيه غير قليل من الغموض والعسر اللذين عُرف بهما فى مؤلفاته النحوية، حتى لنرى الجاحظ يتعرّض له سائلاً: «أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟» فأجابه: «أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله، وليست هى من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى إليه قلّت حاجاتهم إلىَّ فيها، وإنما كانت غايتى المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت فى هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسّب ذهبت»[١].

ويبدو أن الأخفش الأوسط أشاع فى كتاب سيبويه بعض ما كان يشيعه فى كتبه من الغموض ومن العويص الذى لا يفهم إلّا بعد تأمّل كثير فيه. ولعلّ ذلك ما جعل النحاة بعد سيبويه يتداولون شرحه مراراً وتكراراً، وكانوا لايزالون يضيفون إلى شروحهم له من العلل والاحتجاجات والأقيسة والتمارين غير العملية أثقالاً فوق أثقال، مع تشعيب مسائل النحو وتفريعها إلى أقصى حدّ، حتى لتتحول بعض شروح الكتاب إلى ما يشبه موسوعات نحوية كبرى على نحو ما نقرأ عند السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ فى شرحه للكتاب، وهو يقع فى ستة مجلدات ضخام، تفيض بالأقيسة والعلل وكثرة التخريجات لوجوه الإعراب والرد على مخالفى سيبويه والمدرسة البصرية فى بعض المسائل.

وبجانب شروح كتاب سيبويه أخذت تؤلّف كتب مطوّلة فى النحو كثيرة، من أهمها المقتضب للمبرد فى القرن الثالث الهجرى وكتاب الأصول الكبير لتلميذه ابن السراج ومؤلفات أبى على الفارسى، والمفصل للزمخشرى وشَرْحُ ابن يعيش له موسوعة نحوية

---

(١) الحيوان للجاحظ (طبعة الحلبى) ١/٩١.

كبرى فى عشرة مجلدات. ومن ذلك نتائج الفكر للسهيلى الأندلسى المتوفى سنة ٥٨١ وكان يشغف بالعلل النحوية ويخترعها ويرى ذلك كمالاً فى صنعة النحو وبَصَرا بها[1].

ومنذ القرن الثالث الهجرى يعنى بعض أئمة النحو بالتأليف فى علله على نحو ما يلقانا عند المازنى وكذلك عند الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وكتابه « الإيضاح فى علل النحو» مطبوع. وبالمثل يعنى غير إمام نحوى بتأليف المطوّلات فى علم الصرف منذ المازنى الذى يعدّ أوّل من فصَل مباحثه عن مباحث النحو التى كان مختلطاً بها فى كتاب سيبويه. وأهم من خلفوه على هذا العلم ابن جنى فى موسوعته الكبرى: الخصائص.

وتتكاثر الموسوعات أو المطولات النحوية منذ القرن السابع الهجرى، وحرىّ بنا أن نذكر كتاب « ارتشاف الضَّرَب » أى عسل النَّحْل لأبى حيان الأندلسى فى القرن الثامن الهجرى، وهو أضخم ما خلفته الحقب السابقة فى النحو. وفى كل هذه المطولات النحوية كان المؤلف يستقصى كل ما يستطيع من الشعب والتفريعات والأقيسة والتعليلات والتخريجات والتأويلات والتمارين العملية وغير العملية. وجوانب كثيرة فى تلك المطولات تتحوّل إلى مايشبه غابات ملتفة،من الصعب ارتيادها والسير فى مُنْعرجاتها ومنعطفاتها دون إمام نحوى كبير أو عالم نحوى نحرير، يتحلق حوله الطلاب ليبينّ لهم مسائل النحو ومشاكله العويصة.

---

(١) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى (طبع دار المعارف) ص١٣٧.

تيسير النحو التعليمى قديما

١
وضع المتون والمختصرات

كان طبيعيًّا أن تشتد الحاجة منذ أوّل الأمر إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه ولما جدَّ بعده من المطولات النحوية، حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها فى يسر. وكان من أوائل من عُنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه، يدلّ على ذلك تأليفه كتاباً باسم «الأوسط فى النحو» ولمعاصره أبى محمد اليزيدى المتوفى سنة ٢٠٢ للهجرة مختصر فى النحو اشتهر فى زمنه. وحاكت المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة فى صنع مختصرات النحو تخفيفاً على الناشئة منذ إمامها الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ إذ صنف فى النحو كتاباً مجملاً باسم «مختصر النحو». وعلى هذه الشاكلة أخذت مختصرات النحو ومتونه الملخصة تظهر مبكرة منذ القرن الثانى الهجرى بغرض تيسير النحو وتبسيطه. ويظهر أن كثيرين من معلِّمى النحو ظلّوا لا يكتفون بالمختصرات فيه يعرضونها على الناشئة فقد مضوا يعرضون عليهم كثيراً من علله وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التى لا يحتاجونها فى تصوّر قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم، مما جعل الجاحظ يتعرض لمعلِّم الصبية أو الناشئة ناصحاً: «أما النحو فلا تشغل قلب الصبىّ منه إلّا بقدر ما يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام فى كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشىء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أوْلى به ومذْهل عما هو أردّ عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع. وإنما يرغب فى بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد.. ومَنْ ليس له حظّ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجرى فى المعاملات ولا يضطر إليه شىء».

واستجاب كثيرون من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة على نحو ما يلقانا عند هشام بن معاوية صاحب الكسائى المتوفى سنة ٢٠٩ للهجرة وأبى عمر الجرمى تلميذ الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢٥ فلكل منهما مختصر فى النحو استخلص فيه بإجمال قواعده. وتعاقب على هذا التلخيص كثير من أعلام النحاة البصريين والكوفيين طوال القرنْ الثالث الهجرى، منهم ثعلب والمفضل بن سلمة وأبو موسى الحامض، إذ كان لكل منهم فى النحو مختصر لطيف. وبالمثل كان لابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة ولمعاصره ابن شقير مختصر موجز فى النحو، وكذلك لنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ للهجرة. ولعلّ مختصراً فى النحو للناشئة لم يلق من الشهرة حينئذ ما لقيه مختصر الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وقد سمّاه «الجمل فى النحو» وطارت شهرته فى الآفاق إذ ظلّ طويلاً يُدْرَسُ للناشئة فى الشام واليمن ومصر وبلدان المغرب والأندلس، وأكبَّ عليه أعلام النحاة فى تلك الأمصار بالشرح، حتى قيل إن شروحه أربت على مائة وعشرين شرحاً، ويقال إنه صنًفه بمكة، ولذلك كان من الكتب المباركة إذ لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، وهو فيه يجمل أبواب النحو فى لغة مبسطة، تخلو من بعض التفريعات ومن الشذوذات التى لا تشيع فى لسان العرب، كما تخلو من العلل والأقيسة التى لا تفيد الناشئة فى النطق السليم بالعربية. وكان يعاصر الزجاجى أبو جعفر النحاس المصرى، وكان يدرس لطلابه المتخصصين شرحه على كتاب سيبويه، واتسعت شهرته فقصده الطلاب من كل فَجّ، وفى مقدمتهم محمد بن يحيى الرباحى الأندلسى وعنه حمل كتاب سيبويه، ودرًسه لطلابه بقرطبة، ونسخته هذه التى رواها عن أبى جعفر النحاس تُعدّ أم الدراسات النحوية المتخصصة فى الأندلس. وألّف أبو جعفر بجانب شرحه المطوّل لكتاب سيبويه مختصراً فى النحو للناشئة، سمّاه كتاب التفّاحة، عرض فيه بإيجاز قواعد النحو الأساسية فيما لا يتجاوز ست عشرة صحيفة. ولابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ مختصر فى النحو سمّاه «الهداية»، ولابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ مختصر سماه باسم مختصر الزجاجى : الجمل فى النحو، ولكن لم ينل حظًّا من الشهرة.

وللنحوى الكبير أبى على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ مختصر باسم الأوليات فى

النحو، ولمعاصره على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ مختصر باسم الإيجاز فى النحو، ولابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ مختصر باسم اللمع فى النحو أكثر الأسلاف من شرحه، ولابن بابشاذ نحوىّ مصر فى القرن الخامس مختصر فى النحو سماه المقدمة وكانت فى عشرة أبواب، ولعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ مختصر سمّاه الجمل، وللتبريزى المتوفى سنة ٥٠٢ مقدمة اختصر فيها النحو اختصاراً حسناً، وللزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ مختصر مجمل فى النحو اختصره من كتابه المفصل، وسماه الأنموذج، شرحه الأسلاف مراراً، طبع فى القاهرة وإستانبول بالقرن الماضى. ولمعاصره الجواليقى البغدادى مختصر موجز فى النحو. ولابن برى المصرى المتوفى سنة ٥٨٢ مقدمة فى النحو نقلها عنه عيسى الجزولى وأشاعها فى المغرب والأندلس، وللمطرِّزى الإيرانى المتوفى سنة ٦١٠ مقدمة فى النحو ومختصر باسم المصباح، ولعبد اللطيف البغدادى المتوفى سنة ٦٢٨ قَبْسة العجلان فى النحو، وللشلوبينى الأندلسى المتوفى سنة ٦٤٥ مختصر فى النحو باسم التوطئة. ومن أئمة النحو المصريين فى القرن السابع الهجرى ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ وله مختصر فى النحو باسم مقدمة وجيزة، وله متن أكثر سعة وتفصيلاً سماه الكافية، عدَّ بروكلمان له نحو سبعين شرحاً، وللإمام النحوى المشهور ابن مالك الأندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ عُدَّة الحافظ وعمدة اللافظ فى مبادئ النحو، ولابن أبى الربيع الإشبيلى المتوفى سنة ٦٨٨ الملخص فى النحو، وللبيضاوى المتوفى سنة ٧١٦ مختصر فى النحو باسم لب اللباب فى علم الإعراب.

ولعلّ مختصراً فى النحو لم ينل من الشيوع والشهرة ما نالته المقدّمة الأجرومية فى مبادىء علم العربية وتشتهر باسم متن الأجرومية لمؤلّفها ابن آجروم المغربى المتوفى سنة ٧٢٣ للهجرة، وظلت لهذا المتن أو المختصر فى تعليم الناشئة النحوَ الحظوةُ الكبرى فى جميع بلدان العالم العربى من الخليج إلى المحيط، واهتم به علماء النحو فى كل مكان ووضعوا له شروحاً شتّى، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط. ونعرض أبوابه لتتضح للقارئ هذه الصورة الطريفة من صور مختصرات النحو ومتونه الكثيرة، وهى تجرى على هذه الشاكلة : باب الإعراب - باب معرفة علامات الإعراب - باب الأفعال - باب مرفوعات الأسماء - الفاعل - نائب الفاعل

- المبتدأ والخبر - العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر - النعت - العطف - التوكيد - البدل - المفعول به - المصدر - ظرف المكان وظرف الزمان - التمييز - الحال - الاستثناء - باب لا - المنادى - المفعول من أجله - المفعول معه - مخفوضات الأسماء.

وواضح أن ابن آجروم حذف من النحو فى مختصره أبواباً فرعية كثيرة، وأنه اقتصر على أبوابه الأساسية التى تكفى الناشئة فى تعرفهم على مقومات النطق السديد بالعربية. وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحاتنا وطلابهم فى الحقب الماضية أقبل المستشرقون على طبعه ونشره، فطبع بروما فى أواخر القرن السادس عشر، وسرعان ما ترجم إلى اللاتينية فى برسلاو، وطبع مع تلك الترجمة فى ليدن وغيرها. وترجم إلى الفرنسية وطبع مع تلك الترجمة فى باريس والجزائر، وطبع فى كمبردج بإنجلترا وفى ألمانيا. وإنما أطلنا فى عرض هذا المختصر بعض الشىء لندلّ على أنه مع إيجازه فى تلخيص النحو ظلّ وسيلة قيِّمة فى بيان مقوّمات العربية وأوضاعها الإعرابية لا لناشئة البلدان العربية على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم فحسب، بل أيضاً للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها النحوية.

ونرى أبا حيان أستاذ ابن آجروم الذى عاش بعده نحو عشرين عاما والذى اشتهر بتأليفه أضخم كتب النحو المتأخرة حجماً، ونقصد كما مر بنا كتابه: «ارتشاف الضَّرَب» الذى لا يزال مخطوطاً، وهو فى ستة مجلدات كبار، يحاول بدوره أن يضع فى النحو مختصراً للناشئة، سمّاه: «اللمحة البدرية فى علم العربية» وهو فى نحو عشرين صحيفة. وكان يعاصره ابن هشام المصرى المتوفى سنة ٧٦١ وله موسوعة نحوية سمّاها: «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» ألّفها على منهج مبتكر لم يسبقه إليه سابق، إذ وزّعها على قسمين كبيرين: قسم أفرده للحروف والأدوات موضحاً وظائفها واستخدامها فى الصيغ والتراكيب، وقسماً أفرده للجملة وأبوابها المتنوعة الكثيرة، وألّف للمتخصصين أيضاً كتابه «أوضح المسالك». وبجانب ذلك ألّف للناشئة ثلاثة مختصرات: مختصراً موجزاً شديد الإيجاز هو «الإعراب عن قواعد

الإعراب» ومختصراً متوسط الإيجاز هو «قَطْر النَّدا» ومختصراً أوسع منه هو «شذور الذهب». فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأوّل، وإذا أراد التوسع قليلاً درس المختصر الثانى، فإن أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث، وحاول أن يفقهه ويفهمه فهمًا حسنًا. وكانوا يدرسون فى الأزهر الشريف إلى عهد قريب للطلاب متن الأجرومية فى السنة الأولى بالقسم الابتدائى، وفى السنة الثانية كانوا يدرسون لهم مختصرًا أوسع قليلاً هو المقدمة الأزهرية فى علم العربية للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ للهجرة، وكانوا يدرسون لهم فى السنة الثالثة «قطر الندا» لابن هشام، وهو أوسع منها جميعًا، وفى السنة الرابعة كانوا يدرسون لهم متن الألفية. وبذلك كانت تُخْتَمُ دراسة النحو فى الأزهر الشريف بتلك الطريقة المثلى التى لا يتوزّع النحو فيها على سنوات التعليم كما يحدث فى مدارسنا، بحيث تنسى الناشئة فى السنوات المقبلة ما درسته فى السنوات الماضية ولا ترتسم فى أذهانهم صورة النحو متكاملة أبدًا. وقد ظلّ علماء النحو فى الفترة العثمانية يعنون بوضع المختصرات والملخصات فى النحو وللشيخ الشعرانى المتصوّف مختصر فى النحو لطيف سماه: «لباب الإعراب المانع من اللحن فى السّنّة والكتاب».

ولعل فى كل ما قدمت ما يوضح المنهج أو المسلك الذى اتبعه الأسلاف فى تيسير النحو على الناشئة وتعليمه لها تعليمًا ييسّره ويرفع العقاب والصعاب منه، فقد دأبوا منذ القرن الثانى الهجرى إلى العصر الحديث يضعون فى النحو مختصرات ومتونًا موجزة يستخلصون فيها من مطوّلاته قواعده الأساسية، ويُصَفّونها - أو قل يقطّرونها - فى صيغ مجملة أشبه ما تكون بقوانين مركزة، كى تستظهرها الناشئة وتدرسها دراسة تتيح لها استيعاب أوضاع العربية ومقومات صياغاتها وتمثّلها تمثلا بَيِّنًا.

٢

ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة

ظلّت مطوّلات كتب النحو تزخر بسيول من نظرية العامل والمعمولات وما يُطْوَى فيها من كثرة التقديرات والتأويلات وكثرة التعليلات والأقيسة والتمارين الافتراضية. ولا نمضى طويلا مع دولة الموحدين فى المغرب والأندلس - وكانت ظاهرية المذهب - حتى نجد قاضى قضاتها ابن مضاء القرطبى المتوفى سنة ٥٩٢ للهجرة يثور على النحو والنحاة ثورة عنيفة، وهى ثورة استوحى فيها المذهب الظاهرى فى الفقه وما دعا إليه من التمسّك بحرفية النصّ فى الكتاب الكريم والسنّة النبوية دون تأويل فيهما، وأيضًا ما دعا إليه هذا المذهب من إلغاء العلل والأقيسة فى مسائل الشريعة.

وكانت الدولة - وخاصة أميرها يعقوب بن يوسف - قد تشدّدت فى التمسك بالمذهب الظاهرى ورفض كتب الفقه الحنفى والمالكى والشافعى والحنبلى وما تحمل من فروع لا تكاد تُحْصى أو تستقصى، وبالغ يعقوب فى ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كل ما عدا كتب المذهب الظاهرى فى الفقه. وعلى ضوء من هذه الثورة الحادّة ألّف قاضى قضاته ابن مضاء كتاب الرد على النحاة الذى نشرته سنة ١٩٤٧ وفيه يهاجم بقوة نظرية العوامل والمعمولات فى النحو داعيًا إلى إلغائها حتى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية. ولا يهمنا مقصده من تطبيق المذهب الظاهرى فى الفقه على النحو ومباحثه وقواعده، وإنما يهمّنا ما أدّى إليه هذا التطبيق من تيسير للنحو وتبسيط، أجمله فى قوله بسطوره الأولى من مؤلّفه: «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوىّ عنه وأنبه على ما أجمعو على الخطأ فيه». ويبدأ بنظرية العوامل والمعمولات يبتغى أن ينقضها نقضًا، هى وكل ما جرّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية ومن معمولات مذكورة ومضمرة محذوفة. ولكى يدلّ على فساد تلك النظرية أورد ما ترتب عليها فى الصيغة العربية من عوامل محذوفة إما لعلم المخاطب بها كما يقول النحاة فى

مثل : « مَنْ جاء؟ » فيقال « زيد » ويقدرون أن أصل الجواب : جاء زيد. وإما لمجرد الافتراض كتقدير النحاة فى مثل « الكتاب قرأته » أن الكتاب مفعول به لفعل محذوف، وأصل الجملة : « قرأت الكتاب قرأته ». وإما لما هو أبعد من ذلك فى الافتراض والتخيل إذ يقدرون فى مثل : « يا عبد الله » أن المنادى مفعول به لفعل محذوف والتقدير : « أدعو عبد الله » وهو افتراض أشد عنتًا من الافتراض فى الجملة السالفة.

ويبين ابن مضاء فساد كل هذه التقديرات وما تجرُّ إليه من زيادة ألفاظ على الذكر الحكيم حين يفترض النحاة فى صيغه عوامل محذوفة، إذ يزيدون عليه ما ليس منه دون حجة أو دليل. وسرعان ما نفذ من ذلك إلى إلغاء ما تصوّره النحاة من متعلق للجارِّ والمجرور حين يقعان أخبارًا أو صلات أو صفات أو أحوالاً فى مثل : « القلم على المكتب - رأيت مَنْ فى الغرفة - التقيت بطالب فى الفصل - قابلت عليًّا فى المكتبة » إذ يقدرون متعلقات محذوفة فى هذه الجمل، وهى على الترتيب : « مستقر - استقر - كائن - كائنا » ويقول ابن مضاء : إن هذا كله تمحل لأن الكلام تامّ بدونه ولا يحتاج إليه، وحرىّ أن نرفضه ونرفض معه نظرية العامل التى تمدنا بمثل هذه التقديرات الافتراضية التى لا تمر بذهن المتكلم. ومتعلق الظرف كمتعلق الجارِّ والمجرور فى تصور هذه التقديرات المتخيلة، حين يقع خبرًا أو صلة أو صفة أو حالاً فى مثل : « الكتاب فوق المكتب - رأيت ما عنده - أرانى كتابًا لديه - كلمت عليًّا أمام رفاقه ».

ويتحول ابن مضاء من نقض فكرة العوامل المحذوفة إلى نقض فكرة المعمولات المحذوفة ويختار لبيان ذلك الضمائر المستترة وما يذكره النحاة فى مثل « زيد قام » من أن فى فعل « قام » الماضى ضميرًا مستترًا، وأنكر هذا الضمير وقال : إن « قام » مثل « قائم » فى نحو « زيد قائم » لا تشتمل على ضمير مستتر بل هى تدل عليه بمادتها كما تدل عليه « قائم » تمامًا وكما تدل عليه الأفعال المضارعة : « أقوم - تقوم - نقوم ». وينفذ ابن مضاء من ذلك إلى أن ضمائر التثنية والجمع فى مثل : قاما - قاموا - قمن » ليست ضمائر ولا فواعل كما زعم النحاة : وإنما هى علامات أو إشارات - كما قال

المازنى – تدل على التثنية والجمع بالضبط كدلالة التاء الساكنة على التأنيث فى مثل : «قامتْ». وكما أن هذه التاء تذكر مع الفعل إذا تقدّم الفاعل وكان مؤنثًا مجازيًا فيقال مثلًا : «الشمس أشرقت» وإذا تأخر هذا الفاعل عن الفعل جاز أن تذكر التاء وأن تحذف فيقال : «أشرقت الشمس – أشرق الشمس» كذلك صنع العرب بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا، فقد يذكرونها وقد يحذفونها، وأثبت ذلك النحاة وسموها لغة «أكلونى البراغيث» وهى لغة طيئ وبلحارث بن كعب وأزد شَنوءة، فيقولون «قاموا الزيدون» ويقول غيرهم : «قام الزيدون» ولا يقولون جميعًا إلّا : «الزيدون قاموا». وفى ذلك ما يشهد – كما يذكر ابن مضاء – بأن العرب تعامل أدوات التثنية والجمع معاملة تاء التأنيث الساكنة، فلا تعدُّها ضمائر – على الأقل فى لغة «أكلونى البراغيث» – بل تعدها أدوات دالة على التثنية والجمع بنفس دلالة التاء الساكنة على التأنيث.

ولكى يقيم ابن مضاء الدليل القاطع على فساد نظرية العوامل والمعمولات عرض بابين من أبواب النحو ليبينّ كيف أدّت نظرية العوامل والمعمولات فيهما إلى رفض بعض أساليب العرب الصحيحة ووضع أساليب جديدة لا يعرفها العرب ولا تعرفها ألسنتهم. وأول البابين باب التنازع فقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم قد يسلطون عاملين على معمول واحد فيقولون مثلا : «أقبل وجلس إخوتك». وينكر النحاة البصريون والكوفيون هذا الأسلوب لأنه لا يصحّ فى رأيهم أن يتسلّط عاملان على معمول واحد أو بعبارة أخرى لا يصح أن يتسلط مؤثران على أثر واحد، واختار البصريون أن يعملوا العامل الثانى فى الصيغة المارة ويضمروا فى العامل الأول فيقولون : «أقبلوا وجلس إخوتك» واختار الكوفيون أن يعملوا العامل الأوّل ويضمروا فى العامل الثانى فيقولون : «أقبل وجلسوا إخوتك». وبذلك رفضوا معًا الصيغة العربية الصحيحة للعبارة، ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين لا تعرفهما العربية. ولم يكتفوا فى باب التنازع بعرض مثل هاتين الصيغتين، فقد مضوا يطبقون التنازع على بابى ظن وأعلم مسيغين أن يقال : «ظننت وظننى شاخصًا الزيدَيْن شاخصين» وكذلك أن يقال : «أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين»

والصيغتان لم يلفظ بهما العرب، إنما لفظ بهما النحاة مستلهمين نظرية العوامل والمعمولات التى وضعوها. ويقول ابن مضاء أنه ينبغى أن ينحُّوها عن قواعد النحو وأبوابه، حتى لا يرفضوا من أجلها أساليب عربية سليمة ويضعوا مكانها أساليب عربية سقيمة.

والباب الثانى الذى رأى ابن مضاء أن يبينّ به كيف دفعت نظرية العوامل والمعمولات النحاة إلى فتح أبواب حرىّ بها أن تحذف هى وما جلبت من أساليب لا تعرفها العربية بابُ الاشتغال، إذ وزّع النحاة الصيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع أو النصب وما يجوز فيه الأمران مقدّرين فى أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها فى الكلام مثل: «الكتاب قرأته - الكتاب قرأت صفحاته». إذ يقدرون الجملتين هكذا: «قرأت الكتاب قرأته - قرأت الكتاب قرأت صفحاته». وذكر ابن مضاء أنه لا داعى لكل هذه التقديرات وما يُطْوَى فيها من أقسام قائلاً: «إن الاسم المتقدم وهو «الكتاب» فى المثالين السابقين إذا عاد عليه ضمير منصوب كما فى المثال الأوّل نُصب، أو متصل بمنصوب كما فى المثال الثانى نصب أيضًا. أما إذا عاد عليه ضمير رفع فى مثل: «أزيد قرأ كتابه» فإنه يرفع على الابتداء. وإذن لا داعى لفتح هذا الباب فى النحو، فضلاً عمّا جلب إليه النحاة من صيغ لم ينطق بها العرب ولا دارت فى ألسنتهم مثل: «أزيدا لم يضربه إلا هو - أخواك ظناهما منطلقين - أأنت عبد الله ضربته» فإن هذه الصيغ وما يماثلها فى الباب ينبغى أن تنحّى عن النحو، بل ينبغى أن ينحىَّ الباب كله».

ويضيف ابن مضاء إلى بابى الاشتغال والتنازع الجديرين بالحذف من النحو ما زعمه النحاة من نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعيّة بأن مصدرية مضمرة وجوبًا فى مثل: «لا يشتم عمرو زيدًا فيؤذيَه - لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» ويمضون فيقدرون «أنْ المحذوفة» مع الفعل التالى للفاء والواو بمصدر ويصنعون نفس الصنيع بالفعلين الأوّلين فى الجملتين بحيث تصبحان هكذا: «لا يكون شتم من عمرو لزيد فإيذاء - لا يكون منك أكل للسمك وشرب للبن». ويقول ابن مضاء إن هذا تعسف فى التأويل إذ المتكلم لا يقصد إليه، إنما يقصد فى الجملة الأولى إلى أن

شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه، والشتم بذلك من أنواع الإيذاء. ولو أن المتكلم رفع الفعل لأصبح المعنى مغايرًا لذلك إذ يصير المراد: «فهو يؤذيه» أى أن عادته إيذاؤه. ولو أنه جزم الفعل عاطفًا له على ما قبله لأصبح المعنى أيضًا مغايرًا، إذ يصير المراد أن الشتم يؤذيه. ويقف ابن مضاء عند الصيغة الثانية: «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» ويقول إن المتكلم إذا نصب الفعل الثانى كان المعنى: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإن رفعه كان قد نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن، وإن جزم انصبَّ النهى على الفعلين معًا. وابن مضاء بذلك كله يريد أن يثبت أن نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية لا يرجع إلى أنه معمول لأنْ مضمرة وجوبًا، وإنما يرجع إلى المعنى الذى يريده المتكلم وكذلك الشأن إن رفع المضارع أو جزم مع الأداتين ولم ينصب. وإذن فحركات الإعراب لا يراد بها الدلالة على عوامل محذوفة كما يزعم النحاة وإنما يراد بها دائمًا الدلالة على معان فى نفس المتكلم. وفى ذلك ما يؤكد دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، إذ تضع حجابًا على الدلالات الحقيقية لحركات الإعراب، فلا نفهمها فهمًا دقيقًا، فضلاً عن أنها تخطِّئ صيغاً عربية قويمة كما رأينا فى باب التنازع وتجلب فيه وفى باب الاشتغال صيغًا لم ينطق بها عربىّ، مما يحتِّم تنحيتها عن النحو وقواعده، حتى لا تُدخل الضَّيم على العربية وصيغها المحكمة القويمة.

وعلى هذا النحو يوضح ابن مضاء – على ضوء مذهب الظاهرية المتمسّك بظاهر النصوص – ما ينبغى من إلغاء نظرية العوامل والمعمولات فى النحو لكثرة تأويلاتها وتقديراتها فى الصيغ والعبارات، ولأنها تحرِّفها عن وجوهها الظاهرة الصحيحة. ويمضى فيوجب – مستضيئًا بالمذهب الظاهرى – إلغاء العلل من النحو كما ألغاها الظاهرية فى الفقه. ويلاحظ أن فى النحو عللا أولى وثانية وثالثة، ويرتضى إبقاء العلل الأولى التعليمية التى تفيد الحكم النحوى ويرفض ما عداها، ويمثل للعلّة الأولى بقول النحاة: إن كل فاعل مرفوع، وهى علّة توضح أن حكم الفاعل الرفع، ولا بأس بها، بل لعلها ضرورية، غير أن النحاة لا يكتفون بها، بل يأتون بعلة ثانية لبيان السبب فى رفع الفاعل فيقولون: إنه رُفع للفرق بينه وبين المفعول. ولا يكتفون بهذه

العلة الثانية إذ يأتون بعلّة ثالثة لبيان السبب فى أن الفاعل رُفع ولم ينصب وكان ينبغى أن يُعْكس الحكم الإعرابى فينصب الفاعل ويرفع المفعول، حينئذ يُدْلُون بالعلة الثالثة قائلين إن الفاعل رُفع لأنه قليل ونُصب المفعول لأنه كثير، ولما كان الرفع ثقيلا والنصب خفيفًا أعطى الثقيل للقليل وأعطى الخفيف للكثير، ليتم التوازن. وواضح أن العلّة الأولى التى تصوّر الحكم النحوى هى العلة التى يحتاجها متعلّم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابى للفاعل، أما العلتان الثانية والثالثة ففرضيتان تقومان على مطلق الظن والتخمين ولا ضرورة لهما فى تعلم النحو، بل هما تزيُّد لا جدوى منه ولا فائدة تنفع فى النطق بالعربية. وابن مضاء محقٌّ كل الحق فى ثورته على هذه العلل الثوانى والثوالث ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو لأنها لا تفيد سوى التخيّل والفرض العقلى البعيد دون أى تصحيح للنطق وما يتصل بالنطق. ومع ذلك تجادلَ فيها النحاة طويلا وألفوا فيها كتبًا مستقلة، وليس وراءها أى نفع أو طائل نحوى.

ويجانب دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث من النحو دعا - مستضيئًا أيضًا بالمذهب الظاهرى - إلى إلغاء القياس، وطبيعى أن يلغيه الظاهرية فى فقههم لأنهم لا يعتدّون إلاّ بالنصوص، ولأنه يتكوّن من أصل وفرع وعلة وحكم، وهم يردّون العلل وقياس الفروع على الأصول. ويطبق ذلك ابن مضاء على النحو، ويبين فساده فيه ضاربًا لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة، ويبدأ منها بقياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبهه به دون أخويه: الماضى والأمر، وبذلك جعلوا الاسم أصلاً فى الإعراب والفعل المضارع فرعًا له فيه، وقالوا إنها فرعية اكتسبها المضارع لعلتين: أولاهما أنه يكون شائعًا ويتخصص مثل الاسم فإن كلمة «رجل» فيه تصدق على جميع الرجال، فإذا قلت «الرجل» اختصَّ الاسم بعد أن كان شائعًا. وبالمثل الفعل المضارع فإن كلمة «يذهب» تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت «سوف يذهب» اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعًا. والعلة الثانية التى ذكرها النحاة لشبه المضارع بالاسم أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم، فتقول: «إن زيدا ليقوم» كما تقول: «إن زيدا لقائم». وبهاتين العلّتين - فى رأى النحاة - أخذ المضارع حكم الاسم فى الإعراب. وواضح

ما فى العلّتين من تمحّل، ولذلك رفضهما ابن مضاء وقال: إن إعراب المضارع أصل فيه مثله فى ذلك مثل الاسم. وحسبنا حكمه الإعرابى، ولا داعى لهذا القياس الفاسد. على أنه يعود إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم وزعمهم أن الإعراب أصل فيه لأنه يكون على صيغة واحدة، وتختلف أحواله، إذ يكون تارة فاعلا وتارة ثانية مفعولاً وتارة ثالثة مضافًا إليه، فأُعْرب - أو كان الإعراب فيه أصلا - لبيان هذه الأحوال. ويراجعهم ابن مضاء فيما زعموا من اختلاف أحوال الاسم وأن ذلك علّة أصالته فى الإعراب قائلاً: إن هذه العلّة التى جعلوا بمقتضاها الإعراب أصلاً فى الاسم موجودة بوضوح فى الفعل المضارع لأنه يأتى منفيًّا وموجبًا ومنهيًّا عنه ومأمورًا به وشرطًا ومشروطًا ومخبرًا به ومستفهمًا عنه، فحاجته إلى الإعراب لاختلاف أحواله كحاجة الاسم، وبعبارة أخرى أصالته فى الإعراب كأصالة الاسم. وبذلك هدم ابن مضاء فرعيته للاسم فى إعرابه وقياسه عليه، وأولى من ذلك - فى رأيه - أن نقول إن الفعل المضارع يُعْرَبُ إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد، ويكفينا هذا الحكم الإعرابى فى المضارع ولا حاجة لفرض قياس له فى الإعراب أو الإتيان بعلل لا تثبت عند التمحيص، فكل ذلك تمحّل وتزيّد لا تدعو إليه أىّ حاجة فى تصوّر الحكم الإعرابى وسلامته.

وعلى نحو ما دعا ابن مضاء إلى إلغاء الأقيسة والعلل فى النحو دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التى يفترضها النحاة افتراضًا دون أن تفيد أىّ فائدة فى النطق بالعربية، وضرب لها مثلاً قول النحاة - على سبيل التدريب - ابْنِ من البيع على مثال فُعْل. فقد يقول شخص «بوع» محتجا لقوله بأن الياء سكنت وضُم ما قبلها فقُلِبَتْ واوًا قياسًا على قلب العرب لها واوًا فى مثل «موقن - موسر» إذ أصلهما «مُيقن - مُيْسر» من «أيقن - أيسر». وقد يقول شخص آخر بل الصيغة «بيع» محتجًا بأن الياء سُكِّنت وضُمَّ ما قبلها فقُلبت الضمّة كسرة قياسًا على قلب العرب للضمة كسرة فى مثل: «بيض - عين - غِيد» فى جمع «بيضاء - عيناء - غيداء». ويذكر ابن مضاء حججًا أو عللا تالية لكلٍّ من القولين، فأمّا من أبدلوا الياء واوًا فقالوا: إن «بوع» مفرد وقياسه على مثل «موسر» أوْلى من قياسه على جمعه وهو «مياسير» وأيضًا فإن

الغالب أن يتبع الثانى الأوّل لا العكس كما فى «ميعاد» فأصلها «موعاد» فأبدلوا الثانى للأوّل ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو. وأما من أبدلوا الضمة كسرة فقالوا إن العرب صنعوا ذلك فى مثل «بِيض». وأيضًا قد يتبع الأوّل الثانى فى مثل «امرؤ» وفى مثل «ادخل» فإن ألف الوصل فى فعل الأمر تضمّ إتباعًا لعين الفعل. وابن مضاء يحرِّر كل ذلك ليصوِّر بوضوح كيف أن التمارين غير العملية فى النحو تُلْتَمس لها علل وحجج لا تفيد أىّ فائدة سوى مجرد التمرين على صيغ لم يستعملها العرب ولا نطقوا بها، وحرىّ أن تحذف من النحو هى وكل ما طُوِى فيها من أقيسة وعلل افتراضية.

وواضح أن ثورة ابن مضاء على النحو ومطولاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب التعليلات الثوانى والثوالث وشوائب الأقيسة والتمارين غير العملية. وبذلك مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعابه وتعقيداته، غير أن خالفيه من النحاة فى زمنه وبعد زمنه صَمُّوا آذانهم عن دعوته، وظلّوا يؤلّفون مطولاتهم النحوية الضخمة حاملة ما لايكاد يحصى من مسائل النحو العويصة وعُقَده العَسرة مما كان ينفق فيه النحاة المتخصصون من الشباب وشيوخهم حياتهم باذلين كل مايستطيعون من وقت وجهد فى فهمها وإساغتها، لما استقر فى عقولهم جميعا من أنهم يعيشون للنحو ويعيشون به، أما الناشئة فقد رأى أئمة النحاة أن ييسروا لها النحو عن طريق ما وصفناه من وضع المختصرات والمتون.

تيسير النحو التعليمى حديثا

١

محاولات حديثة

ظلّت مختصرات النحو ومتونه تُدْرَسُ للناشئة فى العصر الحديث، وأخذ الشعور يزداد بحاجتها إلى كتاب عصرى فى النحو، وكان ممن شعروا بذلك رفاعة الطهطاوى أبو الفكر المصرى الحديث (١٨٠١ - ١٨٧٣) وكان قد أتم دراسته الأزهرية وعُيِّن إمامًا لأوّل بعثة ذهبت فى عهد محمد على إلى باريس، فأكبَّ على الفرنسية يدرسها حتى أتقنها. وعاد إلى مصر، وكانت صحيفة الوقائع المصرية تكتب بالتركية فحوَّلها إلى العربية، وأنشأ مدرسة الألسن، وقاد حركة الترجمة إلى العربية للقوانين الفرنسية ولبعض الروايات الأدبية، وألّف فى الفلسفة الغربية كتابًا. وباختصار وضع رفاعة أسس النهضة الفكرية المصرية الحديثة ونفخ فى روحها بكل ما أوتى من قوّة. وهدَته بصيرته النافذة إلى أن الناشئة محتاجة فى تعلّمها النحو إلى كتاب مبسّط، فألّف لها كتابًا سمّاه: «التحفة المكتبية فى تقريب اللغة العربية» استضاء فيه بمتون النحو وخاصة بمتن الآجرومية الذى بلغ من إعجابه به أن نظم على غراره أرجوزة تجمع قواعد النحو فى إيجاز سمّاها جمال الآجرومية. وهو فى التحفة يقتصر على أبواب النحو الأساسية منحّيًا عنها الأبواب الفرعية، ورأى أن يدخل على الكتاب فكرة الجداول المعروفة فى كتب النحو الخاصة باللغة الفرنسية، واتسع فيها، حتى ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه صيغه المختلفة.

وأُنشئت - فيما بعد - مدرسة دار العلوم لغرض تخريج معلمين عرفوا الثقافة الأزهرية والثقافة الحديثة حتى يستطيعوا النهوض نهوضًا حسنًا بتعليم العربية للناشئة، ولم يلبث أحد خرِّيجيها النابهين وهو حفنى ناصف أن ألّف مع بعض رفاقه كتابًا مبسطًا فى النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم قواعد اللغة العربية فى نحو مائة صفحة

وألحقوا به قواعد البلاغة. وهو أكثر تفصيلاً فى عرض أبواب النحو من كتاب رفاعة الطهطاوى، وبه طائفة غير قليلة من أبواب النحو الفرعية. وتجدّد الشعور فى العقد الثالث من القرن الحاضر بأن الناشئة فى حاجة أكثر إلى التبسيط والتيسير، وانبرى للمهمة على الجارم ومصطفى أمين، فأخضعا النحو للأساليب التربوية الحديثة فى كتابهما: «النحو الواضح» وفيه يُفْتَحُ الباب وتُذْكر الأمثلة الموضحة له ويتبعها بحث تحليلى تعقبه القاعدة أو القواعد المستنبطة منه ثم تمرينات تدريبية. وربما كان أهم ما يوجَّه إلى هذا الكتاب من نقد أنه وزّع أبواب النحو على سنوات التعليم، فتقطعت بذلك أوصاله، وكان حريًا أن يسير على منهج القدماء فى عرض النحو جملةً بصورة موجزة، وتتسع تدريجًا مع السنين حتى تتمثله الناشئة تمثلا واضحًا.

٢

كتاب إحياء النحو

فى يناير سنة ١٩٣٧ نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه «إحياء النحو» وهو يلتقى فيه بثورة ابن مضاء على نظرية العامل فى النحو والدعوة بقوّة إلى إلغائها، يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم فى النحو ولا سحرها لعقول النحاة.. وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندى خير كثير، وغاية تُقْصد، ومطلب يُسْعى إليه، ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوّة على الأداء ومزية فى التصوير». ويلتقى الأستاذ إبراهيم مصطفى أيضًا فى كتابه بابن مضاء فى تكراره القول بأن النحاة بالتزامهم نظرية العامل أضاعوا العناية بمعانى الكلام ودلالاته. ومرَّ بنا كيف أن ابن مضاء صوَّر ذلك فى نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية وأن الفعل بعدهما ينصب للدلالة على معنى، لا بسبب عامل مضمر أو مقدر هو «أنْ المصدرية» وبالمثل يُرْفَعُ ويُجْزَمُ للدلالة على معانٍ أخرى. فليس مدار حركات الإعراب العامل أو العوامل، وإنما مدارها الدلالة على المعانى المختلفة فى نفس المتكلم.

وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى - بعد إلغائه لنظرية العامل فى النحو - أن يضع له بناءً جديدًا، أقامه على حذف الفتحة من علامات الإعراب والإبقاء فقط على الضمة والكسرة، أما الضمة فقال إنها علم الإسناد، وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان، واعترضه المنادى المضموم فى مثل «يا زيدُ» فقال إن الضمة فيه ليست علامة إسناد، وعلَّل لها بأن المنادى المضموم حُرِمَ التنوين الدال على التنكير؛ ولذلك ضُمَّ آخره فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وفى هذا التعليل نظر من وجهين، وذلك أن الأعلام جميعها - ما عدا الممنوعة من الصرف - منوّنة ولا نستطيع أن نقول إن تنوينها يدل على التنكير، أما أن المنادى ضُمَّ فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم فهو مجرد فرض. واعترضه أيضا فى أن الضمة علم الإسناد اسم إنَّ لأنه منصوب مع أنه مسند إليه وحقّه الرفع على الأصل الذى قرَّره، وحاول التخلّص من ذلك بأن اسم إنّ جاء مرفوعًا على لسان جمهور القراء فى آية سورة طه: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ وعُطف عليه بالرفع فى آية سورة المائدة: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾. أما الآية الأولى فخرَّج الأخفش «إنّ» فيها على أنها ليست «إن» المؤكدة، بل هى حرف جواب بمعنى نعم[1]، ومن الشواهد على ذلك أن أعرابيا قال لابن الزبير: لعن الله ناقة حملتْنى إليك، فقال له ابن الزبير: إنَّ وراكبها. وقرأ حفص - كما فى المصاحف المصرية - ﴿إنْ هذان لساحران﴾ وحينئذ تكون إن مهملة عن العمل، وقرأ الآية أبو عمرو بن العلاء: ﴿إنَّ هذين لساحران﴾. وبذلك كله لا تشهد الآية لرفع اسم إنَّ كما يقول صاحب إحياء النحو، ومعروف أن قاعدتها العامة المطردة فى آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر أنها تنصب اسمها التالى لها، ولم يقل أحد من النحاة أنه يرفع فى بعض لغات العرب البتة. وذكر الأستاذ ابراهيم مصطفى شاهدًا لرفعه من الحديث، ومعروف أن الحديث لا يحتج به فى القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعاجم؛ ولذلك لم يحتج به سيبويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة. أما العطف على اسم إن بالرفع فى آية

---

(١) همع الهوامع (تحقيق د. عبدالعال سالم - طبع الكويت) ٢/١٨٠.

سورة المائدة فخرجه النحاة على أنه من عطف الجمل وأعربوا (الصابئون) مبتدأ خبره محذوف تقديره «كذلك» ومن النحاة من عطف (الصابئون) على إن واسمها لأن موضعهما معًا الابتداء. على كل حال لا يبقى لصاحب إحياء النحو من افتراضه أن اسم إن مرفوع أو يجوز العطف عليه بالرفع شيء يستند إليه، وتظلّ قاعدته فى أن الضمة علم الإسناد منقوضة بباب إن وباب المنادى جميعًا.

وعلامة الإعراب الثانية عند صاحب إحياء النحو الكسرة، ويجعلها علم الإضافة، وتضم بابين: باب الإضافة المعهودة فى مثل «كتاب زيد» وباب حروف الجر أو بعبارة أخرى حروف الإضافة، مثل من وعن واللام وفى وما إلى ذلك. وتسمية حروف الجرّ بحروف الإضافة مجرد اصطلاح غير مألوف، وما أظنه ييسر فى النحو شيئًا. وأخرج صاحب الكتاب الفتحة من علامات الإعراب، فهى إما مرفوعة، وإما مضافة. وبذلك أصبح لا يُعْرَبُ إلّا المضموم أو المضاف بما يشمل المجرور. وما عدا هذين القسمين يكون منصوبًا ولا تفتح له أبواب لبيان أنواعه فقد ألغاها الكتاب جميعًا، فلم يعد هناك مفعول به ولا مفعول مطلق ولا مفعول فيه ولا مفعول لأجله ولا مفعول معه ولا استثناء ولا حال ولا تمييز. وواضح أن هذا الإلغاء يُضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات فى الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة فى تصوّرها لأساليبها.

ويعقد الكتاب فصلًا للعلامات الفرعية فى إعراب الأسماء الخمسة فى مثل: «أبوك - أباك - أبيك» وجمع المذكر السالم فى مثل: «الزيدون - الزيدين» ويذهب الكتاب إلى أن الواو والألف والياء فى الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، إنما هى مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها، والإعراب إنما هو بتلك الحركات الممدودة وإلى ذلك ذهب المازنى والزجاج قديما[1]، وطبّق الكتاب ذلك على جمع المذكر السالم، فالواو فى حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها أيضًا فى حالتى النصب والجر. ويعرض لرأى النحاة فى أن الفتحة تنوب

---

(١) الهمع ١ / ١٤٥.

عن الكسرة فى الممنوع من الصرف، ويقول إنها لم تنب عنها، وإنما أعرب بالفتحة لأنه حرم التنوين، فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم. وهو تعليل واضح التكلف. ويترتب عليه وعلى ما قيل فى المنادى المضموم أن الاسم حين يحرم من التنوين يضم تارة كما فى المنادى ويفتح تارة كما فى الممنوع من الصرف! ويعترف الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن المثنى يخرج بعلاماته الفرعية عما رأينا من تعليله لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، ويفترض فيه الشذوذ. ولم يعرض لنيابة الكسرة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم، وأكبر الظن أنه يفترض فيه أيضًا الشذوذ. ولعلّ فى هذين البابين الشاذّين ما يدلّ بوضوح على ضعف تصوراته وتعليلاته للعلامات الفرعية.

ويفتح الأستاذ إبراهيم مصطفى فصلا لدراسة التوابع ويبدأ فيه بالحديث عن العطف، ويذهب إلى أنه ينبغى أن يخرج من باب التوابع لأنه ليس مثل النعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمل. وأرى أنه لا داعى لإخراجه من باب التوابع لأنه فعلاً تابع لما قبله فى إعرابه. وإذا كان قد أخرجه من باب التوابع فإنه أدخل مكانه بابًا جديدًا هو باب الخبر، إذ جعله تابعًا للمبتدأ، ولاحظ اعتراضًا قويًا يرد عليه، وهو أن الخبر فى باب كان منصوب دائمًا، وأجاب إجابة غير دقيقة، وكان يستطيع أن يأخذ برأى الكوفيين فى أن خبر كان ليس خبرًا فى الحقيقة، إنما هو حال، ولاحظ أيضًا اعتراضاً ثانيًا ربما كان أهم من سابقه هو أن اسم « إن » منصوب وخبرها مرفوع فلا يمكن أن يعرب تابعًا لاسمها، وتمحّل بما ذكره سابقًا من أن الاسم فى باب « إن » قد يأتى مرفوعا، ومرّ بنا آنفًا أنه رأى واضح البطلان. ويفرد حديثًا للا النافية للجنس ويقول إن الاسم بعدها منصوب فلا يحتاج إعرابًا، ويعلل لحرمانه من التنوين باستغراق النفى، مما يعطى اسم « لا » ضربًا من التعريف يمنع تنوينه؛ إذ التنوين علم التنكير! ويتحدث عن باب الاشتغال، ويقول إن الاسم السابق للفعل إذا كان متحدَّثًا عنه رفع، وإذا كان الفعل هو المتحدَّث عنه نُصب، ومرّ بنا أن ابن مضاء وضع للباب قاعدة لعلّها أوضح هى أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب مثل « الكتاب قرأته – الكتاب قرأت صفحاته » نُصب، وإلاّ رُفع لأنه فى مكان رفع. ويعرض للمفعول معه، ويقول أنه يتعين فيه النصب إذا قُصدت المعية

نصًّا مثل : «استوى الماء والخشبة».

وينهى الأستاذ إبراهيم مصطفى الكتاب بفصل واسع عن الممنوع من الصرف، ويقول إن الأعلام فى الباب مُنعت من التنوين لخلوها من معانى التنكير، وهو مجرد افتراض، لأن سواها من الأعلام وهى الكثرة منّونة، ولم يقل أحد بأنه يدخل فى معانيها التنكير. ويذهب إلى أن الصفة فى أُخر ومثل ثُلاثَ وُرباعَ مُنعت من الصرف لما تحمل من نيّة التعريف! ويقول إن الصفة فى مثل غضبان مذكر غضبى لا تنوَّن لزيادة الألف والنون فى الكلمة، إذ التنوين نون أخرى، وهى علّة لا تطَّرد لأن ندمانا مذكر ندمانة ينوّن مع زيادة الألف والنون فيه، ولذلك اشترط الصرفيون فى منع صرف الصفة حين تكون على وزن فعلان أن يكون مؤنثها على وزن فَعْلى كغضبان وغَضْبى وسكران وسكرى، فإن كانت تؤنث بالتاء كندمان وندمانة صُرفت. وعن نفس هذا القوس فى التعليل المبهم ذهابه إلى أن أكبر وأصغر منعتا من الصرف لمصاحبتهما من، وكأن ذلك نوع من التعريف، وبالمثل مُنعت صيغة منتهى الجموع من الصرف لما فيها من معنى التعريف!

وعلى هذه الشاكلة حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء ييسره على الناشئة إذ جمعه فى بابين : باب للضمة وأنها علم الإسناد، وباب للكسرة وأنها علم الإضافة. وقد تأثرت اللجان والمجامع – فيما بعد – بهذه الفكرة أو بجوانب منها، كما سترى عما قليل. وكان لموقفه من العلامات الفرعية فى الإعراب ومحاولة إلغائها أثر فيمن جاءوا بعده، وإن خالفوه فى التوجيه. وقد أجملنا مباحث الكتاب، وهى فى أغلب الأمر لا تضيف تيسيرات إلى النحو، إنما تضيف تعليلات وافتراضات جديدة. وقد رأينا ابن مضاء يدعو إلى إلغاء نظائرها عند القدماء، وهو محقّ، لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو، وهى دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض فى علل لا تنفع فى تصحيح نطق ولا تفيد فى تقويم لسان.

٣

مقترحات[1] لجنة وزارة المعارف

فى سنة ١٩٣٨ تألفت لجنة فى وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة وتيسيرها على الناشئة، وقد شُكِّلت من كبار الأساتذة فى الأدب والنحو بكلية الآداب ودار العلوم ومن بعض القائمين على تعليم العربية فى الوزارة، وتوالت اجتماعاتها، وقدّمت تقريرًا بمقترحاتها، ونعرض فيما يلى ما يخصّ النحو والصرف من هذه المقترحات

بدأت اللجنة فى مقترحاتها بباب الإعراب فرأت وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى فى مثل : « الفتى - الداعى - كتابى » فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المقصور مثل « الفتى » يُعْرب بحركات مقدرة على آخره يمنع من ظهورها التعذّر، ولا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المنقوص مثل « الداعى » تقدَّر فيه حركتا الرفع والجرّ، ويقال : منع من ظهورهما الثقل، وأيضًا لا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل : كتابى تقدَّر فيه الحركات الثلاث، ويقال : منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن فى ذلك كلّه مشقّة يتحمَّلها التلميذ دون فائدة تعود عليه فى ضبط كلمة أو تصحيح نطق. وكذلك يجب الاستغناء أيضًا عن الإعراب المحلى فى الأسماء المبنية، فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المبنى مثل : هذا فى قولنا : « هذا كتاب » مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع، ولا داعى لأن يذكر لهم أن هذا فى قولنا : « يا هذا » منادى مبنى على ضمٍّ مقدّر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب. فكل ذلك عناء لا طائل وراءه. ولكل ما تقدم رأت اللجنة الاستغناء عن الإعرابين : التقديرى فى المفردات وكذلك المحلى فى الجمل.

---

(١) انظر هذه المقترحات فى تيسير تعليم اللغة العربية فى سجل ندوة الجزائر لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية (طبع القاهرة) ص٩٢.

وكانت كتب النحو قد درجت على أنْ تجعل علامات الإعراب قسمين : أصلية هى الضمة والفتحة والكسرة والجزم، وفرعية وهى نوعان : نوع تنوب فيه الفتحة عن الكسرة أو العكس، ونوع تنوب فيه حروف العلة عن الحركات. أما النوع الأوّل فيدخل فيه بابان : باب الممنوع من الصرف الذى تنوب فيه الفتحة عن الكسرة والباب الثانى باب جمع المؤنث السالم الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة. وأما النوع الذى تنوب فيه حروف العلة عن الحركات فيشمل ثلاثة أبواب : باب المثنّى، وباب جمع المذكر السالم وباب الأسماء الخمسة. ورأت اللجنة الاستغناء عن القول فى النوع الأوّل بنيابة حركة عن حركة، وكذلك الاستغناء عن القول فى النوع الثانى بنيابة ألف المثنى وواو جمع المذكر السالم عن الضمة ونيابة الياء فيهما عن الفتحة والكسرة. وأخذت اللجنة برأى الأستاذ إبراهيم مصطفى الذى مرّ بنا فى علامات الأسماء الخمسة فى مثل : «أبوك - أباك - أبيك» وهو أنّها تُرْفع بضمة ممدودة تولّدت منها الواو وتنصب بفتحة ممدودة تولّدت منها الألف، وتجر بكسرة ممدودة تولّدت منها الياء. وكان حريًّا باللجنة أن تجعل علامات الإعراب فى تلك الأسماء كعلامات المثنّى وجمع المذكّر السالم، فالواو علامة الرفع والألف علامة النصب والياء علامة الكسرة، وكلها علامات أصلية. وضمّت اللجنة فى حديثها عن العلامات الفرعية الاسم المنقوص مثل «الداعىَ» فى حالة النصب إذ يقال مثلاً : «رأيت الداعىَ» بفتح الياء، وكأنما غاب عنها أن هذا الفتح ليس نيابة عن شىء.

ووقفت اللجنة عند ألقاب الإعراب وهى الرفع والنصب والجرّ والجزم وألقاب البناء وهى الضمّ والفتح والكسر والسكون، فمثل «زيد» يتناوبه الرفع والنصب والجرّ ويجزم المضارع فى مثل : «لم يقم» ومثل «حيثُ» ظرف مبنى على الضم و«أينَ» ظرف مبنى على الفتح و«أمسِ» ظرف مبنى على الكسر و«هذا» اسم مبنى على السكون. وهى تفرقة أراد بها النحاة الدقة فى التفرقة بين حركات الاسم المعرب الذى يتداوله الرفع والنصب والجرّ وحركات الاسم المبنى الذى يلزم حالة واحدة من الحركة دون تنوين كما نرى فى «حيثُ - أينَ - أمسِ - هذا». ورأت اللجنة تخفيفًا على الناشئة الاستغناء عن ألقاب الإعراب والاكتفاء بألقاب البناء وتعميمها فى تلقيب المعربات. وفى رأيى أنه كان ينبغى الإبقاء على ألقاب الإعراب بجانب ألقاب البناء

لتميز الناشئة بين مجموعتين من الحركات، إحداهما تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها فى مثل: «جاء زيد - رأيت زيدا - التقيت بزيد» والثانية تلزم صورة واحدة غير منونة كما فى «حيثُ - أينَ - أمسِ - هذا»

وأخذت اللجنة بفكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى القائلة بأنه ينبغى اختصار أبواب النحو، وجعلتْها ثلاثة أبواب: هى باب الإسناد ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن، وباب الإضافة، وباب التكملة ويشمل المنصوبات مع إلغاء أبوابها جميعًا. وانتهت اللجنة إلى فكرة أن الجملة العربية تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة، وترددت فى تسمية الجزأين بين تسميتهما مسندًا إليه ومسندًا كما يسميهما علماء البلاغة أو تسميتهما المحدَّث عنه والحديث أو تسميتهما الموضوع والمحمول كما يسميهما علماء المنطق، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها. والموضوع بذلك يشمل المبتدأ واسم «كان» واسم «إن» والفاعل ونائبه والمحمول يشمل خبر المبتدأ وخبر «كان» وأخواتها وخبر «إن» وأخواتها. وذكرت اللجنة أن الموضوع مضموم دائمًا إلّا أن يلى «إن» أو إحدى أخواتها فيفتح. والمحمول هو الركن الثانى من ركنى الجملة. ويكون اسمًا فيضم إلّا إذا وقع مع «كان» أو إحدى أخواتها فيفتح، ويفتح أيضًا حين يكون ظرفًا. ويكون فعلا أو مع حرف من حروف الإضافة (الجرّ) أو جملة. ويكتفى فى إعرابه ببيان أنه محمول. والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير، ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً فى مثل «قام زيد» وكذلك إذا كان الموضوع نكرة فى مثل: «فوق المكتب كتابٌ». وينبغى دائمًا المطابقة بين الموضوع والمحمول فى النوع أو بعبارة أخرى فى التذكير والتأنيث. أما فى العدد فإذا كان المحمول متأخرًا لحقته علامة العدد موافقة للموضوع مثل «الرجال قاموا» وإذا كان المحمول متقدمًا لم تلحقه مثل: «قام الرجال». وعلامات العدد فى المحمول هى واو الجماعة كما فى المثال السابق ونون الإناث فى مثل: «الطالبات انصرفن». وألف التثنية للإناث والذكور جميعًا فى مثل: «هما قامتا - هما قاما» وكذلك تاء الوحدة فى مثل «هند قامت». ونصّت اللجنة على أن الضمائر فى الأمثلة السالفة إنما هى إشارات للعدد، كما قال المازنى لا ضمائر، ومرَّ بنا عند ابن مضاء

أخذه بهذا الرأى. ولم تعرض اللجنة لباب «كاد» وأخواتها ومعروف أنه يليها موضوعُ جملتِها وهو دائمًا مرفوع، وعرضت لباب «ظنّ» ورأت ردّه إلى باب المفعول به، وسنرى فيما بعد أنه رأى سديد.

ومرَّ بنا أن ابن مضاء على هدى ما انتهى إليه من وجوب حذف التقديرات للعوامل والمعمولات رأى حذف ما قرره النحاة من تقدير متعلقات للمجرورات حين تقع أخبارًا أو صلات أو صفات أو أحوالاً فى مثل «زيد فى الدار - رأيت الذى فى الدار - أفدت من مجلس فى الدار - رأى زيد الهلال فى السماء» إذ يتوالى تقدير متعلقات الجارّ والمجرور على هذا الترتيب: «زيد مستقر فى الدار - رأيت الذى استقر فى الدار - أفدت من مجلس كائن فى الدار - رأى زيد الهلال كائنًا فى السماء». ويرفض ابن مضاء كل هذه التقديرات والمتعلقات كما أسلفنا، ويجعل الجار والمجرور حسب موقعه من هذه العبارات خبرًا فى الجملة الأولى وصلةً فى الثانية وصفةً فى الثالثة وحالاً فى الرابعة. ومثل ذلك تمامًا متعلّق الظرف فى مثل: «الكتاب فوق المكتب - قرأت الكتاب الذى فوق المكتب - أفدت من كتاب عندك - رأيت الكتاب عندك» فهو ملغى مثله فى ذلك مثل المتعلقات العامة السابقة للمجرورات. وبهذه الفكرة أخذت اللجنة فقررت إلغاء المتعلق العام للمجرورات والظروف. أما المتعلقات الخاصة للمجرورات فى مثل «أنا واثق بك» فهى موجودة معها ولا يقدر لها متعلق، وكذلك الشأن فى المتعلقات الخاصة للظروف مثل «جاء يوم السبت».

ورأينا - فيما أسلفنا - أن ابن مضاء ألغى الضمير المستتر جوازًا فى مثل: «زيد قام» ووجوبًا فى مثل: «أقوم - نقوم - تقوم» وقال: «إن الفعل يدلّ على هذا الضمير بمادته كما يدلّ عليه اسم الفاعل فى مثل: «قائم» وبالمثل ألغى الضمائر المتصلة البارزة الدالة على العدد فى مثل: «قاما - قاموا - قمن» كما مرَّ بنا آنفاً. وبكل ذلك أخذت اللجنة، وزادت عليه ضمائر الرفع البارزة المختصة بالماضى فى مثل: «قمتُ - قمتَ - قمتِ». وهى زيادة مفهومة من كلام ابن مضاء، واللجنة بذلك تلتقى به فى هذه الفكرة التقاء تاما. وهى - فى رأيى - تحدث اضطرابًا فى باب

الفعل والفاعل إذ تكون عندنا أفعال لها فواعل وأفعال لا فواعل لها، مما يحدث بلبلةً فى أذهان الناشئة، ومن هنا كنت أرى أن يظلّ النحو التعليمى معتدا بفكرة الضمائر المستترة والمتصلة البارزة وإعرابها فواعل، أخذًا بقانون الاطراد فى وضع القواعد، حتى لا تحدث فيها خلخلة وبلبلة.

وتلتقى اللجنة مع فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى التى تجعل المنصوبات جميعًا نوعًا واحدًا فى الكلام منصوبًا وقد سمّته التكملة، وقالت: «كل ما يذكر فى الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكمها أنها مفتوحة أبدًا إلّا إذا كانت مضافًا إليها أو مسبوقة بحرف إضافة (جَرّ)». فكل ما عدا الموضوع والمحمول والمضاف إليه والمجرور يسمى تكملة. وتقول اللجنة: «وتجىء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلّة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع، وبذلك جمعنا كثيرًا من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة، دون أن نضيع غرضًا». وإحدى اثنتين إما كانت اللجنة حريصة على الأغراض التى ذكرتها وهى على الترتيب أغراض: «المفعول فيه والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول به، والحال والتمييز» وإذن كان ينبغى أن تبقى على الأبواب التى تدرسها فى كتاب النحو التعليمى مضيفة إليها باب المفعول معه وبيان غرضه وهو المصاحبة، وكذلك الاستثناء. وإما كانت اللجنة غير حريصة على تصوّر الناشئة تصوّرًا حسنًا لتلك الأغراض، وإذن يفوت عليها استعمالها الدقيق لصيغها المتعددة ووظائفها المتنوعة، وهو المقصد الأساسى لكتاب النحو التعليمى، إذ الغاية منه أن تقف الناشئة على صيغ العربية وتتبين الفروق فى استخدامها تبينا قويًا. وقد ألحقت اللجنة بالتكملة باب التوابع لأنها تكمل ما قبلها وتتبعه.

وتفتح اللجنة بابًا جديدًا فى كتاب النحو تسميه باب الأساليب، وتقول: «فى العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرًا فى إعرابها وفى تخريجها على قواعدهم» وتقول إنه ينبغى أن توجَّه العناية فى درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها». وتذكر اللجنة من أنواع هذه العبارات باب التعجب فى مثل: «ما أجمل زيدًا - أجملْ بزيد» وتقول إنه يكفى أن تتبينّ الناشئة معنى

الجملتين واستعمالهما مع القياس عليهما. أما إعرابهما فيقال: «ما أجمل» صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح. و«أجمل» صيغة تعجب أيضًا والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة. ومعروف أن النحاة يعربون: «ما أجمل» ما أداة تعجب مبتدأ وأجمل فعل ماض فاعله ضمير يعود على ما و«زيدًا» مفعول به منصوب، كأنك تقول: ما الذى جَمَّله؟ تعجبا، وليس فى إعراب الصيغة أى صعوبة. وأعرب الكوفيون: «أجمِلْ بزيد»: أجملْ فعل أمر والفاعل أنت والجارّ والمجرور متعلق بالفعل، كأنك تقول: اعتدَّ بجمال زيد. وليس فى إعراب الصيغة على هذا النحو أىّ صعوبة. وذكرت اللجنة من الأساليب الصعبة التخريج والإعراب فى رأيها بابا التحذير والإغراء فى مثل «النارَ - إياك والنارَ - النارَ النارَ» تحذيرًا ومثل: «الصبرَ - المذاكرةَ» إغراء. ومعروف أن النحاة يقدرون كلمات التحذير مفعولات محذوفة الفعل كأنك قلت: احذر النار - أحذرك والنار - احذر النار النار» وكذلك الحكم فى الإغراء كأنك قلت: «الزم الصبر - الزم المذاكرة». وليس فى إعراب هذه الصيغ وتخريجها أىّ صعوبة، وكل ما هناك أنه لا داعى حقًّا ليفتح بابان لهما فى النحو التعليمى، بل يكفى أن يلحقا بباب المفعول به وصوره حين يحذف فعله.

وكل ما قدمنا يتصل بآراء اللجنة فى النحو، أما الصرف فأشارت إلى أن أكثر مسائله تندرج فى فقه اللغة ولا يحتاج إليها البادئ فى العربية بل قد لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتنقُّل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تنتهى إلى هيئتها فى النطق. ورأت اللجنة أن يُخفَّف عن الناشئة عناء هذا كله وأن يُقْتَصر فى تعليم العربية على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وتصريف الفعل ومعرفة مجرده ومزيده وصحيحه ومعتلّه ولازمه ومتعدّيه ومبنيِّه ومعربه وطريقة صوغ المبنى للمجهول منه مع بيان مشتقاته ومصدره وأمثلته وطرق استعماله، وعلى تقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث مع بيان علامات التأنيث وإلى صحيح الآخر ومعتلّه وإلى مفرد ومثنّى وجمع مع بيان طريقة التثنية للمقصور والممدود وبيان طريقة الجمع جمعًا سالمًا مذكرًا ومؤنثًا ومع أمثلة من جمع التكسير. وتدرس الناشئة أيضا تقسيم الاسم إلى منكر ومعرَّف مع بيان أنواع المعارف كما تدرس الاسم المصغر: الثلاثى والرباعى فقط والمنسوب إليه مع

ملاحظة أكثر أحكام النسب دورانًا فى الكلام وكذلك المعرب والمبنى، مع بيان أنواع الإعراب ومع بيان المبنيات وهى أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط. ووضعت اللجنة جداول لإحصاء ما يدرس فى الصرف والنحو جميعًا، واتسع فيها باب الأساليب التى تُعْرَضُ صيغها دون إعرابها وتخريجها نحويًّا، فشملت بجانب التعجب والتحذير والإغراء أبواب الاستفهام بالنفى والتوكيد والقسم والتفضيل ونعم وبئس والنداء والاستثناء والاختصاص. وفى رأيى أن تحليلها جميعا أو إعرابها النحوى يسيرٌ على نحو ما صوَّرنا ذلك آنفاً فى أبواب التعجب والتحذير والإغراء. وأضيف فى الجداول باب كبير للجملتين اشتمل على صياغة الشرط وجوابه والقسم وجوابه، كما اشتمل على الجملة الفرعية حين تكون محمولًا أو تكملة أو نعتًا أو صلة. وبذلك انتهى التقرير وانتهت مقترحاته.

٤

قرارات[1] مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٤٥

أرسلت وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) نسخًا من التقرير السالف إلى مجمع اللغة العربية فى شهر يولية سنة ١٩٣٨ طالبة إلى أعضائه دراسته وإبداء آرائهم فيه. وفى شهر فبراير سنة ١٩٤٢ أصدر وزير المعارف قرارًا عهد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف، فشكل المجمع لجنة الأصول فيه لدراسة التقرير وما تضمن من مقترحات لتيسير النحو والصرف التعليميين. وتدارست اللجنة المقترحات، وفى مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥ درس المجمع تلك المقترحات وأصدر قراراته فيها على أساسين: أوّلًا: أن تلك المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة، وثانيًا: أن كل رأى يؤدّى إلى تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه. وفيما يلى موجز لتلك القرارات:

يبقى التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف، ويُتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف فى كتب النحو، وقد نصَّ الجدول الملحق بمقترحات لجنة وزارة المعارف على إبقاء هذا التقسيم كما أسلفنا. واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى فى الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك فى الأسماء المبنية، غير أن المجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعًا، فيقال فى إعراب «مَنْ» فى مثل: «جاء مَنْ سافر»: «من» اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع، ويقول فى إعراب: «جاء الفتى والقاضى» اسمان مسند إليهما محلهما الرفع.

واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يسمى بالعلامات الأصلية فى الإعراب والعلامات الفرعية، فليس هناك حركة تنوب عن أخت لها فى الممنوع من الصرف

(١) انظر هذه القرارات فى تيسير تعليم اللغة العربية السابق ص ١١٢.

وجمع المؤنث السالم، وأيضًا ليس هناك حرف ينوب عن حركة كما فى المثنى وجمع المذكر السالم. وأضاف المجمع إلى ذلك أن الأسماء الخمسة لا تعرب بحركات ممدودة كما قالت لجنة الوزارة متأثرة برأى الاستاذ إبراهيم مصطفى فى إعرابها كما مر بنا، بل تعرب بالواو والألف والياء فى مثل: «أبوك - أباك - أبيك» وهى إضافة سديدة. وتأسيسًا على ذلك يقال فى الممنوع من الصرف إنه مجرور بالفتحة، وفى جمع المؤنث السالم إنه منصوب بالكسرة، وفى المثنى إنه مرفوع بالألف حين يكون فى موضع رفع ويقال فى جمع المذكر السالم فى نفس الموضع إنه مرفوع بالواو، وينصب المثنى وجمع المذكر السالم - ويُجَرَّان - بالياء. وبالمثل الأسماء الخمسة ترفع بالواو مباشرة لا نيابة عن الضمة وتنصب بالألف لا نيابة عن الفتحة وتجر بالياء لا نيابة عن الكسرة، فقد ألغيت فكرة نيابة حرف عن حركة وكذلك نيابة حركة عن حركة وأصبحت علامات الإعراب متساوية فى الأصالة.

وكانت لجنة الوزارة قد لاحظت إسراف النحاة فى جعلهم لحركات الإعراب ألقابَ الرفعِ والنصب والجر والجزم ولحركات البناء ألقاب الضم والفتح والكسر والسكون، فرأت تخفيفًا على الناشئة الاكتفاء بألقاب البناء بحيث يعم استخدامها فى ألقاب الإعراب. واتفق المجمع مع اللجنة فى أساس الفكرة غير أنه رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء. ويلاحظ أن النحاة فى تمرين الناشئة يجمعون بين النوعين من الألقاب فى المعربات والمبنيات فيقولون مثلا فى زيد من قولنا «زيد قائم»: زيد مبتدأ مرفوع (والرفع من ألقاب الإعراب) غير أنهم يكملون إعراب زيد بقولهم: وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (والضم من ألقاب البناء) وبالمثل يقولون فى المبنيات مثل: «الآن»: ظرف مبنى على الفتح فى محل نصب. وفى رأيى أنه لا ضرورة لتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، بل لعل التفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضرورية للناشئة كى يميزوا بين ألقاب الإعراب المنونة وألقاب البناء التى يمتنع تنوينها فى الكلام.

واتفق المجمع مع اللجنة فى أن الجملة تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة تُذْكَر حين يحتاج إليها، غير أن اللجنة سمّت الجزأين الأساسيين، كما أسلفنا،

الموضوع والمحمول مصطلحى المناطقة وسماهما المجمع المسند إليه والمسند مصطلحى علماء البلاغة. وهى تسمية يصعب على الناشئة تصوّرها، وخاصة أن المسند إليه يتنوع بين مبتدأ واسم لكان واسم لإن وفاعل ونائب فاعل. وأيهما أسهل فى تصور الناشئ أن يقال له إن الاسم المرفوع فى أوّل الكلام مبتدأ لأنه فعلا يبتدئ الكلام والاسم المرفوع بعد الفعل فاعل لأنه فعلاً هو الفاعل للفعل أو يقال إن الاسمين جميعًا مسند إليه؟ ويلاحظ أن اسم «إن» - الداخل تحت لواء المسند إليه - منصوب وليس مرفوعًا، وكان يستطيع النحاة أن يسمّوه مبتدأ منصوبًا، ولكنهم فرّوا من ذلك إلى تسميته اسم إن ليميز الناشئة وغيرهم بين المبتدأ المرفوع وحين تدخل عليه إن وأخواتها فتنصبه. وبالمثل يتنوع المسند فهو قد يكون اسمًا مرفوعًا تاليًا لمبتدأ أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وهو حينئذ يسمى خبرًا وقد يكون جملة فعلية مثل «زيد قام أخوه». وهذه الأنواع فى المسند إليه والمسند لا يستطيع الناشئ أن يفهمها إلاّ بعرضها عليه مفصلة، أما حين توجَزُ وتُخْتصر فى مصطلحى مسندٌ إليه ومسند فإنها تغمض عليه وتَنْبهم صورها وصياغاتها المختلفة.

وكاد المجمع يتفق مع اللجنة فى أن المتعلق العام للظرف والجار والمجرور لا يقدر دائمًا، ومرّ بنا أن ابن مضاء أشار إلى ذلك فى حديثه عن متعلق الجار والمجرور وقد منع كل صور التقدير، وكأنما اللجنة صدرت فى ذلك كله عن رأيه، وأوشك المجمع أن يعتدّ برأى اللجنة فى ذلك فقال: يجب إرشاد المبتدئين إلى أن هذا المتعلق محذوف وإن كانوا لا يكلَّفون كل مرة تقديره. وكان ينبغى أن يعمِّم عدم تقديره لهم فى مثل: «زيد فى الدار» و«زيد عندك» بحيث يقال «فى الدار» مسند لزيد وأيضًا «عندك» ولا يذكر لهم بحال أن وراء الجار والمجرور والظرف متعلقًا عاما محذوفًا.

ومرَّ بنا أن اللجنة اتفقت مع ابن مضاء فى إلغاء ضمائر الرفع المتصلة المستترة جوازاً أو وجوبًا، وقد اعتبرت اللجنة ضمائر الرفع المتصلة البارزة فى مثل «قمتَ» حروف إشارة لا ضمائر، وأخذت برأى ابن مضاء فى أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أو حروف عدد، مثلها فى الدلالة عليه مثل التاء الساكنة فى الدلالة على التأنيث. واتفق المجمع مع اللجنة فى كل ذلك، وأوضح كيف

يعرب الفعل مع الضمائر، ففى مثل «قمتَ» يقال: صيغة الماضى المتكلم. و«قُمْ» صيغة أمر للمخاطب ولا تقم صيغة نهى للمخاطب، وأقوم مضارع للمتكلم، وقاموا ماضى الغائبين، ويقومان مضارع الغائبين، وتقومين مضارع المخاطبة، ويقمن مضارع الغائبات، ويقال فى إعراب: «أنا قمت»: أنا مسند إليه، وقمت صيغة لماضى المتكلم مسند، ويقال فى إعراب «المحمدون قاموا»: المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند، وهكذا. ورتب المجمع على ذلك إلغاء النص على العائد فى مثل: «الذى اجتهد يكافأ» فيقال فى إعرابه: «الذى اسم موصول مسند إليه و«اجتهد» ماضى الغائب صلة و«يكافأ» صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند.

وأرى أنه كان حريًّا بابن مضاء واللجنة والمجمع ألّا يقرروا هذه القاعدة التى تلغى الضمائر المستترة وتُحيل ضمائر الرفع المتصلة البارزة فى مثل «قمت» حروف إشارة كما تحيل ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة حروف عدد أو علامات عدد؛ لأن ذلك من شأنه أن يخلخل قاعدة الفاعل؛ إذ تارة يكون للفعل فاعل فى مثل «زيد سافر إخوته» وتارة لا يكون له فاعل فى مثل: «زيد سافر»، والأصل فى قواعد العلوم أن تكون مطردة. على أن من يتأمل فى ضمائر الرفع المتصلة البارزة مع الماضى يرى أنها مقتطعة من ضمائر منفصلة مقابلة لها، فمثلا «تَ» من قمتَ للمخاطب و«تِ» من قمتِ و«تُمْ» من قمتم و«تُنَّ» من قمتنَّ و«تُما» من قمتما. كل هذه الضمائر مقتطعة على الترتيب من أنتَ للمخاطب وأنتِ للمخاطبة وأنتم لجماعة الذكور وأنتن لجماعة الإناث وأنتما للمثنى. ونستطيع أن نلاحظ أيضًا أن مضارع المتكلم مثل أقوم يبدأ بالهمزة الموجودة فى الضمير أنا بينما مضارع المتكلمين مثل نقوم يبدأ بالنون الموجودة فى الضمير المنفصل «نحن» وأيضًا مضارع المخاطب مثل «تقوم» يبدأ بالتاء الموجودة فى الضمير المنفصل «أنت». ولعل فى ذلك ما يدل على أن النحاة كانوا فى منتهى الدقة العلمية حين عدّوا التاء فى مثل «قمت» ضمير رفع متصل بارز فاعلا، وكذلك حين ذهبوا إلى أن مضارع المتكلم فى مثل «أقوم» يحمل ضمير رفع مستتر وجوبًا على أساس أنها جميعًا ضمائر لا حروف. ولذلك كنت أرى الابقاء فى النحو التعليمى على فكرة الضمائر المستترة جوازًا ووجوبًا والضمائر المتصلة البارزة وأن لا تعد الأولى لا أصل لها

ولا حقيقة وقد رأينا فى وضوح أن مثل «أقوم - نقوم - تقوم» مقتطعة من ضمائر مثل أخواتها الضمائر البارزة فى مثل قمت وغيرها، وينبغى أن تُعْرَبَ الضمائر فيها جميعًا فواعل كما أعربها النحاة.

واتفق المجمع مع اللجنة فى أن كل ما يُذْكر فى الجملة سوى الجزأين الأساسيين المسند إليه والمسند يسمى تكملة، وهى منصوبة دائمًا إلا إذا كانت مضافًا إليها أو مسبوقة بحرف جر. وكان المجمع أكثر دقّة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدّها تكملة لأنها تتبع فى الإعراب ما قبلها منصوبًا أو مرفوعًا أو مجرورًا. وأيضًا فإنه نظر فى صور التكملة من المفعولات والحال والتمييز والاستثناء ورأى الإبقاء على اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل. أما بقية التكملات من المفعول لأجله والمفعول المطلق والمفعول معه والحال والتمييز والاسثناء فرأى أن يكتفى بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر لفظ التكملة. ففى إعراب المفعول لأجله فى مثل : «قمت إجلالاً لك» يقال : قمت صيغة ماضى المتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفى إعراب مثل «ضربته ضربًا شديدًا» يقال : ضربًا تكملة مصدرية للفعل وشديدًا وصف مكمل لضربا. وكأنما فاتَ المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت مع التوابع من التكملة، فكان ينبغى أن يكتفى فى إعراب «شديدًا» بأنها وصف لضربا دون ذكر كلمة مكمل. وفى إعراب مثل : «سرت والنيل» يقال النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة، وفى إعراب مثل : جاء زيد راكبًا» يقال : راكبًا تكملة لزيد مبينة للحال. وفى إعراب مثل : شربت اللبن ساخنًا» يقال : ساخنًا تكملة للمفعول به مبينة للحال. وفى إعراب مثل : «اشتريت عشرين كتابًا» يقال : كتابًا تكملة مميزة للمفعول به. وفى حالة الاستثناء التام مع إلا وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وما حاشا فى مثل : «جاء القوم إلا زيدا» يعرب زيدا تكملة للمستثنى منه منصوبًا. وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى كانتا منصوبتين وجر ما بعدهما بالإضافة أما الاستثناء المفرغ فهو قصر لااستثناء، وتتّبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه.

ومن يقرن هذا الإعراب الجديد فى كل تلك الصيغ إلى إعراب النحاة يجد إعرابهم أوجز وأخصر إذ يتوالى فى الصيغ السابقة على هذا النمط : إجلالاً. مفعول لأجله.

ضربًا مفعول مطلق. شديدًا نعت منصوب. النيل مفعول معه. راكبًا حال. ساخنًا حال. كتابًا مفعول به. زيدًا مستثنى منصوب. وكأن اقتراح المجمع فى قسم التكملة إنما يُلغى أبوابها فحسب، ولا يلغى الدلالة على وظيفتها. وإلغاء أبوابها من شأنه أن يُسْدل عليها ضربًا من الإبهام فى أذهان الناشئة، ولذلك كنت أرى إعادة هذه الأبواب. ونفس ذلك أشرت إليه فى نقدى لمصطلحى المسند إليه والمسند، وأنه ينبغى أن تعود أبواب الأنواع المندرجة فيهما، فيعود باب المبتدأ و الخبر وباب كان وأخواتها إلا إذا عددناها مع الكوفيين أفعالا تامة وخبرها حالا وباب إن وأخواتها وباب الفاعل وباب نائب الفاعل. وبذلك نبقى على بناء النحو وأبوابه الأساسية حتى تتمثل الناشئة الوظائف الإعرابية للكلمات فى الصياغة العربية. واتفق المجمع مع اللجنة فى إفراد قسم للأساليب والتراكيب التى يصعب إعرابها وتخريجها وقد جمع المجمع فيه : التوكيد - القسم - التعجب - التفضيل - نعم وبئس - النداء - الاستغاثة - الندبة - الاختصاص - التحذير - الإغراء. وتحليل هذه الصيغ الإعرابى سهل يسير.

ووافق المجمع اللجنة على ما ذكرته فى الصرف من حذف الإعلال والإبدال والقلب وتنقُّل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها فى النطق، كأن يقول الصرفيون فى «قال» أصلها «قَوَل» و«خاف» أصلها «خَوِفَ» و«يقول» أصلها «يَقْوُلُ» بسكون القاف وضم الواو، ومثلاً «مرمىّ أصلها «مرموى». وبحقٍّ عَرْضُ مثل ذلك كله على الناشئة وأخذها بمعرفته عناء دون طائل. ورأى المجمع كما رأت اللجنة أن يُدْرَس فى الصرف ما عدا ذلك على نحو ما يتضح فى الجداول المرفقة بقرارات المجمع، فيدرس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وتقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث،وصحيح الآخر ومعتله،ومفرد ومثنى وجمع ومقصور وممدود،ومنكَّر ومعرَّف مع بيان أنواع المعارف والتصغير (للاسم الثلاثى والرباعى فقط) والنسب وأحكامه الأكثر دورانًا والمعرب والمبنى والمبنيات وتصريف الأفعال وتقسيماتها إلى مجردة ومزيدة وصحيحة ومعتلة واتصال الفعل بما يدل على نوعه أو عدده وبنائه للمجهول وتعدّيه ولزومه ومبنيه ومعربه والمشتقات : اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء المكان والزمان. واعتدَّ المجمع بإدخال اللجنة الصفة المشبهة وصيغها فى اسم الفاعل. والنحاة يفردونها عنه، وهم محقّون لاختلاف صيغها عن صيغ اسم الفاعل اختلافًا بيِّنًا.

واتفق المجمع واللجنة فيما وراء ذلك من أحكام الجملة. وتتوالى الأبواب فى جداول المجمع على هذا النمط : المسند إليه والمسند والتكملة والتوابع وأحكام العدد والتراكيب آنفة الذكر. ويلى ذلك الجملتان فى الشرط وجوابه والقسم وجوابه ثم الجملة الفرعية مسندة وتكملة ونعتًا وصلة. وواضح أنه أُهْمل فى جداول المجمع ومن قبله جداول اللجنة : الجملة المضاف إليها والمفسرة والمعترضة، والأخيرة مهمة جدًّا لشيوعها فى الكتابات المعاصرة، ويحسن عرضها على الناشئة.

وطلب المجمع إلى وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو للناشئة على أساس قراراته فى التيسير، وتُعْرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها. وفى سنة ١٩٤٩ قُدِّم هذا الطلب إلى الوزارة، واستجابت له بعد الثورة، وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر، وسرعان ما عمَّت الشكوى منه. وأكثرها يعود إلى ما ذكرنا فى التعليق على القرارات من أنها أفرطت فى إجمالها لأبواب النحو، فانبهمت صيغها على الناشئة، ولم تستطع أن تستوعبها وتتمثلها تمثلا دقيقًا.

ومن الحق أنه إذا كان التيسير الكلى للنحو لم يحظ بالنجاح فإن قرارات منه لقيت اهتمامًا منذ أقرها المجمع، وأوّل ما يلقانا من ذلك قرارات المؤتمر الثقافى العربى الأوّل لجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧ إذ كان بين لجانه لجنة للغة والقواعد، وقد أكد المؤتمر حاجة القواعد إلى التيسير ووضَعَ منهجاً مفصّلا لتعليم النحو فى المدارس الابتدائية والثانوية قدّم له بقواعد عامة مقتبسة من قرارات المجمع اللغوى ومقترحات وزارة التربية والتعليم، هى : عدم التعرض للإعراب التقديرى فى المفردات والإعراب المحلى فى المفردات والجمل، وكذلك عدم التعرض لذكر أن هناك علامات فرعية للإعراب نائبة عن العلامات الأصلية. والقاعدتان مقبولتان غير أن المؤتمر أضاف إليهما الأخذ بفكرة إلغاء الضمائر المستترة فى الأفعال وسبق أن نقدناها. وذكر المؤتمر أنه لا يقال فى المضاف إليه مضاف إليه فحسب، بل يقال إنه مجرور بالإضافة، وواضح ما فى هذا من تحكم. وقرر المؤتمر أن يقال فى إعراب اسم كان إنه مبتدأ مرفوع، وهو فى الواقع ليس مبتدأ إذ يسبق جملته فعل كان وأخواتها. وقرر المؤتمر أيضًا أن لا يعنى بالتعاريف وأن يقتصر فى الإعراب على وظيفة الكلمة فى الجملة وحكمها الإعرابى من غير تأويل.

وحين انعقد المؤتمر الأوّل للمجامع اللغوية العلمية بدمشق سنة ١٩٥٦ كان من بين لجانه لجنة للغة العربية، فعُنيت بدراسة مقترحات وزارة التربية والتعليم فى التيسير وقرارات المجمع اللغوى، ورأت أن تلك القرارات والمقترحات أصل صالح محقق لكثير من أغراض التيسير المطلوب، وآثرت مصطلح المجمع الخاص بتسمية جزأى الجملة باسم المسند إليه والمسند، واقترحت أن يضاف موضوع التمرين على الميزان الصرفى. ثم رأت أن الاقتراحات فى التيسير موجزة وأن من الواجب تأليف كتاب يفصّل مسائلها ليكون مرجعًا فى أيدى المعلّمين. ولما عرضت اللجنة المذكورة توصياتها على المؤتمر قرر أنها لا تزال فى حاجة إلى الدراسة المفصّلة، وقرر تأجيلها إلى مؤتمر مقبل.

وكان مجمع اللغة العربية قد أرسل بقراراته فى شأن تيسير تعليم العربية فى المناهج الدراسية للناشئة إلى كل من: مجمع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمى العراقى ليبديا رأيهما فيها. أما مجمع اللغة العربية بدمشق فكتب ديباجة طويلة لرأيه تضمنت توصيته باستغلال علم المعانى فى قواعد النحو، حتى تقف الناشئة على ما يتناوب الصيغ العربية أحيانًا من اختلاف فى المعنى. وأرى أن ذلك إن لم يُستغَل بحذر شديد ضاعف مئونة النحو على الناشئة، وربما تحوّل إلى عوائق فى التيسير والتبسيط المطلوبين. وتوصية ثانية هى الاقتصار فى النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تعليل وتحليل، ومن قديم أوصى ابن مضاء برفع العلل النحوية من النحو وإخلائه منها إخلاءً تاما. وتوصية ثالثة هى العناية ببحث الأصوات، ولم توضح التوصية مدى ذلك فى النحو وحدوده. هذه هى أهم توصيات المجمع الدمشقى المتصلة بمادة النحو. ورأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين: التقديرى والمحلى، وتوقّف بإزاء إلغاء علامات الإعراب الفرعية متشكِّكًا فى قربه من أفهام الناشئة. ومرَّ بنا تفصيل القول فى هذا الإلغاء وأنه لا داعى لأن يقال مثلاً فى الممنوع من الصرف حين يُجَرّ إنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف بل يقال فقط إنه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وبالمثل فى المثنى المرفوع فى نحو «أقبل الزيدان» لا يقال: الزيدان فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، بل يقال إنه مرفوع بالألف فحسب

لأنه مثنى . ورأى المجمع الدمشقى أيضا العدول عن تسمية ركنى الجملة باسم المسند إليه والمسند والإبقاء على المصطلحات القديمة : المبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبرها واسم إن وأخواتها وخبرها والفاعل ونائب الفاعل. وبالمثل رأى العدول عن مصطلح التكملة والرجوع إلى المصطلحات الخاصة بأنواعها أى إلى المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه والاستثناء والحال والتمييز. وبذلك لم يكد يرتضى مجمع اللغة العربية بدمشق شيئًا من قرارات التيسير التى قدّمها إليه مجمع اللغة العربية لتبينُّ رأيه.

وكتب المجمع العلمى العراقى ديباجة لمناقشة القرارات ضمنها طائفة من التوصيات بدوره، أهمها : عدُّ القرآن الكريم والحديث النبوى وكلام الصدر الأوّل أهمَّ المصادر فى اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية. ومعروف أن النحاة اعتدّوا بالقرآن الكريم منذ أوّل الأمر، أما الحديث فتوقفوا فيه لأنه مع الزمن أصبح أكثر رواته من الأعاجم، ومع ذلك عاد النحاة إلى اقتباس الشواهد النحوية منه بكثرة منذ القرن السادس الهجرى. ووصية ثانية هى الاعتداد فى القواعد بما جاء فى الذكر الحكيم من صيغ، تخالف الشائع أحيانًا. ووصية ثالثة هى الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابى كأدوات النفى. ووصية رابعة هى الوصل بين علم النحو وعلم المعانى فى بيان وجوه الذكر والحذف لعناصر الجملة، وكذلك وجوه التقديم والتأخير. هذه هى أهم الوصايا ومعها ما اتفق فيه المجمع العلمى مع مجمع اللغة العربية وما اختلف فيه معه. وأهمُّ وجوه الخلاف الالتزام بإبقاء علامات الإعراب والإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء بأن الكلمة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة أو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة. ويظل الإعراب المحلى فى المبنيات كما هو وتظلّ معه ألقاب البناء من ضم وفتح وكسر وسكون. واتفق المجمع العراقى مع مجمع دمشق فى العدول عن تسمية ركنى الجملة بالمسند إليه والمسند والعودة إلى المبتدأ والخبر وبقية أبواب المرفوعات، وأيضًا اتفق المجمع العراقى مع مجمع دمشق فى العدول عن مصطلح التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل : المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والحال والتمييز مع الإبقاء على الاستثناء وأحكامه ومراعاة أنه أسلوب

خاص. وكأن الأركان الأساسية لقرارات مجمع اللغة العربية لم تلق قبولًا عند المجمع العراقى، مثله فى ذلك مثل المجمع الدمشقى. وحاول المجمع العراقى أن يستبقى بابى التنازع والاشتغال بوضع صيغة جديدة لهما ومرَّ بنا نقد ابن مضاء للبابين ورأيه فى وجوب إلغائهما دون تردّد. وعاد المجمع العراقى إلى ضرورة تقدير المتعلق العام للظرف والجارّ والمجرور مع التغاضى عنهما فى المرحلة التعليمية الأولى، ومرَّ بنا وجوب إلغاء هذا المتعلق فى قرارات المجمع وعند ابن مضاء، وهى وجهة نظر سديدة. وعاد المجمع العراقى أيضًا إلى استبقاء مصطلحات الضمائر واستبقاء مصطلح الضمير المستتر. وكذلك استبقى المجمع العراقى الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، واقترح للصفة المشبهة اسم الصفة الثابتة. ولا داعى لتغيير المصطلحات، لأن تغييرها لا يفيد تيسيرًا، وقديمًا قيل: لا مشاحَّة فى الاصطلاح. ورأى المجمع العراقى أن لا مانع بل من الواجب أن يدرس للناشئة الميزان الصرفىَ، وفى رأيى أن فى ذلك مشقَّة على الناشئة لا داعى أن يتحملوها لأنها قليلة الغَناء. واتفق المجمع مع مجمع اللغة العربية فى ترك التصغير لغير الثلاثى والرباعى، أما النسب فرأى العودة إلى التوسّع فى درس قواعده. ورأى أن تُعَدَّ الأفعال التى جاءت على صيغة المبنى للمجهول مثل عُنِى وزُهى أفعالاً مبنية للمعلوم، فما بعدها فواعل وليس نائبًا عن فواعل. ورأى أيضًا أن تعرض صيغة التعجب على أنها أسلوب متميز وتوضح صيغتاها: «ما أجمله - أجملْ به» وتضاف إليها صيغ التعجب السماعية مثل: لله درّه عالمًا. وياله شجاعًا. ورأى المجمع أخيرًا أن يُعَدَّ اسم المصدر مصدرًا جاريًا على غير الأوزان القياسية. وواضح أن كل ما اقترحه المجمع العراقى من جديد إنما هو جزئيات لا تزيد تيسير النحو شيئاً ذا خطر، ويمكن أن يقال بصفة عامة إن مجمع العراق كمجمع دمشق لم يرتض الأركان والعمد الأساسية فى قرارات تيسير النحو التى عرضها عليه مجمع القاهرة.

٥

أسس لتيسير النحو وتبسيطه

فى سنة ١٩٧٧ قدّمتُ إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتيسير النحو أقمته على أربعة أسس : ثلاثة منها كنت اقترحتها فى مدخل كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء حين نشرته سنة ١٩٤٧ وهى تصنيف النحو تصنيفًا جديدًا ينسِّق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله، وإلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى فى المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية، وأن لا تُعْرَب كلمة فى الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد أىَّ فائدة فى صحة النطق وسلامته، وأضفت إلى هذه الأسس أساساً رابعًا هو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية. وقد ناقشت لجنة الأصول بالمجمع هذا المشروع لتيسير النحو، وأقرَّ مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ الشطر الأكبر منه وأُجْمله فيما يلى :

(١) إعادة تنسيق أبواب النحو

كان أوّل ما وقفت عنده فى تنسيق أبواب النحو نقل التوابع : النعت والعطف والتوكيد والبدل من باب الجمل كما صنع ابن مالك وغيره إلى باب الاسم المفرد وتقسيماته حتى يستقر فى أذهان الناشئة أن المتبوع فى مثل : «جاء زيد الشاعر - جاء زيد وعمرو - جاء زيد وعمرو كلاهما - جاء الشاعر زيد» لا يكوِّن مع توابعه جملاً مفيدة تامّة، وبذلك يزول من نفوسهم إلى غير رجعة الخلط بين النعت مثلاً والخبر، وكذلك بينه وبين الحال، فلكلٍّ وظيفة معينة يفترق بها مفارق بَيِّنة.

وانتقلت إلى تنسيق أبواب المرفوعات، وهى تبدأ بباب المبتدأ والخبر، وسيظل قائمًا، غير أن النحاة يفرِّعون منه سبعة أبواب هى أبواب كان وأخواتها، وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس، وظنّ وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وأعلم وأخواتها مما ينصب ثلاثة

مفاعيل. وينبغى حذف تلك الأبواب ما عدا باب «إن» وأخواتها وباب «لا» النافية للجنس. أما باب «كان» وأخواتها فقد أراح الناشئةَ منه الكوفيون إذ أعربوا كان وأخواتها مثل «أمسى وأصبح ومازال» أفعالاً تامة لاناقصة، ومابعدها فواعل والمنصوبات أحوالاً. وتأخذ كتب النحو التعليمى الآن بإعراب البصريين الذاهبين إلى أن المرفوعات بعدها أسماء لها والمنصوبات أخبار، وإعراب الكوفيين أدقّ من الناحية التربوية إذ لا تنقسم الأفعال بسبب كان وأخواتها إلى أفعال تامة تليها فواعل مثل: «قام» وأفعال ناقصة لا يليها فواعل. بل تطّرد قاعدة الفعل والفاعل دون استثناء صورى. ولم يوافق المجمع على إلغاء هذا الباب محتجًا بأن الخبر بعد كان وأخواتها قد يكون ثابتًا مثل: «كان الله غفورًا رحيما» والأصل فى الحال أن تكون غير ثابتة مثل: «كان زيد واقفًا» وأيضًا فإن خبر كان وأخواتها قد يكون معرفة مثل: كان الواقف زيدا» والأصل فى الحال أن تكون نكرة. غير أن الحال قد تأتى ثابتة مثل: ﴿وخُلق الإنسانُ ضعيفا﴾ ومثل: ﴿أنزل إليكم الكتاب مفصَّلا﴾ وأيضًا قد تأتى الحال معرفة مثل: «جاء زيد وَحْده - صنع ذلك جَهْده». وقيل أيضًا الأصل فى الحال أن تكون مشتقّة وقد يأتى خبر كان جامدًا مثل: «كان زيد أسدًا» ويصدق ذلك نفسه على الحال فى مثل: «جاء زيد أسدًا». وواضح أن إعراب الكوفيين لكان وأخواتها يسقط الخلل الداخل على الفعل فى تقسيمه إلى ناقص لا فاعل له وتام يليه فاعل، كما يسقط دراسة باب من أبواب النحو نشغل به الناشئة دون حاجة، إذ ندمج أمثلته فى باب الحال.

ومثل هذا الباب فى وجوب حذفه من كتب النحو التعليمى باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، فإن ليس المقيس عليها الباب من أخوات كان، ولم يعد ما بعدها يعرب اسمًا لها والمنصوب خبرًا، بل أصبح المرفوع يعرب فاعًلا والمنصوب حالاً. وإذا أنعمنا النظر فى صيغة: «ما زيد مسافرا» فى لغة الحجازيين ورجعنا إلى إعراب الكوفيين لها وجدناهم لا يأخذون بإعراب البصريين القائل بأن المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبر، بل يعربون المرفوع مبتدأ والمنصوب بعدها خبرًا[1] بنزع الباء

(١) انظر الهمع ٢ / ١١٠.

الخافضة له، كما تشهد لذلك أمثلة «ما» الكثيرة التى يأتى بعدها المنصوب مجرورًا بباء زائدة، فيقال: «ما زيد بمسافر». وبذلك نتخلص من الخلل الذى يحدثه البصريون فى قاعدة الخبر وأنه دائمًا مرفوع بإعرابهم المنصوب بعد ما فى لغة الحجازيين خبرًا منصوبًا. أما «لا» فلم يأت بعدها اسم مرفوع ثم اسم منصوب إلا فى مثال قديم واحد، ولذلك أنكر بعض[1] أئمة النحاة أن يأتى اسم منصوب بعد المرفوع التالى لها وحتّموا أن يكون مرفوعًا خبرًا للمبتدأ السابق له. وواضح أنه ينبغى حذف إعرابها الشاذ - الذى لا تؤيّده العربية نفسها - من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغى حذف إعراب «لات» فى مثل: (ولاتَ حينَ مَناص) إذ يزعم النحاة البصريون أن اسمها محذوف والتقدير ولات الحينُ حينَ مناص، ولم تأت فى العربية إلا مع ظرف منصوب كما فى الآية الكريمة، وإذن يكتفى فى إعرابها بأنها لنفى الظرف ويعرب ما بعدها ظرفًا منصوبًا ويلغى إعرابها القديم. ولم يرتض المجمع إلغاء هذا الباب: باب ما ولا ولات المشبهات بليس، مع ملاحظة أن كتب الناشئة لا تُعنى به الآن، وهى محقّة فى ذلك.

واقترحتُ حذف باب كاد وأخواتها ومعروف أنه يليها اسم مرفوع ثم مضارع مقترن بأن أوبدونها مثل: «كاد زيد يقوم - كاد زيد أن يقوم» والبصريون يعربون المرفوع اسماً لكاد وجملة المضارع خبرًا ذاهبين إلى أن أصل جملتها هى وأخواتها مبتدأ وخبر مثل كان وأخواتها، وفاتهم أننا لو حذفنا «كاد» من الصيغة الثانية لم تستقم إذ تصبح «زيد أن يقوم» وخبر المبتدأ لا يكون أبدًا اسم معنى إذ «أن وما بعدها» فى تأويل مصدر تقديره «القيام» ولا يصح أن يقال «زيد القيام». وأكبر الظن أن ذلك ما جعل سيبويه يَعُدُّ من قديم كاد وأخواتها أفعالاً متعدّية، وما بعدها فواعل مرفوعة وجملة المضارع التالى لها مفعولا به، فإذا قلت: «كاد زيد يقوم - عسى زيد يقوم» كان معنى الجملة قارب زيد القيام ومثل كاد وعسى بقية أفعال المقاربة والرجاء. وردّد القول فى مثل: «كاد زيد أن يقوم - عسى زيد أن يقوم» فإما أن نعرب المصدر الأوّل مفعولا به، وبذلك يكون الفعل متعدّيا، وإما نجعل كاد وعسى فعلين لازمين، وجملة

---

(١) المغنى لابن هشام (بمراجعة سعيد الأفغانى) ص٢٦٤ والهمع ١١٩/٢.

أن والمضارع بعدها مؤوّلة بمصدر مجرور كأنك قلت : قَرُبَ زيد من القيام . وأولى أن نأخذ بإعراب المصدر المؤوّل مفعولا به، حتى يطرد إعراب جملة المضارع مع « أن » وبدونها مفعولا به لكاد وأخواتها. وهو إعراب سديد، غير أن المجمع لم ير الأخذ به وقرر الاستمرار مع إعراب البصريين للصيغة، وهو إعراب يؤدّى إلى ثلمة منطقية إذ نعرب «كاد زيد أن يقوم» : زيد اسم لها مرفوع وأن يقوم خبر وخبريته - كما أسلفنا - لا تتجه ولايمكن أن تقتنع الناشئة بها، مما يرجح حذف الباب - كما ذهبت - وردَّه إلى باب المفعول به حين لا يتعدّد.

وقد أبقيت باب إن وأخواتها وباب « لا » النافية للجنس، إذ ينصب المبتدأ بعد « إن » ويسمى اسمها كما يبنى على الفتح بعد « لا » النافية للجنس فى مثل : « لاكتابَ فى الغرفة » ويعرب أيضًا اسمًا للا. أما باب « ظن » وأخواتها فقد أنكر بعض[1] أئمة النحو ما ذهب إليه البصريون فى هذا الباب من أن المفعولين بعدها فى مثل « ظن زيد عمرًا مسافرًا » أصلهما مبتدأ وخبر، وبذلك أراح الناشئة من الباب ومن كل ما اتصل به من أحكام، وطبيعى أن ترد أمثلته إلى باب المفعول المتعدد. ومعروف أن باب أعلم وأخواتها مؤسس على باب « ظن »، فيقال : « علم زيد عمرًا مسافرًا »، و« أعلم زيد عليًا عمرًا مسافرًا » وفى تقدير نحاة البصرة أن المفعولين الثانى والثالث مع أعلم أصلهما مبتدأ وخبر شأنهما فى صيغة « علم » السابقة لهما. وقد سقط هذا القول فى «علم» فحرىّ أن يسقط أيضًا فى « أعلم » وأخواتها وأن يحذف بابها فى كتب الناشئة، وأقرّنى المجمع فى هذا الحذف لبابى ظن وأعلم. وأبقيت بعد ذلك باب الفاعل ونائبه.

وتوقفت بإزاء باب التنازع وأخذت برأى ابن مضاء فى وجوب حذفه، إذ جاء عن العرب مثل : « قام وقعد إخوتك ». ورفض النحاة أن يتسلط عاملان أو فعلان على معمول واحد : فاعل أو غير فاعل، حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد فى رأيهم، وافترض البصريون فى الصيغة المذكورة أن يقال : « قاموا وقعد إخوتك » وافترض الكوفيون أن يقال : « قام وقعدوا إخوتك ». والصيغتان لم تردا عن العرب، ولذلك

---

(١) انظر الهمع ٢ / ٢٢٢.

رأى ابن مضاء إلغاء هذا الباب لسبب طبيعى وهو أن ما جمع النحاة من أمثلة فيه صنعوها صناعة وافترضوها افتراضًا. وينبغى أن يحذف الباب من كتب الناشئة. وبالمثل ألغى ابن مضاء باب الاشتغال وتوزيع النحاة لصيغه بين مايجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه النصب أو الرفع وما يجوز فيه الوجهان. وقد لاحظ فيه ما لاحظ على باب التنازع من أن النحاة افترضوا فيه كثيرًا من الصيغ لم ترد عن العرب، ثم ذهبوا يعقّدونه تعقيدًا شديدًا، والمسألة - فى رأيه - أهون من ذلك بكثير لأن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية إما مرفوعة فى مثل «الكتاب إن وجدته فأطلعْنى عليه» وهى حينئذ مبتدأ وترفع حتمًا، وإما منصوبة فى مثل: «هلا الكتابَ قرأته» والكتاب حينئذ مفعول به ولا يجوز إعرابها مبتدأ مرفوعًا لأن هلا لا يليها جملة اسمية إنما تليها جملة فعلية. وقد تكون الكلمة السابقة للفعل صالحة لأن تنصب مفعولاً به، أو ترفع مبتدأ مثل: «الكتاب قرأته». وإذن فجملة المبتدأ تردّ إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به تردّ إلى بابه. والجملة الثالثة هى المستخدمة فى الباب والجملتان الأولى والثانية من افتراضات النحاة، ولذلك كان ابن مضاء محقًّا حين رأى حذف هذا الباب، وينبغى إعفاء الناشئة منه. ووافقنى مؤتمر المجمع على إلغاء هذا الباب والاكتفاء فى التنازع بصوره التى وردت فى الفصحى سواء تسلط فيها فعلان على فاعل أو مفعول به مع الإشارة إلى المحذوف مع العامل الأوّل بأنه استُغْنى عنه لدلالة السياق عليه كما صرح بذلك سيبويه، وفى ذلك ما يؤذن بإلغاء الباب. وواضح أن المشروع الذى قدمته للمجمع يحذف حتى الآن من النحو الميسر سبعة أبواب هى أبواب كان وأخواتها وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، والتنازع، والاشتغال.

ومما يوضح أن محاولة تنسيق أبواب النحو تنسيقًا جديدًا تعفى الناشئة من أبواب عسرة فيه تنسيقُ باب التمييز، وعادة يعرض النحاة فيه تمييز المقادير كيلا ووزنا ومساحة فى مثل: «قدح قمحًا - كيلو تَمْرًا - فدان أرضا» كما يعرضون تمييز النسبة فى مثل: «زيد كريم خلقًا» يقولون أصل التعبير «زيد كريم خلقه» ومثل «طاب زيد نفساً» يقولون أصل التعبير «طابت نفس زيد» ومثل قوله عز وجل: ﴿وفجّرنا

الأرض عيونا﴾ والأولى أن تُعرب عيونا فى الآية الكريمة بدلاً، لا تمييزا. والناشئة تجد عسرًا فى تصوّر تمييز النسبة، وهو ما جعلنى أنسق باب التمييز تنسيقًا يحصر صيغه فى العربية على هذا النمط:

١ - بعد أسماء المقادير وما يشبهها كما ذكرنا آنفًا ومثل: «قراءة القرآن جهرا شفاءٌ» ومثل: «أنت ملءُ الصدر مودةً».

٢ - بعد الفعل اللازم مثل: «طاب محمد نفسًا - كرُم خلقًا - عظم مكانةً».

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل: «زيد فصيح لسانًا - رقيق شعورًا - حميد خلقًا».

٤ - بعد اسم التفضيل مثل: «زيد أبلغ من عمرو شعرًا - أكثر ذكاءً - أعلى مقامًا».

٥ - بعد فعل التعجب مثل «ما أحسن الحديقةَ منظرا» ومثل «أحسنْ بالحديقةَ منظرا». وإذا أعربنا الصيغة الأخيرة فعل أمر والفاعل أنت كما أعربها الفراء وبعض أئمة النحو لم نعد فى حاجة إلى فتح باب لإعراب صيغ التعجب. ومعروف أن البصريين يعربون هذه الصيغة إعرابًا معقّدًا إذ يذكرون أن «أحسن» فعل ماض جاء على صيغة الأمر.

٦ - بعد أفعال المدح والذم مثل «نعم الشاعر زيد» وإذا أعربنا «زيد» بدلا من الشاعر كما أعربها ابن كيسان ولم نعربها مبتدأ مخصوصًا بالمدح وماقبلها خبر مقدم لم نعد أيضا فى حاجة إلى فتح باب لإعراب هذه الأفعال.

٧ - بعد كنايات العدد: كم-كأين-كذا. وكم تكون استفهامية وتمييزها مفرد منصوب، إلا إذا جُرَّت بالباء فيجوز فى تمييزها النصب أو الجرّ بالإضافة مثل: بكم قرشا (قرش) اشتريت الكتاب؟ وتكون خبرية وتمييزها سواء أكان مفردا أو جمعا مجرور بالإضافة مثل كم كتاب (كُتبٍ) قرأتُ أى قرأت كتبا كثيرة. وكأيِّنْ حكم تمييزها حكمُ «تمييزكم» الخبرية وهو دائماً مفرد مجرور بمن وتمييز «كذا» مثل تمييز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب.

٨ - بعد الضمير المبهم فى صيغة الاختصاص مثل: «نحن - أبناءَ النيل - أوفياء» والتمييز فى هذه الصيغة دائما معرفة ولا ضَيْر فى ذلك إذ أجاز الكوفيون تعريف التمييز.

٩ - بعد صيغ محفوظة مثل «لله درّه فارساً» و (كفى بالله شهيدا) و «ياله عملا».

وواضح أن من شأن عرض التمييز - بهذا التنسيق الجديد - أن يلغى ستة أبواب كانت تُفْتح فيه لبيان إعراب صيغها، وهى أبواب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكنايات العدد: كم وكأين وكذا وصيغة الاختصاص إذ لم تعد تُعرَبُ مفعولاً به لفعل محذوف كما كان يُعْربها النحاة بل هى تمييز وتبيين للضمير أو الضمائر قبلها. وطبعاً تُعْرَضُ الصفة المشبهة واسم التفضيل فى باب المشتقات لبيان صيغهما لا لبيان إعرابهما فهو مبين بغاية الوضوح فى باب التمييز.

وإذا ضممنا الأبواب الستة المحذوفة فى باب التمييز إلى الأبواب السبعة السابقة يصبح المحذوف من النحو فى هذا التنسيق الجديد لأبوابه ثلاثة عشر بابا. وينبغى أن يُحْذَفَ أيضاً باب التحذير فى مثل «النارَ - إياكَ والنارَ» أى احذرها، وكذلك باب الإغراء فى مثل: «الشجاعةَ - المذاكرةَ» أى الزمهما. وواضح أن الصيغتين ينبغى إدماجهما فى باب المفعول به حين يُحْذَفُ فعله، فلا داعى لأن يُفرد لهما بابان مستقلان. وبالمثل ينبغى حذف أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة، أما الترخيم فلأنه حَذْف الحرف الأخير فى العلم المنادى مثل: «ياجعفَ» بدلاً من «ياجعفر» وهى صيغة ماتت فى العربية فلا داعى لأن يُعْقَد لها بابٌ فى تعليم الناشئة. وللاستغاثة التابعة للمنادى صيغ معينة هى: «يا زيدُ للمظلوم - يالَزيدٍ لعمرو - يازيدا لعمرو». وللنحاة فى هذه الصيغ إعراب معقّد لا داعى أن يُزجَّ به فى تعليم الناشئة، بل يكفى أن تذكر فى النداء بعقبه صيغ الاستغاثة دون إعرابها. وبالمثل صيغ الندبة فى مثل: «واعلىُّ - واعليًا - واعليَّاه» تُلْحَقُ كالاستغاثة وصيغها بالنداء دون محاولة لعرض إعرابها.

ونذكر فيما يلى نتائج هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو.

١ - لا تزال الأبواب الأساسية للنحو فى هذا التنسيق الجديد قائمة، وهى:

باب المبتدأ و الخبر - باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس - باب الفاعل - باب نائبه - باب المفعول به - باب المفعول المطلق - باب المفعول فيه - باب المفعول

لأجله - باب المفعول معه - باب الاستثناء - باب الحال - باب التمييز - باب العدد - باب حروف الجر - باب الإضافة - باب إعمال المصادر والمشتقات - باب النعت - باب التوكيد - باب العطف - باب البدل - باب النداء - باب أسماء الأفعال - باب ما لا ينصرف - باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه - باب نونى التوكيد. وهى ٢٥ باباً أساسيًّا.

٢ - حذفت من النحو فى هذا التنسيق الجديد مجموعة من الأبواب الفرعية، وهى :

باب كان وأخواتها - باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس - باب كاد وأخواتها - باب ظن وأخواتها - باب أعلم وأخواتها - باب التنازع - باب الاشتغال - باب الصفة المشبهة - باب اسم التفضيل - باب التعجب - باب أفعال المدح والذم - باب كنايات العدد - باب الاختصاص - باب التحذير - باب الإغراء - باب الترخيم - باب الاستغاثة - باب الندبة. وهى ١٨ باباً فرعيا.

٣ - كثرة من الأبواب التى حذفت تيسيراً على الناشئة تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين كما سيتضح من المذكرات فى القسم الثانى من الكتاب.

٤ - جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال مبثوثة فيه، وغاية الأمر أنها ردّت إلى أبوابها الأساسية، لتُعْرَضْ مع صيغها المختلفة.

٥ - لا يزال النحو فى هذا التنسيق الجديد محافظاً على هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضاً تفصيليًّا دقيقاً. وكل ما هناك أنه حذفت بعض أبوابه الفرعية أو بعض تفريعاته طلباً لاستيعاب قواعده فى صورة مبسطة تستطيع الناشئة أن تسيغها وتتمثلها فى يسر دون أن تنفق فى النحو ما تنفق الآن من العناء الشاق.

(ب) إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى

الأساس الثانى من أسس مشروع التيسير للنحو الذى قدمته إلى المجمع كنت قد استوحيته فى المدخل الذى وضعته بين يدى كتاب الردّ على النحاة من اقتراحات

اللجنة الوزارية – كما مرّ بنا – وقرارات المجمع، وأقصد إلغاء الإعرابين التقديرى فى مثل : « الفتى – القاضى – كتابى » والمحلى فى المبنيات مثل : « هذا – ياهذا ». وكانت اللجنة الوزارية قد رأت الاستغناء التام عن الإعرابين التقديرى والمحلى، ورأى المجمع أن يسوّى فى مثل : « جاء الفتى – هذا زيد » بحيث يقال : الفتى فاعل محله الرفع : وهذا مبتدأ محله الرفع، ويكتفى بذلك. وهو اقتراح سديد. غير أن المجمع عاد فى سنة ١٩٧٩ حين ناقش مشروعى فى مؤتمره إلى الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل بحيث قال فى مثل : « جاء القاضى » : القاضى فاعل مرفوع بضمة مقدرة وفى مثل « جاء من سافر » : من فاعل محله الرفع، وهو فى ذلك يتابع قرار اتحاد المجامع العربية الذى مرّت الاشارة إليه. وفى رأيى أن قراره فى مؤتمر سنة ١٩٤٥ كان أكثر دقّة وأدخل فى التيسير على الناشئة، حتى يكون هناك مصطلح واحد لإعراب الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية. وأخذت فى المشروع الذى قدمته باقتراح اللجنة الوزارية إلغاء الإعراب المحلى فى الجمل، فيكفى أن يقال : هذه الجملة خبر أو نعت أو مفعول به أو حال أو صلة دون محاولة لبيان محلها من الإعراب.

١ – لاتقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور

تتمة لإلغاء هذا الإعراب التقديرى أخذت برأى ابن مضاء واللجنة الوزارية والمجمع فى إلغاء المتعلق العام للظرف والجار والمجرور فى مثل : « زيد عندك – زيد فى الدار » إذ يقدر النحاة أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ولا داعى لهذا التقدير، فهما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعا نعتا أو حالا.

٢ – لاتقدير لعمل أن المصدرية فى المضارع

وبالمثل أخذت برأى ابن مضاء القائل بأن المضارع بعد فاء السببية وواو المعية منصوب ولا داعى لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوبا، وعمّمت ذلك فى أخواتها، وهى لام التعليل ولام الجحود وكى وحتى وإذن و أو التى بمعنى إلى أو إلا،

فجميعها يأتى المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازا أو وجوبا.

٣ - لا تقدير لعلامات فرعية فى الإعراب

وأخذت بقرار المجمع كاملا فى إلغاء تقدير النيابة فى العلامات الفرعية للإعراب فى جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفى الأسماء الخمسةِ والمثنى وجمع المذكر السالم، ومرَّ بنا تفصيل ذلك، وهو قرار سديد.

٤ - ألقاب الإعراب والبناء

كانت اللجنة الوزارية اقترحت أن توحَّد ألقاب الإعراب والبناء واكتفت -كما أسلفنا- بألقاب البناء وهى الضم والفتح والكسر والسكون، وقرر المجمع فى مؤتمريه سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٧٩ الاكتفاء بألقاب الإعراب، وهى الرفع والنصب والجرّ والجزم. ومن الصعب أن يقال فى المبنيات إنها مجزومة مثل المضارع، وهو تارة يكون مجزوما بالسكون وتارة يكون مرفوعا أومنصوبا، فالسكون فيه عارض غير ثابت، بينما السكون فى الأسماء المبنية ثابت، والمتحرك منها لاتتغير حركته مثل: «حيثُ - الآنَ - أمسِ».

(جـ) الإعراب لصحة النطق

الأساس الثالث الذى كنت اقترحته فى مدخل كتاب الرد على النحاة ابتغاء تيسير النحو للناشئة هو أن لا تُعربَ كلمة فى كتبهم النحوية مادام إعرابها لا يفيد شيئاً فى صحة النطق وسلامته، ويتضح ذلك فى أبواب الاستثناء وأدوات الشرط وكم الاستفهامية والخبرية ولا سيما وأن المخففة من الثقيلة. فأمّا باب الاستثناء فيذكرون من أدواته: «ما خلا - ما عدا - ما حاشا - غير - سِوى» ولهم فى إعراب «ما خلا وأختيها» مقترنة بما إعراباً معقدًا غاية التعقيد. وقد اقترحت أن تُعرب جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وأخذ مؤتمر المجمع باقتراحى. أما «غير» فى مثل: «جاء القوم غير زيد - ما جاء القوم غير زيدٍ» فقرر المجمع أنها أداة استثناء

منصوبة مضافة ومثلها سوى. وأولى من ذلك ما ذكرته فى مشروعى أخذًا برأى أبى على الفارسى من أن «غير» فى المثالين المذكورين تُعْرَب حالاً، ورجح هذا الرأى ابن مالك. ومعروف أن «غير» فى المثال الثانى «ما جاء القوم غير زيد» يجوز فيها الرفع ويعربها النحاة حينئذ بدلاً، وأعربها الفارسى نعتاً، وكذلك إذا جاءت مجرورة فى مثل: «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم». وواضح أن رأى أبى على الفارسى فى إعراب غير، ومثلها «سوى» أدق من رأى النحاة.

ومعروف أن باب أدوات الشرط من الأبواب العسرة فى الإعراب، وهى قسمان حروف، وأقصد إنْ ولو، وأسماء وهى: «مَنْ - ما - مهما - أى - أين - أنى - حيثما - متى - إذا - كيف» والنحاة مثلاً يعربون «مَن» فى مثل: «من يقم أقم معه» مبتدأ ويختلفون فى الخبر هل هو فعل الشرط أو جواب الشرط أو هما معاً، وكل ذلك لا يفيد «مَنْ» شيئا فى سداد النطق وصحّته، ولذلك ينبغى أن يكتفى بأنها أداة شرط يليها فعلان: فعل الشرط وفعل الجواب ويجزمان إذا كانا مضارعين. ومثلها أخواتها، ولا حاجة مطلقاً إلى إعرابها جميعا. وبالمثل ينبغى حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية، إذ لا يفيد الناشئة أى شىء من تعليمهم أنها فى مثل: «كم طالباً حضر» مبتدأ وفى مثل: «كم كتاباً قرأت» مفعول به وفى مثل «كم نظرةً نظرتَ» مفعول مطلق وفى مثل: «كم يوماً جئت» ظرف زمان، كل ذلك لا غناء فيه. ومثل كم الاستفهامية فى كل ذلك كم الخبرية، ولذلك ينبغى حذف إعراب كم من كتاب النحو التعليمى.

ومما أبعد النحاة فى تأويله وتقدير إعرابه «لاسيما» فى مثل «قرأت الكتب لا سيما كتابَ الرياضة» والعجيب أن الاسم التالى لها يجوز فيه الرفع والنصب والجر، ومع كل مرّة يكثرون من التأويل والتقدير دون حاجة تتصل بالنطق، إذ الاسم التالى لها يمكن أن ينطق مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ففيم الإعراب إذن؟. وبذلك أخذ المجمع إذ قال إن مابعدها يجوز رفعه ونصبه وجرّه، ملغياً بذلك إعرابها كما اقترحتُ. ومما ينبغى حذفه إعراب «أنْ» المخففة من «أنَّ» الثقيلة فى مثل قوله تعالى: ﴿أفلا يَرَوْنَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً﴾ فقد رأى البصريون المضارع مرفوعاً بعد «أنْ» فقالوا

إنها ليست «أنَّ» المصدرية الناصبة للمضارع وإنما هى مخففة من «أن الثقيلة» ولما لم يجدوا اسمها المنصوب قالوا إنه ضمير شأن محذوف. ، وهو بُعْدٌ فى التأويل، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال إنها فى الآية الكريمة أداة ربط مثلها مثل «أن» فى قوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أن اصْنَعِ الفُلْكَ﴾ وهو قول الكوفيين فى الآية وقال البصريون بل «أن» فيها مفسرة.

(د) وضع تعريفات وضوابط دقيقة

والأسس الثلاثة السابقة هى الأسس التى كنت اقترحتها لتيسير النحو فى مدخل كتاب الرد على النحاة، وحين قدّمتُ مشروع هذا التيسير إلى المجمع أضفت إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال، حتى تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب فهماً دقيقاً. وبدأتُ بالمفعول المطلق وأوضحت أن التعريف الذى وضعه له ابن هشام فى كتابه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لا يضمّ صوره الكثيرة، إذ يكون مؤكدًا فى مثل: «قرأ قراءة» ومبيِّنا للنوع فى مثل: «قرأ قراءة المتقن للعربية» ومبينا للعدد فى مثل: «قرأ قراءتين»، وتنوب عنه الصفة فى مثل: «علمه كثيراً» والضمير فى مثل: «علمه تعليماً لم يعلمه أحد» واسم الإشارة السابق للمصدر فى مثل: «علمه ذلك العلم» ومرادفه فى مثل: «جلس قعوداً» وآلته فى مثل: «ضربه عصاً» وعدده فى مثل «سجد أربع سجدات» وكل وبعض حين يضافان إلى المصدر فى مثل: «علمه كلَّ العلم أو بعض العلم». ولذلك اقترحت له ضابطاً أو تعريفاً جديداً يضمّ كل تلك الصور على هذا النحو: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين».

وذكر ابن هشام والنحاة للمفعول معه ضابطاً يداخله غير قليل من الإبهام، وعادة يسوق النحاة فيه للاسم بعد الواو فى الباب خمس حالات: وجوب العطف على ماقبله فى مثل: «اشترك زيد وعمرو» ورجحانه فى مثل: «جاء زيد وعمرو» ورجحان المفعولية فى مثل: «قمت ومحمدًا» لأن العطف على الضمير المتصل يستلزم ضميرا منفصلا. ووجوب أن يكون مفعولا معه فى مثل: «سرت والجامعة». وامتناع

المفعولية والعطف جميعاً فى مثل : « شربت ماءً وطعاماً » إذ يقدرون لكلمة « طعاماً » فعلاً محذوفاً تقديره : « أكلت ». وأوضحت أن أربع حالات من هذه الخمس افترضها النحاة، ومثّلوا لها، ومعروف أن الحالتين الأوليين من باب العطف ولا صلة لهما بباب المفعول معه، وكذلك الحالة الثالثة يمنعها النحاة فلا داعى لافتراضها، وبالمثل الحالة الخامسة التى تمتنع فيها المفعولية والعطف. أما الحالة الرابعة فهى فعلاً حالُ المفعول معه، والواو فيها كأنها تحل محل ظرف مكان كما فى المثال السالف : « سرت والجامعة » كأنك قلت:سرت أمام الجامعة أو محل ظرف زمان فى مثل : « سافرت وطلوع الفجر » كأنك قلت:سرت زمن طلوع الفجر. ولذلك اقترحت للباب ضابطاً أو تعريفاً لهذه الصورة وحدها، على هذا النحو : « المفعول معه : اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع ». وبذلك يتعين الباب وتتعين صورته فى مثل : « أقبل زيدٌ وغروبَ الشمس ».

وبالمثل ذكرت ضابط الحال عند ابن هشام وأوضحت شدّة غموضه وأن ابن هشام وغيره من النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلاحظوا معنى الظرفية فيه، فإنك إذا قلت : « جاء زيد غاضباً » كان الغضب صفة لزيد فى وقت معين هو وقت مجيئه أو وقت الفعل، فهى صفة مقيّدة بزمن معين، ولذلك اقترحت للحال ضابطاً أو تعريفاً يحدّده بدقّة على هذا النحو : الحال : صفة لصاحبها مؤقتة نكرة منصوبة ». فأهم ما يميز الحال أنه صفة مؤقتة كما فى مثل : « لقيت زيدا مبتسما » فابتسامه محدود بلقياه. ويوضح ضابط الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملته واو الحال المعروفة فى مثل : « لقيت زيداً وكان فرحاً » كان معنى الجملة « بينما كان فرحاً » وقد تنبّه إلى ذلك سيبويه فقال : إن واو الحال معناها إذ. وتلك علامة واو الحال دائما، فهى مع جملتها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه آنف الذكر الدالّة على الزمان فى مثل : « استيقظت وصلاةَ الصبح » وهى علامة لا تتخلف فى معنى واو الحال.

(هـ) حذف زوائد وعقد كثيرة

فى مؤتمر المجمع اللغوى لسنة ١٩٨١ ألقيت محاضرة عن « تيسير النحو » أضفت فيها إلى الأسس الأربعة التى ضمنتها مشروعى للتيسير آنف الذكر أساسين جديدين

هما : حذف الزوائد التى تعوق قليلاً أو كثيراً النفوذ إلى مانريد من تيسير النحو، وإدخال إضافات ضرورية لتحقيق هذا التيسير على الوجه الأكمل. أما الأساس الأوّل وهو حذف الزوائد فيقتضى حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال التى اقترحتْ حذفها من قديم اللجنةُ الوزارية السالفة، واقترحتْ بجانبها حذف الإبدال، وأرى الإبقاء على الضرورى منه كإبدال اللام فى أل الشمسية فى مثل : « الضحى » وإبدال الدال الساكنة تاء فى مثل « حمدت » والتاء طاء فى مثل « أفرطت » والضاد طاء فى مثل عرضت، فإن ذلك من شأنه أن يساعد الناشئة على صحة النطق بحروف الكلم.

وينبغى حذف الميزان الصرفى، لأنه يئول إلى صور من التعقيد لا تدعو إليها حاجة. وينبغى الاستغناء عن استظهار الشروط فى صوغ فعل التعجب واسم التفضيل وشروط صاحب الحال وشروط إذن الناصبة للمضارع، فكل ذلك ينبغى أن يحذف من النحو اكتفاءً بالتمارين الموضحة له. كما ينبغى فى دراسة التصغير التخفف من صيغه المعقدة، ويحسن الاكتفاء بالثلاثى والرباعى منه كما جاء فى قرارات مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥، كما يحسن فى النسب الاكتفاء بمجموعة من أمثلته الشائعة. ودائما ينبغى حذف الصيغ النادرة أو الشاذة، وهى كثيرة فى النحو، من ذلك ما يقوله النحاة فى تابع اسم لا النافية للجنس من أنه يجوز فيه الرفع والنصب. وأرى أن يكْتفى بالنصب فى النعت وبقية التوابع أخذاً فى ذلك بالمتبادر الظاهر.

وينبغى أن يُحْذَفَ إعراب اللغز المعروف : « لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله » وهو لغز لا يزال يُعْرَضُ فى كتب الناشئة، إذ يجيز النحاة فى إعراب الجملة خمسة أوجه. وإذا عرفنا أن اسمى « لا » الأولى و « لا » الثانية فى الصيغة مبنيّان على الفتح فى لغتنا اليومية فضلاً عن لغتنا الأدبية عرفنا أن الناشئة فى غنى عن معرفة أوجه الإعراب الأربعة المغايرة وأنه يتحتم حذف هذا اللغز المعقد من كتب النحو التعليمى.

ومما ينبغى حذفه من هذه الكتب أيضا جواز النصب بجانب الجر فى نعت المضاف إلى المصدر فى مثل « قراءة الكتاب الجيدِ مفيدة » والاكتفاء بالجرّ مراعاة للفظ المنعوت ولأن فى النصب مباينة واضحة لظاهر اللفظ المنعوت.

ومن العقد فى كتب النحو عمل المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام مثل : «قراءةُ كتابَ الرياضة مفيدةٌ - زيد مجيدٌ القراءةَ كتابَ الرياضة». وأكثر من ذلك شذوذًا إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخر فاعلهَ مثل : «قراءةُ كتابِ الرياضة زيدٌ حسنةٌ». وأكثر مما ذكرت تعقيدًا ولايزال يُعْرَضُ على الناشئة إعراب تابع المنادى وينبغى حذفه.

ومن الواجب أن تُحْذَف من النحو صيغة عمل اسم الفاعل واسم المفعول ـ إذا كانا مبتدأين ـ الرفعَ لفاعلٍ أو نائب فاعل على الترتيب وأنهما سدًا - كما يقول النحاة - مسدَّ الخبر. وبتقرير هذه القاعدة يحدث خلل كبير فى باب المبتدأ و الخبر، إذ يكون لدينا مبتدآن : مبتدأ له خبر، وهو المبتدأ الشائع فى العربية، ومبتدأ له مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يغنى عن الخبر، وتختل تبعًا لذلك قاعدة المطابقة بين المبتدأ وتكملة جملته إفرادًا وتثنية وجمعًا.

وإنى لعلى يقين من أنه إذا حُذفت هذه الزوائد وما يماثلها من النحو أصبح تعليمه أكثر يسرًا، وأقبلت الناشئة على تمثله دون عقبات أو صعوبات. وطبعًا ستظل هذه الزوائد بكل تفاصيلها فى كتب النحو المطولة، وسيظل المتخصصون فى الدراسات النحوية يعكفون عليها، أما الناشئة فأجدر أن لا تُشْغَلَ من النحو - كما قال الجاحظ - إلا بمقدار ما يؤدّيها إلى السلامة من الخطأ.

(و) استكمالات لنواقص ضرورية

إذا كنا أوضحنا أن بالنحو التعليمى زوائد لا حاجة للناشئة إليها وينبغى عدم التردّد فى حذفها منه فإننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن فى هذه الكتب نواقص يجب أن يملأ فراغها باستكمالات ضرورية. وأوّل ما ينبغى استكماله طائفة من القواعد تتصل بإتقان النطق لكلم العربية عن طريق معرفة مخارج حروفها وصفاتها والتشديد والتنوين وإبدال بعض الحروف فيها وإدغام الحروف بعضها فى بعض، وكل ذلك يحمله علم التجويد الخاص بترتيل القرآن الكريم. وحرىّ أن يُعْرَضَ على الناشئة منه ما يصحّح نطقها للكلم فى العربية وحروفها.

وأربعة أبواب لابد أن تُعْنَى بها الناشئة أوّلها : باب إعمال المصدر والمشتقات حتى

تتنبه بوضوح إلى صورها فى الكلام. وباب ثان ينبغى أن يُدْرس فى النحو التعليمى دراسة مفصّلة، وهو باب الحروف، وهى متعددة تعددًا واسعًا. وباب ثالث ينبغى أن تفرد له صفحات فى النحو التعليمى توضحه غاية التوضيح، وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، حتى ترتسم فى أذهان الناشئة الصياغة العربية ارتسامًا بيِّنًا. وباب رابع ينبغى أن يدرس للناشئة تفصيلًا وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية. وأيضا ينبغى أن يضاف إلى كتاب النحو التعليمى بابان جديدان مهمان هما : باب الجملة الأساسية : الأسمية والفعلية، وباب أنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة عما قبلها وخاضعة لما قبلها غير مستقلة عنه.

وينبغى الرجوع إلى كتب النحو القديمة والتأمل فيها تأمّلًا مستوعبًا، حتى نضيف إلى كتاب النحو التعليمى كثيرًا من الدقائق التى غابت عن واضعيه والتى نرى أن الناشئة فى حاجة إلى معرفتها وتمثلها حتى تتضح لهم العبارة العربية بجميع مقوماتها وخصائصها الصرفية والنحوية.

٦

كتاب تجديد النحو

مرَّتْ لى - كما أسلفت - ثلاث محاولات فى تيسير النحو: محاولة فى مدخل كتاب الرد على النحاة لابن مضاء سنة ١٩٤٧ ومحاولة ثانية فى سنة ١٩٧٧ وافق مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٧٩ على الشطر الأكبر منها، ومحاولة ثالثة بسطت القول فيها بمحاضرة فى مؤتمر المجمع عام ١٩٨١. وقد رأيت من واجبى أن أضع كتابًا تطبيقيًّا أصور فيه كيف يُصاغ النحو صياغة مبسَّطة تذلل قواعده للناشئة، وترفع عنها كل ما يبهظها من صعوباته وتعقيداته العسرة. ولم ألبث أن أخذت فى تأليف هذا الكتاب وسميته «تجديد النحو» مبتغيًا به أن أسوِّى صيغة مُثْلى لتيسير النحو بحيث يستضاء بها فى عَرْضه على الناشئة عرضًا متكاملاً على مرّ السنين، فى صور متدرجة ما تزال تتسع، كما كان يصنع أسلافنا فى مختصراتهم، من سنة إلى أخرى، حتى إذا أكملوا دراستهم تمَّ تمثلهم تمثلا دقيقًا لمقومات العربية وأوضاعها، بحيث يستطيعون التصرف فى أساليبها وتراكيبها عن حذق وبصيرة.

والكتاب موزّع على مدخل وخمسة أقسام، أما المدخل فبسطتُ فيه أسس تجديد النحو فى الكتاب وهى ستة، ثلاثة منها قديمة كنت قد صوَّرتها - كما مرَّ بنا - فى مدخل كتاب الرد على النحاة كما أسلفت وهى إعادة تصنيف أبواب النحو وتنسيقه، وتوحيد الإعرابين التقديرى والمحلى فى المفردات والجمل فى صيغة واحدة، مع إلغاء المتعلق العام للظرف والجارّ والمجرور وإلغاء عمل «أن» المصدرية فى المضارع مقدرة، ثم إهمال الإعراب لأىّ كلمة لا يفيد إعرابها شيئًا فى صحّةَ النطق وسداده. وأضفتُ فى المحاولة الثانية إلى هذه الأسس - كما أسلفت - أساسًا رابعًا هو وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو العسِرة تجمع صورها وترسمها رسمًا بينًا. وفى المحاولة الثالثة أضفت - كما ذكرت - أساسين جديدين هما حذف الزوائد الكثيرة فى كتاب النحو التعليمى واستكمال نواقص ضرورية له. وقد فصلت فى المدخل القول فى هذه

الأسس جميعًا مع بيان ما عُنِيتُ به فى الكتاب من ذكر دقائق مهمّة فى تصاريف الكلم وفى التراكيب والأساليب.

والقسمان الأوّلان من الكتاب يعرضان عرضًا وافيًا دقيقًا تصاريف الألفاظ فى العربية وكل ما يتصل ببنيتها المفردة، والأقسام الثلاثة التالية تعرض أبواب النحو عرضًا مرتّبًا مبيِّنًا يخفّف مئونته على الناشئة ويجعله لهم مذللاً ميسّرًا. والقسم الأول يتناول الكلمة ونطقها وأبنية الفعل والحروف، و وضعنا فى فاتحة هذا القسم مقدّمة مقتبسة من علم التجويد لبيان بعض القواعد الضرورية لإتقان الناشئة النطقَ السليم بكلم العربية وحروفها.

وانتقلت من هذه المقدمة الخاصة بنطق الكلمة إلى تقسيمات الفعل، إذ ينقسم إلى صحيح ومعتل، ومتصرف وجامد، ومبنى ومعرب، ولازم ومتعدّ، ومبنى للمعلوم ومبنى للمجهول. وأوضحت تصاريف الفعل بجميع صوره ماضيًا ومضارعًا وأمرًا وصحيحًا ومعتلاً مع ضمائر الرفع المتصلة، وقرنت ذلك بجداول لتصريف الفعل السالم مع الضمائر وكذلك لتصريف الفعل المضعف والأجوف والناقص، ومع كل جدول بيان لتغيرات هذه الأفعال مع الضمائر يشرحها شرحًا وافيًا. وأتبعت هذه الجداول بجدول لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد وبيان ما يلحقهما حينئذ من التغيرات. وأنهيت هذا القسم الأول فى الكتاب بعرض أنواع الحروف المتعددة تعددًا واسعًا، وأجّلت حروف الزيادة لعرضها فى أواخر الكتاب.

والقسم الثانى فى الكتاب يعرض تقسيمات الاسم، وقد بدأتها بالحديث عن أبنيته وكيف أنها لا تقلّ عن ثلاثة أحرف إلا ما حُذف حرف منه تخفيفًا مثل أب وأخ ويدٍ ودمٍ، وأخذت أعرض تقسيمات الاسم إلى نكرة ومعرفة، وإلى صحيح ومعتل ومقصور ومنقوص وممدود، وإلى مذكر ومؤنث معنوى ولفظى. وذكرت علامات التأنيث اللفظى، وأوضحت أن تاء التأنيث اللفظى قد تخرج عن معناها للدلالة على معان أخرى. وذكرت بعد ذلك تأنيث الصفة وعلاماته. وعرضت تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع سالم: مذكر ومؤنث وجمع تكسير، وبيَّنت قواعد المثنى والجمع المذكر وفرق ما بين نونيهما ونون الأفعال الخمسة. وعرضت جمع المؤنث السالم مبيِّنًا

استعمالاته فى غير الأسماء والصفات المؤنثة، كما عرضت جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعى. وذكرت تقسيم الاسم إلى اسم ذات واسم معنى وصفات وتشمل المشتقات. وأوضحت اسم الذات، وكذلك اسم المعنى وأنه ينقسم إلى مصدر وجامد، ومن الجامد اسماء الأعداد وأسماء المصادر. وفصّلت القول فى المصدر وصيغه وفى المصدر الميمى وأمثلته والمصدر الصناعى وطريقة صوغه.

وتحدثت فى تفصيل عن الصفات أو المشتقات، وبدأت باسم الفاعل، وأوضحت صيغ المضارع الثلاثى المقصور والمنقوص فى مثل « يخشى - يدعو - يرمى » إذ يتحول اسم الفاعل منها إلى منقوص بالياء فيقال : خاشٍ - داع - رام » بإحلال التنوين محل الياء المحذوفة، بينما المضارع الثلاثى الأجوف فى مثل : « يخاف - يهول - يميل » تنقلب ألفه وواوه وياؤه بعد ألف اسم الفاعل همزة، فيقال : « خائف - هائل - مائل ». ونبهت إلى أن اسم الفاعل المذكور آنفًا من المضارع المقصور والمنقوص يحذف آخره وهو الياء إلّا إذا دخلت عليه أداة التعريف فيقال : « باق - مغن - مستمل - الباقى - المغنى - المستملى ». وعرضت أسماء المبالغة واسم المفعول وقواعده مثل : « مدعوٌّ - مرمىّ - مبيع - مصطفًى » ونبهت إلى أن صيغته وصيغة اسم الفاعل تتحدان فى مثل « مختار - محتال ». وذكرت الصفة المشبهة وصيغها المختلفة واسم التفضيل وطريقة صوغه ولم أذكر شروط فعله مكتفيًا بأمثلته. وبالمثل لم أذكر شروط صوغ فعل التعجب فى أثناء عرضه بباب التمييز لنفس السبب. وذكرت اسم الزمان واسم المكان وطريقة صوغهما، كما ذكرت اسم الآلة، ولم أتحدث عن أوزانه لأن المدار فيه على السماع، فتكفى أمثلة كثيرة له توضحه.

وعرضت إعراب الاسم وبناءه وما يتصل بذلك من ألقاب للإعراب وأخرى للبناء ومرَّ بنا أن اللجنة الوزارية اقترحْت الاكتفاء بألقاب البناء وأن مؤتمر المجمع فى سنتى ١٩٤٥، ١٩٧٩ قرر الاكتفاء بألقاب الإعراب، وأرى من الخير الإبقاء على المجموعتين من الألقاب، حتى تميّز الناشئة بدقة بين ألقاب الإعراب المنونة المتغيرة وألقاب البناء التى لا تتغير، ولا بأس أن يكتفى فى الإعراب بشىء من الإيجاز فيقال مثلا : مبتدأ مرفوع ولا داعى لأن نكمل العبارة بقولهم : « وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة» وبالمثل الألقاب الأخرى وبذلك أخذت فى الكتاب. و أخذت بفكرة اللجنة الوزارية وقرار مؤتمر المجمع فى أنه لا توجد علامات أصلية وفرعية فى الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة والممنوع من الصرف مجرور بالفتحة، والأسماء الخمسة ترفع بالواو وكذلك جمع المذكر السالم بينما يرفع المثنى بالألف ولا نيابة فى كل ذلك لحركة أو حرف عن حركة.

وكانت اللجنة الوزارية رأت الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى كما مرّ بنا، ورأى مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٥ الإبقاء على الإعراب المحلى مع تخفيفه وتعميمه فى الإعراب التقديرى، ونقض ذلك فى مؤتمره سنة ١٩٧٩ وأخذت فى الكتاب بقراره فى المؤتمر الأوّل ففى مثل «جاء الفتى - جاء القاضى - جاء صديقى» يقال الفتى والقاضى وصديقى فواعل محلها الرفع كما يقال فى مثل: «أقبل من كلمنا» مَنْ فاعل محله الرفع. وعرضت بعد ذلك المبنيات وبدأت بالضمير وبيان أقسامه الكثيرة متصلة ومنفصلة مع بيان صورها بيانًا مفصلا دقيقًا، ونبهت إلى استخدام نون الوقاية مع الأفعال والحروف حين تليها ياء المتكلم. وذكرت اسم الإشارة والاسم الموصول وألفاظهما واسم الاستفهام وحروفه واسم الشرط والظرف واسم الفعل وأسماء الأصوات وذكرت هنا فى قسم الصرف موضوعين مهمين: هما المضاف وغير المضاف، ثم المتبوع والتابع نعتا أو عطفا أو توكيدا أو بدلا حتى يستقر فى أذهان الناشئة أن صيغة المضاف والمضاف إليه وكذلك صيغة المتبوع والتابع من باب المفردات لا من باب الجمل. وتحدثت عن التصغير مهملاً قواعده المعقدة التى ذكرها النحاة فيه بعرض طائفة من أمثلته الثلاثية والرباعية المستعملة. وبالمثل أهملت قواعد النسب المعقّدة، واكتفيت بأمثلَة توضح صوغها غاية التوضيح، إذ من أكبر الخطأ فرض قواعد فى النسب والتصغير جميعا بأمثلة مصنوعة يصنعها النحاة، بل الصحيح الاكتفاء بالصيغ الطبيعية التى يؤيدها الاستعمال اللغوى.

وواضح أن هذين القسمين فى كتاب تجديد النحو يضمان مسائل علم الصرف فى عناية بالغة إلّا مارُئِىَ الاستغناء عنه، لأنه يخرج عن الغاية من تيسير النحو، وهو لا يعدو الإعلال والموازين الصرفية لأنهما مما يصعب على الناشئة فهمه، وكيف

يفهمون فى باب الإعلال أن أصل خاف خَوِف بكسر الواو، وأصل مبيع مبيوع، وهما من أخف الأمثلة. ومن نفس الطراز الميزان الصرفى وتصوّر الصرفيين فيه أن سفرجل مثلا على وزن فعلَّل وأن رفاهية على وزن فعالية وأن اخشوشن على وزن افعوعل، ولذلك حذفنا من الكتاب هذا الباب وباب الإعلال.

والقسم الثالث من الكتاب يتناول المرفوعات، وبدأت الحديث فيها بباب المبتدأ والخبر وأوضحت أن المبتدأ يكون اسم ذات واسم معنى واسمًا صحيحًا ومعتلاً ومعرفة ونكرة مع مواضع مجيئه نكرة، كما يكون ضميرًا منفصلاً ومتصلاً، وبينت أشكال الخبر وتطابقه مع المبتدأ، وفصَّلت القول فى الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وأنه قد يُرْبَطُ بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية بالفاء أو الواو، وعرضت فى إيجاز لحذف المبتدأ والخبر وتقدم الخبر، وأجَّلت تفصيل القول فيهما لبابين يعقدان فى نهاية الكتاب. ولم أعقد مبحثًا لكان وأخواتها، إذ أخذت فيها برأى الكوفيين القائل إن المرفوع بعدها فاعل والمنصوب حال، وتبعًا لإلغاء باب كان وأخواتها ليس وغيرها ألغيتُ باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس إذ إن عمل ليس أُلْغى فينبغى أن يُلْغَى عمل ما قيس عليها، ومرَّ بنا أنه أَلْغَى كلا منها بعض أئمة النحو. وذكرتُ باب إن وأخواتها بكل تفاصيله ونبهت خاصة إلى استخدام لام الابتداء معها ودخول «ما» الكافة عليها وعلى أخواتها، وألغيت من الباب إعمال ليت مع ما الكافة مثلها مثل أخواتها وكذلك إعمال أَنْ المخففة من الثقيلة، إذ اعتبرتها أداة ربط، فليست مخففة من أنَّ الثقيلة وليس لها اسم ضمير شأن محذوف. وذكرت باب لا النافية للجنس وقواعدها وصيغها الشاذة فى مثل قولهم: «لا أبالك» وأن خبرها يحذف كثيرًا، ونبهت إلى الفرق بينها وبين لا النافية للوحدة ولا المكررة، وألغيت إعراب لغز «لا حول ولا قوة إلا بالله» وإعراب لغز «لا سيما» لأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجرّ فلم تعد هناك حاجة لإعرابها. وحذفتُ باب كاد وأخواتها آخذاً بإعراب سيبويه لها. ونقلتها إلى باب المفعول به، إذ هى - بإعرابه لها - فعلٌ متعدٍّ إلى مفعول به. وبالمثل حذفت باب ظنّ وأخواتها آخذًا برأى السُّهَيْلى الأندلسى القائل بأن المفعولين بعدها ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، كما مرّ بنا، بل مثلها مثل وهب وأعطى

تنصب مفعولين، ولذلك نقلتها هى وأخواتها إلى باب المفعول به المتعدّد. ومثلها أعلم وأخواتها فقد ألغيت بأبها ورددتهما إلى باب المفعول المتعدّد لأنها متفرعة من باب ظن، فحكمهما واحد.

وذكرت فى هذا القسم الفاعل وقواعده وتأنيث الفعل معه وحذفه فى صيغتى التنازع مثل: «جاء وجلس زيد» والفاعل محذوف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه. ولم يكتف النحاة بهذه الصيغة الطبيعية، بل أضافوا إليها صيغًا كثيرة افترضوها مكوِّنين منها باب التنازع، وهى تُحيله إلى ما يشبه الألغاز ولذلك اقترح ابن مضاء إلغاءه وأخذت برأيه فى الكتاب. ونبهت بوضوح إلى أن الفاعل إذا كان جمعًا لما لا يعقل أُنِّثَ الفعل وأُفْرِد مثل: «غنَّت البلابل - أزهرت الأشجار». وكنت قد ذكرت فى مبحث النعت أنه يؤنث ويفرد مع جمع ما لا يعقل، وأيضًا فإن ضمير النصب يعود عليه مفردًا مؤنثًا مثل: «أزهار عطرة قطفتها». كما نبهت إلى أن الفعل مع جمع التكسير لإناث أو لذكور يجوز تذكيره وتأنيثه مثل: «حضرت الطلاب - حضر الفواطم». وكل ذلك لا يذكر بدقة فى النحو مع أنها أشياء مهمة فى الصياغة العربية. ولعل فى تلك التنبيهات والدقائق السالفة جميعًا ما يدل على قصور النحو التعليمى فى إبلاغه للناشئة مقومات الصياغة العربية على الوجه الدقيق. وذكرت باب نائب الفاعل وصوغ الفعل المبنى للمجهول ونيابة المفعول عن الفاعل وجواز بناء الأفعال اللازمة للمجهول وحلول الظرف والجارّ والمجرور والمصدر معها محل الفاعل وأن نائب الفاعل قد يكون جملة، وأن هناك أفعالاً لم تُروَ إلاّ بصيغة المبنى للمجهول.

وبذلك تمّ القسم الثالث من الكتاب، ويتلوه فى كتب النحو باب الاشتغال ومرّت بنا دعوة ابن مضاء إلى حذفه، وبرأيه أخذنا فى الكتاب، إذ بناه النحاة على صيغ من افتراضاتهم، وصيغته الأساسية الواردة مثل: «الكتاب قرأته» إما أن تكون لفظة «الكتاب» فيها مرفوعة مبتدأ وإما أن تكون منصوبة مفعولاً به، وهى بذلك إما أن تردّ إلى باب المبتدأ والخبر، وإما أن تردّ إلى باب المفعول به المحذوف فعله بدلالة السياق عليه، ولا حاجة إذن إلى فتح باب الاشتغال فى كتاب النحو التعليمى. وقد حذفت من أبواب النحو حتى الآن سبعة أبواب: باب كانَ وأخواتها أخذًا برأى

الكوفيين وباب ما ولا ولات أخذاً برأى الكوفيين فى «ما» ورأى بعض أئمة النحاة فى «لا» وكذلك فى «لات» وباب كاد وأخواتها أخذًا برأى سيبويه وباب ظنّ وأخواتها أخذًا برأى السُّهَيلى الأندلسى وباب أعلم وأخواتها المحمول على باب ظنّ وأخواتها وباب التنازع والاشتغال أخذاً برأى ابن مضاء. على أن جميع صيغ هذه الأبواب لم تلغ وإنما رُدَّت إلى أبوابها الأساسية فى الكتاب.

ويعرض القسم الرابع المنصوبات بادئاً بالمفعول به، وبيان تقسيم الأفعال إلى متعدية ولازمة وأن المفعول به قد يكون واحدًا مثل باب كاد وأخواتها وقد يكون مفعولين مثل باب ظنّ وأخواتها أو ثلاثة مفاعيل مثل باب أعلم وأخواتها مع إيضاح الترتيب بين الفاعل والمفعول به وأن المفعول به قد يكون ضميرًا متصلاً منصوبًا، وقد يحذف أو يحذف فعله. ونبهت إلى أن فى الصيغ العربية مفعولات منصوبة حقها الجرّ وأخرى مجرورة لفظًا ومحلها النصب. ثم ذكرت المفعول المطلق مع ضابط أو تعريف يضم صيغه مع بيانها مفصلة. وفصَّلتُ القول فى المفعول فيه أو فى ظرفى الزمان والمكان مبيِّنًا أن الظرف يكون متصرفًا أوغير متصرف ومعربًا أومبنيًّا وأوضحت حكمه الإعرابى مبنيًّا وغير مبنى مع ذكرماينوب عنه. وعرضتُ المفعول له منكَّرًا ومضافًا ومعرَّفًا بالألف واللام كماعرضت المفعول معه مع ضابط أوتعريف يحدّده تحديدًا دقيقًا. وذكرت بعده الاستثناء وأدواته: إلّا و«ماخلا-ماعدا-ماحاشا» مع ما وبدونها. وجميعها تعد أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب. أما غير وسوى فقد وضعتهما فى باب الاستثناء تبعًا لجمهور النحاة مقررًا مع أبى على الفارسى أنهما يعربان حالاً فى المواضع التى ذكر النحاة أنهما يعربان فيها مستثنى، وقد يكونان نعتا أو مبتدأ أو فاعلاً. وتحدثت عن الحال مع ذكر ضابط أو تعريف لها يتطابق مع أمثلتها بدقة، وبينتُ صاحبها وتطابقها معه وعاملها وأقسامها ومجيئها غالبًا نكرة ومنتقلة غير ثابتة ومشتقّة مع تفصيل القول فى الجملة حين تكون حالية.

وذكرت بعد ذلك التمييز وصيغه ونسَّقتها تنسيقاً جديدًا سقطتْ على إثره الحاجة إلى فتح طائفة من الأبواب فى كتاب النحو التعليمى؛ إذ بينت أنه يأتى بعد أسماء المقادير وما يشبهها وكذلك بعد الفعل اللازم وبعد الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

مرَّ صوغهما فى القسم الثانى الصرفى فى الكتاب فلم تعد هناك حاجة إلى بيان كيف يصاغان فى أثناء عرض صيغتيهما فى باب التمييز ومثلهما صيغة فعل التعجب ومايليها من التمييز، وقد أوضحت إعراب صيغته الدائرة على الألسنة وكذلك صيغته الأخرى : « أحسنْ بالسماء منظرًا » آخذاً فيها برأى الفراء وابن كيسان وتبعهما الزجاج والزمخشرى إذ جعلوا : « أحسنْ » فعل أمر على الحقيقة، ولم يجعلوه فعلاً ماضيًا جاء على صيغة الأمر كما يذهب البصريون. وبإعراب هذه الصيغة الخاصة للتعجب والصيغة المتداولة : « ما أحسن السماء منظرًا » فى باب التمييز لم تعد هناك حاجة لفتح باب فى كتاب النحو التعليمى لإعراب فعل التعجب. ويأتى التمييز بعد أفعال المدح والذم فى مثل « نعم الصديق زيد شاعرًا » وجمهور النحاة يعربون « زيد » مخصوصًا بالمدح مبتدأ مؤخرًا والجملة قبلها خبر وشاعرا تمييز، وهى صورة معقدة من الإعراب، وقديما أعفانا منها ابن كيسان بإعراب « زيد » المخصوص بالمدح بدلاً من الصديق، وأخذت برأيه تيسيرًا على الناشئة. وعرضت فى باب التمييز صيغ هذا الباب المختلفة بحيث لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص لإعراب صيغ المدح والذم. ويأتى التمييز بعد كم استفهامية وخبرية وكأين وكذا ومرَّ بنا إلغاء إعراب هذه الكلمات لأنه لا تدعو إليه حاجة فى تصحيح النطق مع بيان حكم التمييز بعدها، وقد عرضتها جميعًا. وبذلك لم تعد هناك حاجة فى كتاب النحو التعليمى أيضا إلى فتح باب لإعراب كم وكأين وكذا. وأدخلت فى باب التمييز صيغة الاختصاص ويكون عادة بعد الضمير المبهم فى مثل « نحن أبناءَ النيل أوفياء » وواضح أن كلمة « أبناء النيل » تمييز غير أن النحاة يعربونها مفعولاً به لفعل محذوف فرارًا من أن يكون التمييز معرفة والكوفيون وغيرهم يجيزون تعريفه، فلا مانع إذن أن يكون تمييزًا ويلغى بابه فى كتاب النحو التعليمى. وبذلك يُلغى تنسيقنا لباب التمييز ستةَ أبواب فى كتاب النحو التعليمى هى أبواب إعراب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكم وكأين وكذا والاختصاص. وقد ألغينا مع تلك الأبواب من الكتاب باب التحذير فى مثل « النارَ - إياك والنارَ » وباب الإغراء فى مثل « العملَ » ورَدَدْنا صيغهما إلى باب المفعول به حين يحذف فعله.

وتناولت فى الكتاب بعد ذلك باب النداء وأوضحت أقسامه مفردا وغير مفرد وعلما

ونكرة وإعرابها. وعادة يلحق به النحاة ثلاثة أبواب: الترخيم والاستغاثة والندبة. والترخيم حذف الحرف الأخير فى العلم المنادى، والصيغة أصبحت ميتة فى العربية، ولذلك حُذف هذا الباب من الكتاب. وللاستغاثة ثلاثة صور هى: «يا زيدُ لعمرو - يا لزيدٍ لعمرو - يا زيدا لعمرو» وللنحاة فى هذه الصيغ إعراب عسير - يشق على الناشئة تصوره دون حاجة لأنها صيغ ثابتة، ولذلك رأيت إلغاء بابها وضمّها إلى باب النداء. وبالمثل رأيت إلغاء باب الندبة وضم صيغه الثلاث الثابتة وهى «وازيدُ - وازيدا - وازيداه» إلى باب النداء حتى أُعفى الناشئة من الإعراب المعقد لهذه الصيغ دون حاجة إليه فى تصحيح النطق وسلامته. وبذلك نكون قد ألغينا من أبواب المنصوبات أحد عشر بابًا ورددنا صيغها إلى أبوابها الأساسية حتى تتخلص الناشئة من كثرة الأبواب فى كتاب النحو كثرة مفرطة تجهدها جهدًا شديدًا. وإذا أضفناها إلى ما ألغيناه فى أبواب المرفوعات تكون الناشئة قد تخلصت من ثمانية عشر بابًا كانت ترهقها فى تعلمها إرهاقًا شاقًا.

والباب الخامس بعنوان تكملات، وفيه عرضت صيغ الفعل الماضى والمضارع ودلالتها الزمنية ونواصب المضارع مع إهمال ما قيل فى بعضها من أنها ليست ناصبة وأن المضارع منصوب بعدها بأن مقدرة جوازًا أو وجوبًا. وعرضت الأدوات الجازمة الاسمية وألغيت إعرابها كما مرَّ فى أسس الكتاب لأنه لا يصحح نطقًا، وعرضت المضارع المبنى مع نون النسوة وكذلك هو والأمر مع نون التوكيد. وعرضت أيضًا العدد وأقسامه - بالتفصيل - وتمييزه، وبالمثل الممنوع من الصرف علمًا وصفة. ونبهت إلى أن أُخر جمع أخرى ممنوعة من الصرف، وكذلك صيغة أحاد ومَوْحد إلى عُشار ومَعْشر وصيغة فُعَلاء مثل ظرفاء وأَفْعلاء مثل أنبياء. وفصلت القول فى عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، وكذلك فى حروف الزيادة جارةً وغير جارة. وعرضت بالتفصيل حذف عناصر الجملة فى العربية مقرونة بعضها إلى بعض فى ثلاث عشْرة صيغة، وبالمثل صور التقديم والتأخير فى عناصر الجملة. وختمت الكتاب ببيان الجملة الأساسية فى العربية وأنها تنقسم إلى اسمية وفعلية مع بيان الفروق بينهما، وعادة لا تعنى كتب النحو التعليمى بتلك الجملة. ومضيت أعرض أنواع الجمل، وتركت تقسيم النحاة لها إلى جمل لها موضع وجمل لا موضع لها، إذ لم نعد نُعْنَى

بموضعها فى الإعراب كما مرَّ بنا فى أسس وضع الكتاب، ولذلك قسمتها تقسيمًا جديدًا إلى جمل مستقلة وتشمل المستأنفة والحوارية والمعترضة والمفسّرة والمعطوفة على إحدى تلك الجمل، وإلى جمل خاضعة وتشمل جملة الخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والحال والجملة التابعة: نعتًا أو عطفا أوتوكيدا أو بدلاً، وجملة الصلة، والجملة المضاف إليها، وجملة جواب الشرط وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.

والكتاب - بذلك كله - يذلل النحو وييسره ويرفع منه ما يتجشمه دارسه من الجهد المضنى الشاق فى استيعابه وتبيّن قواعده وأعاريبه، وذلك بتنسيقه تنسيقاً جديدًا يجعله أخف مئونة وأقرب ثمرة، إذ يخليه من الإسراف فى الأبواب والمصطلحات والقواعد الفرعية والشروط، ومن إعراب كل ما لا يفيد إعرابه صحة فى النطق وسداده، وأيضًا من فضول توجيهات النحاة الكثيرة لبعض الصيغ واستحداث هيئات لصيغ لم ينطق بها العرب ولا خطرت لهم على بال نفوذًا إلى أعاريب معقدة. فضلا عن أنها تفسد على الناشئة - فى كثير من الأحيان - التصوّر السليم لصيغ العربية. وعُنى الكتاب بالسعة فى عرض تصاريف العربية وقصَرَ عليها - كما أسلفت - القسمين الأوّلين منه، وهى لبنات البناء فى الصياغة العربية، وإذا انهار فهم جوانب منها انهار فهم البناء كله.

وواضح مما سبق أن الكتاب حافظ محافظة شديدة على تصوير مقوّمات اللغة وأوضاع أبنيتها وصيغها فى التصريف والإعراب، وهى محافظة أدّت إلى إضافات ضرورية وفتح أبواب جديدة فى الكتاب، كتلك الأبواب التى اقتبسها فى أوّله من علم التجويد، ومثل باب الذكر والحذف والتقديم والتأخير، ومثل باب قسمة الجملة إلى اسمية وفعلية وباب الجمل المستقلة والخاضعة. وليس ذلك فحسب فقد أضيفت دقائق كثيرة فى النحو توضح سُنَن العربية فى الصياغة. ولكل ما قدمت سميت الكتاب «تجديد النحو» ولم أسمه تيسير النحو مع أن التيسير غايته، لأنه يصوغ النحو صياغة جديدة، فأردت أن يتطابق اسمه مع مضمونه. وإنى لشديد الأمل فى أن يصبح هذا الكتاب المبسّط للنحو مع المحافظة التامة على أصوله دون أى ترخص، عَلَمًا منصوبًا

لمؤلفى النحو التعليمى بحيث تُسْتخلص منه صور متدرِّجة تظلّ تتسع مع سنوات الناشئة فى التعليم مصحوبة بالتمرين والدربة حتى تتكامل لها الإحاطة التامة بخصائص العربية وتتمثل صياغاتها تمَثلاً قويمًا.



القسم الثاني

في تخليص النحو التعليمي من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده الضارة وتعقيداته العسرة

١

إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى

رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى فى تعليم الناشئة، فلا يقال فى مثل «الفتى» إنه معرب بحركات مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ولا فى مثل «القاضى» إن حركتى الرفع والجر مقدرتان فيه وأن الثقل منع من ظهورهما، ولا فى مثل «غلامى» إنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن فى ذلك مشقّة يكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب. وكذلك الإعراب المحلى، فمثل: «هذا هدى» تعرب فيه «هذا» مبتدأ مبنيا على السكون فى محل رفع، ومثل، «يا هذا» تعرب فيه «هذا» منادى مبنيًّا على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب، وكذلك ياسيبويه تُعْرب فيه سيبويه منادى مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب. وهذا ومثله - فى رأى اللجنة - عناء مضاعف وجهد يُبْذَلُ لغير شيء. ورأت اللجنة أيضا الاستغناءَ عن الإعراب المحلى فى الجمل، ومعروف أنها تنقسم إلى جمل لا محل لها من الإعراب مثل الجملة الابتدائية أو المستأْنفة أو المعترضة أو التفسيرية، وجمل لها محل من الإعراب مثل الجملة الواقعة خبرا والواقعة تابعة لمفرد والواقعة حالا والواقعة مفعولا به، فيكتفى فى الجملة المعترضة مثلاً بأنها اعتراضية ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب، ويكتفى فى الجملة الخبرية بأنها خبر ولا يقال إنها فى محل رفع، وهكذا بقية الجمل.

وحين عُنى مجمع اللغة العربية بدراسة مشروع اللجنة السالفة واقتراحها إلغاءَ الإعرابين التقديرى والمحلى اتخذ القرار التالى: «يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات (المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم) فيقال فى إعراب «مَنْ» فى قولك «جاء مَنْ أكرمنى»: من اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع، وفى نحو جاء الفتى والقاضى اسمان مسند إليهما

محلهما الرفع ». وقد لاحظ المجمع فى زيادة كلمة محله الرفع أو النصب أو الجر فى المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم أن لا يضطرب التلميذ فى النطق الصحيح لتابع هذه الأسماء فى مثل جاء من أكرمنى وأخوه وجاء الفتى المهذب.

ولما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الثقافى العربى الأول سنة ١٩٤٧ وضعت إحدى لجانه وهى اللجنة الخاصة باللغة والقواعد منهاجاً للصرف والنحو والإملاء كان من توجيهاته ما يلى:

لا يُتَعَرَّض للإشارة إلى الإعراب التقديرى ولا للإعراب المحلى فى المفردات والجمل، وغاية ما يُعْرب التلاميذ من هذا الباب: أن من الكلمات ما يتغيَّر آخره وأن منها ما لا يتغير آخره. وهو توجيه يتفق واقتراح لجنة وزارة المعارف السالف ذكره.

وعُنى المجمع اللغوى فى دمشق -كما مرَّ بنا- بدراسة مشروع تيسير النحو فى الصورة التى أقرها المجمع اللغوى فى القاهرة ورأى أن الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ولكن دون تعليل، فلا يقال: للثقل أو للتعذّر أو لحركة المناسبة، فمثلا «جاء الفتى» الفتى فى الجملة فاعل مرفوع بضمة مقدرة فحسب، دون حاجة إلى القول بأنه منع من ظهور الضمة التعذر.

وبالمثل عُنى المجمع العلمى العراقى بدراسة المشروع آنف الذكر، ورأى الإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة المعربة مثلا مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة، فيقال مثلا فى «جاء الفتى» كلمة الفتى فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمة.

وعقد اتحاد المجامع ندوة فى الجزائر سنة ١٩٧٦ وجاء فى توصياتها: الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى دون تعليل. وهى توصية تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية فى دمشق السالف ذكره.

وأرى الأخذ بقرار مجمع اللغة العربية إذ ذهب - كما أسلفنا - إلى إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى وأن يقال فى إعراب المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم محله الرفع أو النصب أو الجر حسب مواقعه فى الكلام.

ويتصل بإلغاء الإعراب التقديرى إلغاء بابين هما :

(ا) إلغاء متعلَّق الظرف والجار والمجرور

حين يقع الظرف والجار والمجرور خبرا فى مثل « محمد عندك » و « محمد فى المنزل » فإن كثيرين من النحاة المتأخرين يذهبون إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجار والمجرور بل الخبر كون أو متعلَّق عام محذوف والظرف والجار والمجرور متعلقان به، فمثل « محمد فى البيت » يقدر الخبر محذوفا، وتقديره « مستقر أو استقر » والجار والمجرور متعلقان به. وأولى أن نأخذ برأى الكوفيين القائلين بأنه لا متعلق ولا تقدير فى الظرف والجار والمجرور كما ذكر عنهم ابن هشام ونقل ذلك الصبان عن جمهور البصريين وتابعهم. وذهب أبو على الفارسى وابن جنى إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة كما نصَّ السيوطى فى كتابه « الهمع ». ومر بنا أن ابن مضاء ذهب إلى أنه لا يقدر للجار والمجرور متعلق عام، بل هما أنفسهما الخبر، ولا متعلق هناك ولا محذوف. وكل ذلك يحتم إلغاء هذا المتعلَّق فى النحو التعليمى، إذ يقوم على تصور تقدير فى الكلام لاحاجة إليه.

المراجع

الرد على النحاة (طبع دار المعارف) ص٨٧.
المغنى لابن هشام ص ٤٨٤.
الهمع ٢/٢٢.
الصبان على الأشمونى ١/١٦٤.

(ب) إلغاء نصب المضارع بأنْ مضمرة أو مقدرة

ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب جوازًا بأنْ مضمرة بعد لام التعليل تقول : جئت لأتعلم، وجئت لأن أتعلم. وينصب بعد أن مضمرة وجوباً فى ستة مواضع هى :

بعد لام الجحود فى مثل : ما كنت لأخالفك.
وبعد كى فى مثل : جئت كى أنصحك.

وبعد حتى فى مثل: ذاكر حتى تنجح.

وبعد أو التى بمعنى إلى أو إلا فى مثل: لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى - سأزورك أوتزورنى.

وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفى أو طلب مثل «اعمل فتنال ثمرة عملك».

وبعد واو المعية الواقعة بعد نفى أوطلب مثل «لاتنه عن خلق وتأتى مثله».

وتصوُّر أن المضارع فى هذه المواضع جميعاً منصوب بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً فيه تكلف واضح، وليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصور، وقد نص النحاة على أن الكوفيين لم يذهبوا هذا المذهب فى نصب المضارع بعد هذه الأدوات، فقد جعلوه منصوباً بعد لام الجحود وكذلك بعد لام التعليل وبعد كى متابعين فى ذلك سيبويه، وبعد حتى وهو مذهب الكسائى والفراء وكذلك بعد أو فى رأى الكسائى. أما بعد فاء السببية وواو المعية فجعله الكوفيون منصوبا على الخلاف. وقد حمل ابن مضاء - كما مرَّ بنا - حملة عنيفة على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السببية وواو المعية بأن مضمرة وجوبا كما قال البصريون، وقال إنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان. ويكفى أن يقال إن المضارع ينصب بعد هاتين الأداتين، وكذلك بعد الأدوات المارَّة جميعا تيسيرا وتبسيطا.

المراجع

سيبويه ٤٠٧/١. المقتضب ٦/٢.

وانظر فى اختلافات الكوفيين والبصريين فى نواصب المضارع بأن مضمرة بعدالأدوات المذكورة كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف طبعة محيى الدين عبدالحميد ٣٢٣/٢.

وكتاب: الرد على النحاة ص١٢٣ ومابعدها.

وكتاب المغنى لابن هشام فى عرضه هذه الأدوات بالجزء الأول.

والهمع للسيوطى ٩٧/٤ ومابعدها.

والتصريح على التوضيح ٢٣٥/٢ ومابعدها.

٢
إلغاء نيابة علامات فرعية
عن علامات أصلية فى الإعراب

جعل النحاة للإعراب علامات أصلية هى الرفع والنصب والجر والجزم، وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية، وهى قسمان :

١ - قسم تنوب فيه حركة عن حركة، ويجرى ذلك فى بابين :

(أ) باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

فإنه ينصب بالكسرة، مثل «رأيت المؤْمناتِ» قالوا : إن الكسرة نائية عن الفتحة فى المؤمنات ويعربون الكلمة هكذا : المؤْمنات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(ب) باب الممنوع من الصرف

فإنه يجر بالفتحة مثل «هذا كتاب أحمدَ» قالوا : إن الفتحة نائبة عن الكسرة فى أحمد ويعربون الكلمة هكذا : أحمد مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

٢- وقسم ثان ينوب فيه الحرف عن الحركة، ويجرى فى ثلاثة أبواب :

(ا) باب الأسماء الخمسة

فإنها تُرْفع بالواو نيابة عن الضمة فى مثل «هذا أخوك» وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة فى مثل «رأيت أخاك» وتجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل «هذا قلم أخيك».

(ب) المثنى وما ألحق به

فإنه يُرْفع بالألف نيابة عن الضمة فى مثل «جاء الزيدان» وينصب بالياء نيابة عن

الفتحة فى مثل «رأيت الزيدَيْن» ويجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل «نظرت إلى الرجلَيْن».

(جـ) جمع المذكر السالم وما ألحق به

فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة فى مثل «جاء المحمدون» وينصب بالياء نيابة عن الفتحة فى مثل «لقيت المحمدِين» ويجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل «محمد من الناجحين».

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته لتيسير النحو سنة ١٩٣٨ أن لاداعى لهذه النيابة سواء نيابة حركة عن حركة أو نيابة حرف عن حركة، بل كلٌّ أصلٌ فى موضعه. وبذلك ألغت اللجنة فكرة العلامات الفرعية فى الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة فحسب، وكذلك الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة. والمثنى مرفوع بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو، وهما يُنْصَبان ويُجَرَّان بالياء دون تعرض لنيابة عن حركة أصلية. وكانت اللجنة توقفت عن طَرْد (تعميم) ذلك فى الأسماء الخمسة، وقالت إنها مرفوعة بضمة ممدودة ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسرة ممدودة.

وحين نظر المجمع فى مشروع اللجنة وافق على هذا الاقتراح وعمَّمه فى الأسماء الخمسة، فقال إنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وجعل ذلك كله أحد قراراته، وبالمثل أقر ذلك المؤتمر الثقافى العربى الأوّل. ولم يتعرض مجمع دمشق فى وضوح للقرار، وأقره المجمع العلمى العراقى. وهو تيسير واضح على الناشئة، ينبغى الأخذ به.

وينبغى أن يشار بوضوح فى المثنى وجمع المذكر السالم إلى أن النون فى آخرهما بدل من التنوين فى المفرد، حتى لا يقع فى ظن الناشئة أنها آخر الكلمة. وأيضاً يحسن أن ينّبه إلى أن النون فيهما تختلف عن النون فى الأفعال الخمسة المثناة والمجموعة، فإن النون فى تلك الأفعال المضارعة علامة الرفع، بخلاف نون المثنى وجمع المذكر السالم

فإنها بدل من التنوين فى المفرد، ولذلك تحذف حين يضافان مثل «كتابا محمد - دارسو النحو».

المراجـع :

كتب النحو المختلفة والهمع ١/٦٦.
التصريح على التوضيح ١/٥٩.
الصبان على الأشمونى ١/٦٢ ومابعدها.

٣
الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء

ذهب جمهور النحاة إلى التفرقة بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا، لكل منهما ألقاباً خاصة ملاحظين أن الأولى تتغير والثانية لا يلحقها أى تغير، فمثلا «خالد» تتغير منونة حسب مواقعها من الكلام فى مثل «هذا خالدٌ - رأيت خالداً - التقيت بخالدٍ» أما المبنى مثل «حيثُ - أينَ - أمسِ - مَنْ» فيلزم حالة واحدة من الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون. وقد يكون المضارع ساكنا فى مثل «لم يلعب» ولكن سكونه لا يلبث أن يفارقه ويُنْصب إذا دخلت عليه لن فى مثل «لن يلعبَ» وإذا لم يل «لن» ولا «لم» رُفع وقيل «يلعبُ». ولذلك فرقوا بين سكونه وسكون المبنى الملازم له، فسموا سكونه جزمًا.

وحركات الإعراب هى الرفع والنصب والجر فى الأسماء والرفع والنصب والجزم فى المضارع، تقول فى محمد مثلاً «القادم محمدٌ» بالرفع «ورأيت محمداً» بالنصب و«نظرت إلى محمدٍ» بالجر، وتقول: «محمد يقومُ» برفع المضارع و«لن يقومَ» بنصبه و«لم يقمْ» بجزمه وبذلك تصبح حركات الإعراب فى الأفعال والأسماء معاً: الرفع والنصب والجر والجزم. أما حركات البناء فالضمّ فى مثل «حيثُ» والفتح فى مثل «أينَ» والكسر فى مثل هؤلاءِ» والسكون فى مثل «مَنْ». والبصريون - كما يقول النحاة - يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب، ويوضح ذلك أنهم يجمعون بين مجموعتى الألقاب فى الإعراب فيقولون مثلاً مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء فمثل «محمدُ - حيثُ» مضمومان ولا داعى للتفرقة بينهما فى لقب الحركة، وقد علقت

اللجنة المذكورة على هذه التفرقة بقولها : «دعت النحاة إليها الدقة بل الإفراط فى الدقة والسخاء فى الاصطلاحات، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع فى غيره».

وحين درس مجمع اللغة العربية المشروع المشار إليه قرَّر أن يُقْتَصر على ألقاب الإعراب. ولم يتعرض المؤتمر الثقافى العربى الأول لهذه المسألة وكذلك لم يتعرض مجمع اللغة العربية فى دمشق لها، أما المجمع العلمى العراقى فقد رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء معا. ورأى اتحاد المجامع فى سنة ١٩٧٦ اعتماد قرار المجمع اللغوى فى القاهرة وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء.

ورأىُ لجنة وزارة المعارف أدق لأن تلقيب المبنى فى مثل : «من» بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق، بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق لأن الأعراض إما حركة وإما سكون، والسكون نوع واحد والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر. وأرى من الخير أن يظل النحو الميسَّر يجمع بين الطائفتين من الألقاب تيسيرا على الناشئة وتفرقة بيِّنة لهم بين الأسماء والفعل المضارع وبين الأسماء المبنية والفعلين : الماضى والأمر.

المراجع :

سيبويه (طبعة مطبعة بولاق) ٢/١ ومابعدها.

المقتضب للمبرد (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) ٤/١.

الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٣/٢.

الهمع للسيوطى ٦١/١.

التصريح على التوضيح (طبع المطبعة الأزهرية) ٤٦/١ ومابعدها.

الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة) ٦١/١.

٤

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر

يقسم النحاة المبتدأ قسمين : قسمًا له خبر، وهو القسم الشائع المطّرد مثل : « زيد شاعر » وقسمًا له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسمًا منسوبًا مثل : « أمسافر أخواك ؟ - أمقروء الكتابان ؟ - أكريم الرجلان ؟ - أمغربى أصدقاؤك ؟ ». واشترط النحاة البصريون فى الوصف أن يتقدمه استفهام أونفى بأى أدواتها، فيقال فى الاستفهام مثلا : « هل جالس صديقاك ؟ - كيف مسافر صاحباك ؟ » وتعرب كيف حالاً. ويقال فى النفى : « ما قائم الزيدان » كما يقال : « غير قائم الزيدان » فغير مبتدأ مضاف إلى قائم ولما كان المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد صحّ أن يغنى فاعل « قائم » عن خبر لفظة غير، ومثل ذلك « غير معروف الرجلان » فالرجلان نائب فاعل لمعروف سدَّ مسدَّ خبر غير.

وهذا المبتدأ المستغنى عن الخبر وأمثلته من صنع النحاة استضاءوا فيها بأبيات مجهولة القائل، أما القرآن الكريم فلم يرد فيه شواهد تؤيد تلك القاعدة وكذلك لم ترد شواهد لشعراء جاهليين أو إسلاميين معروفين تؤيدها. والأبيات التى استشهد بها النحاة ولم يُعْرَفْ ناظموها أربعة، هى :

خليلىَّ ما وافٍ بعهدىَ أنتما   إذا لم تكونا لى على من أقاطعُ

وهم يعربون لفظ واف مبتدأ وأنتما فاعل له سدَّ مسدَّ الخبر. والبيت الثانى المجهول القائل على هذا النمط :

أمنجزٌ أنتمُ وعدًا وثقتُ به   أم اقتفيتم جميعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ [1]

فمنجز مبتدأ و « أنتم » فى رأى النحاة فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. وعلى شاكلة هذا البيت بيت لمجهول ثالث هو :

(١) عرقوب : رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد.

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظَعنًا إن يظعنوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

فقاطن مبتدأ و«قوم» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. والبيت الرابع:

غير لاهٍ عداك فاطَّرِح اللَّهْـ ـوَ ولا تغترِرْ بعارضِ سلْمِ

فغير مبتدأ مضاف إلى لاه، وعداك فاعل لاهٍ سدَّ مسدَّ الخبر. وعلى شاكلة هذا البيت بيت لأبى نواس يتمثلون به هو قوله:

غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بـالهمِّ والحـزَنِ

فغير مبتدأ مضاف إلى مأسوف، و«على زمن» جار ومجرور نائب فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. ومعروف أن أبا نواس شاعر عباسى لا يحتجّ بشعره على صحة القواعد النحوية. والأبيات التى استندوا إليها فى وضع القاعدة لا يعرف ناظموها، وهى بذلك لا تصلح لأن تشتق منها قاعدة نحوية، وما بالنا إذا كانت هذه القاعدة تحدث خللًا كبيرًا فى قواعد المبتدأ والخبر، فهى أوّلًا تضيف إلى المبتدأ المطرد فى اللغة مبتدأ جديدا لا يعتمد على نصوص وثيقة، وهى ثانيًا تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر إفرادًا وتثنية وجمعًا فالمبتدأ فيها دائما مفرد ويليه فاعله أو نائبه - كما يزعمون - مثنى أو مجموعًا مثل: «ما قائم الزيدان أو الزيدون - ما معروف الرجلان أو الرجال». والصحيح أن يقال: «ما قائمان الزيدان - ما قائمون الزيدون - ما معروفان الرجلان - ما معروفون الرجال». والعبارات بذلك تتكوَّن من خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخر. وبذلك لا نقسم المبتدأ قسمين: قسمًا له خبر وقسمًا له فاعل أو نائب فاعل، وفى الوقت نفسه لا تُنْقَضُ قاعدة المطابقة أو المشاكلة بين المبتدأ والخبر إفرادًا وتثنية وجمعًا لأبيات مجهولة القائل. ومن الواجب أن نلغى دون تردد هذه القاعدة فى النحو التعليمى، حتى نخليه من خلل كبير أدخله النحاة على باب المبتدأ والخبر.

المراجع:

المغنى ص: ١٧١، ٦١٥، ٧٥٣.

همع الهوامع ٢/٥ وما بعدها.

الصبان على الأشمونى ١/١٥٦ وما بعدها.

٥

إلغاء باب «كان» الناسخة وأخواتها

لـ«كان» فى اللغة استعمالان :

١ - استعمال يليها فيه مرفوع مكتفية به مثل : «قد كان الأمرُ» أى قد وقع الأمر. ويعرب الاسم المرفوع بعدها فى هذا الاستعمال فاعلاً بإجماع النحاة، وهى حينئذ تامة.

٢ - واستعمال ثانٍ يليها فيه مرفوع ومنصوب مثل : «كان محمد مسافراً». واختلف النحاة فى إعراب هذين الاسمين. ونبدأ بسيبويه إذ نراه يعقد لكان وأخواتها بابا فى الجزءِ الأوّل من كتابه، وقد وضع له عنوانًا على هذا النمط : «هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول». و«كان» بذلك عند سيبويه فعل متعدٍّ يليه فاعلٌ ومفعول. وفسّر السيوطى فى كتابه الهمع كلام سيبويه فى الباب بأن المرفوع عنده يشبه الفاعلَ والمنصوب يشبه المفعول. ونرى المبرّد فى المقتضب يتابع سيبويه فيضع للباب عنوانًا على هذا النحو : «هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول». وعلّق على ذلك السيوطى فى الهمع : بأن المبرد يسمى المرفوع بعد «كان» فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازًا.

ومن يتابع المبرد فى المقتضب يجده يعود فيسمى المرفوع اسمًا لكان والمنصوب خبرًا. وبذلك أخذ البصريون بعده مضيفين أن «كان» ناسخة لحكم المبتدأ والخبر، وأنها ناقصة لأنها تدلّ على الزمان دون الحدث. وذكر السيوطى فى الهمع أن الفراء ذهب إلى أن المرفوع بعد «كان» رُفع لشبهه بالفاعل وأن المنصوب نُصب لشبهه بالحال، وذهب الكوفيون بعد الفراءِ إلى أن الاسم المرفوع بعد «كان» فاعل والاسم المنصوب حال، وكذلك إعراب الاسمين بعد أخواتها.

وواضح أن الأخذ بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال متعدية لا تستقيم ودلالة

الفعل المتعدى الواقع على المفعول. ولذلك عدل البصريون بعد سيبويه والمبرد عن القول بهذه الفكرة آخذين بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة ناقصة، والاسم المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبرها. والواقع أنه ليس خبرًا لها - إذا أخذنا أنفسنا بالدقة فى الإعراب - إنما هو خبر للاسم المرفوع بعدها. ورأى الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة لأن قاعدة «كان» عندهم مطّردة، فهى دائما تامة ويليها فاعل مرفوع وقد يليها منصوب وحينئذ يعرب حالاً وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة.

وقد يُعْتَرض على رأى الكوفيين بأن الحال بعد «كان» قد تكون ثابتة فى مثل: ﴿وكان الله غفورا رحيما﴾ والأصل فى الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة بحيث لا يتوقف عليها معنى الكلام. ويجاب على ذلك بأن انتقال الحال هو الأصل حقا، ولكنها قد تأتى ثابتة تتوقف عليها دلالة الكلام ومعناه فى أمثلة ومواضع نصَّ عليها النحاة، وذلك:

١ - إذا كانت جامدة مثل: ﴿وهذا بَعْلى شَيْخًا - ولا تَمْشِ فى الأرض مَرَحًا﴾ - هذا أخوك رجلا - هو الحق صدقا.

٢ - إذا كانت مؤكِّدة مثل: ﴿ولَّى مُدْبرا - فتبسَّم ضاحكا - ويوم يُبْعث حَيًّا - ولا تَعْثوا فى الأرض مفسدين﴾.

٣ - إذا كانت متجددة مثل: (وخُلق الإنسان ضعيفا - أنزل إليكم الكتاب مفصَّلا) - وُلد قصيرًا - خُلق أحولَ.

٤ - ولها أمثلة أخرى منها: ﴿فادخلوها خالدين - لتدخُلنَّ المسجدَ الحرام إن شاء الله آمنين - شهد اللّهُ أنه لا إله إلا هو والملائكةُ وأولو العلم قائمًا بالقسط﴾ وقال عدى بن الرَّعْلاء:

إنما الميْتُ من يعيش كئيبًا ... كاسفا بالُه قليلَ الرجاءِ

وبذلك يسقط فى وضوح هذا الاعتراض.

واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسما جامدا مثل: «كان محمد

أسدا» والأصل فى الحال أن تكون مشتقة. ويجاب على ذلك بأن الأصل فى الحال أن تكون مشتقة حقا، ولكن النحاة نصوا على أنها تأتى جامدة فى أحد عشر موضعا، هى :

١ - إذا كانت موصوفة مثل : ﴿إنا أَنْزلناه قُرْآنا عربيا - فتمثَّل لها بشرا سَوِيًّا﴾.

٢ - إذا كانت دالة على عدد مثل : ﴿فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين ليلة﴾ - صام رمضان ثلاثين يوما.

٣ - إذا كانت دالة على تفضيل مثل : «هو علما أبرع منه أدبا - هو شابًّا أجلُّ من زيد شيخا».

٤ - إذا كانت نوعا لصاحبها مثل : «هذا مالكُ ذهبا - تلك أخلاقك مروءةً».

٥ - إذا كانت أصلا لصاحبها مثل : ﴿أأسجد لمن خلقتَ طينا﴾ - هذا خاتمك فضةً.

٦ - إذا كانت فرعا لصاحبها مثل : ﴿وتَنْحتون الجبال بيوتا﴾ - هذا أدبك قصصًا.

٧ - إذا كانت دالة على سعر مثل : «باع الأرض مترًا بثلاثين جنيها» - باع القمح قدَحًا بجنيه.

٨ - إذا كانت دالة على تشبيه مثل : «أقبل زيد أسدا - صاح زيد ثورا».

٩ - إذا كانت دالة على ترتيب مثل : «ادخلوا طالبا طالبا أى مرارًا - قرأت الكتاب بابا بابا أى مبوَّبا».

١٠ - إذا كانت دالة على تقسيم مثل : «قسم الجائزة ثلاثا - قسم المال أخماسا».

١١ - إذا كانت دالة على مفاعلة مثل : «باع البيت يدا بيد أى مقابضة». وأجاز قياسه بعض أئمة النحو، فيقال كلمته وجهى إلى وجهه أى مواجهة «وماشيته قدمى إلى قدمه - وجاورته بيتى إلى بيته».

وبذلك يسقط هذا الاعتراض سقوطا بَيِّنا كسابقه.

واعتراض ثالث هو أن الاسم المنصوب بعد «كان» قد يكون معرفة مثل: «كان المسافر محمدا» فكيف يعرب حالا، والأصل فى الحال أن تكون نكرة. ويجاب على ذلك بأن مجىء الحال نكرة هو الأصل حقا، ولكنها قد تأتى معرفة، كما نصَّ السيوطى فى كتابه الهمع إذ يقول فى باب الحال:

«جوَّزيونس والبغداديون تعريف الحال مثل: جاء زيد الراكبَ قياسا على ما سُمع من ذلك. وورد عن العرب أحوال مقترنة بأداة التعريف كقولهم: مررت بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ (أى مجتمعين كثيرين) ومثل: فأرسل الإبل العِراكَ (أى معتركة) ومثل: ادخلوا الأولَ فالأولَ (أى أولا فأولا). وقرئَ فى سورة المنافقين: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾ «بنصب الأذل على الحال». ووردت أيضا أحوال مضافة مثل: تفرَّقوا أيادىَ سبأٍ (أى متبدِّدين) ومثل: طلبته جهدى وطاقتى ووَحْدى أى جاهدًا ومطيقا ومنفردا. ومثل: رجع عَوْدَه علَى بدْئه أى عائدا». ومن ذلك: «كلمته فاهُ إلى فىَّ» أى مشافهة - و«جاءوا قضَّهم بقَضِيضهم» أى مجتمعين كثيرين.

وبذلك يسقط هذا الاعتراض بدوره كما سقط الاعتراضان السابقان، واعتراض رابع هو أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنه وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه فى مثل: «كان زيد مسافرا». ويجاب على ذلك بأن مجىء الحال فضلة هو الأصل ولكنها قد تأتى عمدة لا يستغنى عنها الكلام أو العبارة كما فى أمثلتها الثابتة والجامدة المارّة وفى مثل: «دعوت الله سميعا بصيرا». وبذلك يسقط هذا الاعتراض كما سقطت الاعتراضات السابقة.

وتبقى هناك شبهة، وربما هى التى دفعت البصريين إلى القول بأن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة - وذلك أن هذه الأفعال يمكن الاستغناءُ عنها فى جملها وحينئذ يتحول الاسم المرفوع بعدها إلى مبتدأ والاسم المنصوب إلى خبر مرفوع، فمثل: «كان محمد مسافرا» إذا حذفت «كان» من العبارة أصبحت «محمد مسافر». وفات البصريين ما لاحظه بعض النحاة - كما جاءَ فى كتاب الهمع للسيوطى - من أن كل فعل لازم

يليه حال يصدق عليه أنه مثل كان وأخواتها - فعل ناقص، ومن الممكن أن يعرب ما بعده اسمًا له مرفوعًا والحال خبرًا مرفوعًا مثل :

جاء محمد يضحك - دمعت العينُ باكية - سال الماء متدفقًا - صاح عليّ مستغيثًا - مرَق السهمُ نافذًا - بزغت الشمس منيرةً - برقت السحابة مضيئة - ذهب زيد آسفًا - بكَّر عمرو نشيطًا - بكت هند محزونة - عاش زيد بائسًا - عَذُبَ الماء حلوًا - انقاد عمرو راغمًا - عفَّ الحسنُ زاهدًا - خرج خالد راضيًا - عاد زيد مبتهجًا - افترى عمرو كاذبًا - تأمل عليّ مفكرًا - نظر زيد غاضبًا - اختفى عمرو متنكرًا - اكتفى عاصم قانعا - توارى زيد فَزِعًا - نجح على متفوقًا - تعبَّد بكر ناسكا - نشأ على منعَّما - ولَّى عمرو نافرا - نهض زيد مصمما - رحَّب عمار باشًا - تهكم زيد ساخرًا - تهلل خالد مستبشرا - انهمر المطر غزيرًا - هَوَى البيت ساقطا - وَجَم عمرو مشدوها - أقدم خالد جسورا - صمت زيد عَيِيًّا - تنفس المريض مستريحا - دخل عمرو مرتاعًا - تريَّث زيد مستاءً - بادر خالد مسرعا - سطعت الرائحة عطرة - برئَ عمر معافىً - أصغى على منصتًا - تألم زيد صابرًا - صدر الأمر نافذا - انصرف عمرو خائفا - تضرع زيد مستغيثًا - سَجَا الليل مدلهمًّا - دوَّى الرعد مجلجلاً - زها زيد متعاظما - سكت عمرو مفحما - ابتهل على ضارعًا.

فلو حذف الفعل فى هذه الجمل تحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر. ويلزم البصريين على ذلك أن يلحقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة فيُعْرَب مابعدها اسمًا للفعل والمنصوب خبرًا. وفى اللغة-كما رأينا-ما لا يكاد يحصى من هذه الأفعال اللازمة التى يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وأحيانًا لا يليها الحال، بالضبط كما هو الشأن فى كان وأخواتها. ولما كان البصريون يعربون المرفوع فى الأمثلة السابقة للأفعال اللازمة ونظائرها فاعلا كما يعربون المنصوب حالاً فإنه يلزمهم أن يعمموا ذلك فى «كان» وأخواتها أخذًا بقاعدة الاطّراد فى العلوم حتى لا يحدث فى القاعدة العامة استثناء يؤدّى إلى خلخلة فيها واضطراب.

وقد يقال إن «كان» تأتى فعلا لازما تاما بمعنى حدث أو وقع، وأن ذلك يتيح لنا أن نقول إذا وليها اسم منصوب إنها لاتزال فعلا لازما تاما، والمنصوب بعدها حال، فهل

نستطيع أن نعمِّم ذلك فى أخواتها : « أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مادام - مازال - مافتئ - ما انفك - مابرح »؟ ونجيب على هذا السؤال بالإيجاب فإن من يرجع إلى باب كان فى كتاب الهمع للسيوطى يجد النحاة نصوا على أن أخوات كان جميعا تأتى لازمة تامة أى مكتفية بفاعل مرفوع، إذ يقال : « أصبح فلان - أو أضحى - أو أمسى » إذا دخل فى وقت الصباح، أو فى وقت الضحى أو فى وقت المساء، ومن ذلك قوله جلَّ شأنه : ﴿فسبحان الله حين تُمْسون وحين تصبحون﴾. ومعنى « ظل فلان » أنه أقام نهارا، ومعنى « بات » أنه أقام ليلا، ومعنى « صار » رجع ومنه قوله عزَّ سلطانه : ﴿ألا إلى الله تصير الأمورُ﴾ ومعنى « مادام » بقى ومنه قوله تعالى : ﴿خالدين فيها مادامت السموات والأرض﴾ ومعروف أن « ما » الداخلة على « دام » مصدرية ظرفية. ومعنى « مازال » بقى أو استمر، ومثلها : « مافتئ - ما انفكَّ - ما برح ». وقد تكون « ليس » هى الفعل الوحيد من أخوات « كان » الذى يُظَنّ أنه لايأتى لازما تاما وقد ذكر السيوطى عن أبى على الفارسى أن القياس فيها مثل أخواتها يقتضى أن تأتى لازمة تامة. ولاتقف المسألة فيها عند حكم القياس وحده، فإن السماع يشهد له، إذ حكى سيبويه عن بعض العرب قوله : « ليس أحد » أى هنا، وروى السيوطى قول بعض الشعراء فى شطر له : « فأما الجود منكِ فليس جودُ» وقول أحد الشعراء :

يَئِسْتُمْ وخِلْتُمْ أنــه ليس نـاصرٌ   فبُـوِّئْتُمْ من نَصْرِنا خـيرَ معقـلِ

ومعنى ذلك أن جميع أخوات « كان » يطرد فيها - مثلها - أنها تأتى لازمة تامة وأنه يصدق على المنصوبات بعدها - ماصدق على منصوب كان - من أنها أحوال منصوبة.

المراجع :

كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢١/١، ٤٧.

المقتضب للمبرد ٢٣٦/٣ وما بعدها و٨٦/٤ وما بعدها.

مغنى اللبيب لابن هشام ص ٥١٣.
الهمع للسيوطى ٦٢/٢ ومابعدها. وانظر ٨٤/٢ ومابعدها و١٨/٤ ومابعدها.
التصريح على التوضيح ١٩٠/١
الصبان على الأشمونى ١٩٢/١ وما بعدها.

٦

إلغاء باب «ما» و«لا» و«لات» العاملات عمل ليس

(ا) صيغة «ما»

تدخل «ما» النافية على الجملة الاسمية فلا يحدث تغيير إعرابى فيها فى لغة تميم إذ يقولون : «ما زيد قائم» ومنه فى القرآن الكريم : ﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ﴾. أما فى لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين فإن خبر الجملة الاسمية الداخلة عليها يصبح منصوبًا. واختلف البصريون والكوفيون فى إعراب الاسمين بعدها حينئذ، أما البصريون فذهبوا إلى إجرائها مجرى ليس، فيُعْرب المرفوع بعدها اسمًا لها والمنصوب خبرًا لها كما فى قوله تعالى ﴿ما هذا بشرًا﴾ و﴿ما هنَّ أمهاتِهم﴾. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن «ما» فى لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين لا تعمل شيئًا وأن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء محذوفة، إذ العرب لا تنطق بها غالبًا إلا ومعها الباء متصلة بالخبر كقوله جلَّ شأنه : ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ وقول الفرزدق :

لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيسِّرُ

وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين فى كتب الناشئة تيسيرًا عليهم فى الفهم وتعميمًا لحكم خبر «ما» هذه فإما أن يكون مجرورًا فعلا بباء زائدة أو منصوبًا بنزع الخافض على تقدير الباء محذوفة.

المراجع :

سيبويه ١/٢٨. المقتضب ٤/١٨٨.

المغنى ص ٣٣٥. الهمع ٢/١١٠

الصبان على الأشمونى ١/٢٠٠.

(ب) صيغة «لا»

تدخل «لا» النافية على الجملة الاسمية فيظل المبتدأ مرفوعًا وينصب الخبر، ولم تأت هذه الصورة إلّا فى بيتين: بيت لشاعر مجهول هو:

تعزَّ فلا شىءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللّهُ واقيا

وبيت للنابغة الجعدى إن صحت نسبته إليه هو قوله:

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حُبِّها متراخيا

واختلف النحاة فى إعمالها، فقال قوم: عملت فى البيتين عمل ليس. وقال الأخفش الأوسط: لا تعمل ألبتة، وكأنه أنكر البيتين. وقال الزجاج: إنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظًا به، وكأنه بدوره أنكر البيتين. وقال أبو حيان: إن إعمال لا لم يرد صريحًا منه إلّا البيت الأول، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد.

وإذن فينبغى أن نستغنى عن هذه الصيغة من صيغ النواسخ لسبب مهم وهو أن إعمالها لا يطرد فى اللغة، كما لاحظ ذلك الأخفش الأوسط وغيره من النحاة.

المراجع:

سيبويه ١/٣٥٧.
المقتضب للمبرد ٤/٣٨٢.
المغنى ص ٢٦٤.
الهمع ٢/١١٩.
الصبان على الأشمونى ١/٢٠٤.

(جـ) صيغة «لات»

تدخل «لاتَ» على الحين ومرادفِه ولها مثال واحد فى القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿ولاتَ حينَ مناص﴾. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فى لفظ الحين خاصة واسمها محذوف والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ. وقرئت الآية

برفع حين. وإذن فالمحذوف الخبر أى ولاتَ حينُ مناصٍ لهم. وقيل تعمل أيضًا فى مرادف الحين مثل أوان. وساعة. وذهب نحاة آخرون إلى أنها تعمل عمل إن والخبر بعدها محذوف كما فى الآية والتقدير ﴿ولات حينَ مَناص﴾ لهم. وذهب الأخفش الأوسط وأبو حيان إلى أنها لا تعمل شيئًا، والظرف بعدها منصوب كما فى الآية الكريمة : ﴿ولات حينَ مناص﴾. وإذا جاء مرفوعا فمبتدأ والخبر محذوف. وأرى الاقتصار على حالة النصب كما فى الآية الكريمة وأن ما بعدها منصوب على الظرفية، وأنها أداة نفى خاصة بالظروف.

وبذلك كله نكون قد حذفنا من النحو التعليمى صيغ «ما» و«لا» و«لات» الناسخات تيسيرًا وتبسيطًا.

المراجع :

المغنى ص ٢٨١.
الهمع ١٢١/٢
الصبان على الأشمونى ٢٠٥/١.

٧

إلغاء باب «كاد» وأخواتها

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع: أفعال مقاربة هى كاد، كرب، أوشك،مثل «كاد زيد يقوم» وأفعال رجاء هى عسى، حَرَى، اخلولق، مثل: «عسى زيد أن يقوم»، وأفعال شروع أهمها: شرع، جعل، أخذ، طفق، أنشأ. وسميت جميعا أفعال مقاربة من باب التغليب. ويلى أفعال الرجاء والمقاربة دائما اسم مرفوع ثم مضارع وقد يقترن بأن المصدرية كما فى المثال الثانى بخلاف أفعال الشروع فإن المضارع معها لايقترن بأن. وذهب الجمهور إلى أنها تعمل جميعًا عمل كان فالمرفوع بعدها اسمها والفعل المضارع التالى للاسم المرفوع فى مثل «عسى محمد يقوم» و«عسى محمد أن يقوم» خبرها. وهذا الرأى محل نظر لما يأتى:

أوّلاً: ذكر سيبويه أن قولك عسيت أن تفعل، مثل قولك قاربت أن تفعل أى قاربت ذاك الفعل. وهذا يفيد أن بعد عسى فاعلاً ومفعولاً به كما فهم النحاة من كلامه، وقال: «اخلولقت السماء أن تمطر» أى لأن تمطر. وهذا يفيد أنه جعل المصدر المؤول بعد «اخلولقت» مجرورًا بجارٍّ محذوف كما فهم النحاة أيضًا. وإذن فهو يريد القول بأن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة والرجاء إما مفعول لها على أنها متعدّية بمعنى قارب وإما مجرور بحرف جرّ على أنها أفعال لازمة بمعنى قرب. وذكر صيغة عسى فى مثل «عسى أن يفعلوا» وقال: إنها مثل «دنا أن يفعلوا. . » فإن ما بعد دنا فى المثال مصدر مؤول بفاعل مرفوع. وقال: من العرب من يقول «عسى يفعل» يشبهها بكاد يفعل، فيفعل فى موضع الاسم المنصوب أى أنها مفعول به. فرأيه سواء مع عسى ومع كاد. بمعنى أنه يليهما - وبالمثل كرب وأوشك وحَرَى واخلولق - فاعل وجملة فى محل نصب مفعول به، ثم يقول: ومثل ذلك «جعل يقول» و«أخذ يقول».

ثانيًا: تابع المبرّد سيبويه فى أن مثل كاد وعسى من أفعال المقاربة والرجاء لا بدّ لها

من فاعل يقول : لأنه لا يكون فعل إلّا وله فاعل فهو لا يراها أفعالاً ناقصة تجرى مجرى «كان» كما زعم البصريون المتأخرون. وتابع سيبويه أيضا فى إن جملة المضارع بعد كاد وعسى مفعول به، يقول : إذا سبقت المضارع أن المصدرية كان المصدر المؤول مفعولا به فى مثل : «كاد زيد أن يقوم». ويذكر المبرد الصيغة «عسى أن يقوم زيد» ويرى - مثل سيبويه - أن المصدر فاعل.

ثالثًا : يذكر ابن هشام فى المغنى فى باب عسى أربعة أقوال فى إعراب «عسى زيد أن يقوم» القول الأول : أنها فعل متعدٍّ بمعنى قارب معنى وعملاً أو فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا، يقول : وهذا مذهب سيبويه والمبرد. وقد لخصناه آنفًا. والقول الثانى : قول جمهور البصريين وهو أن المرفوع بعدها اسمها والمصدر المؤول بعدها خبرها. والقول الثالث : أنها فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتمال من الفاعل فى مثل «عسى زيد أن يقوم» أى عسى قيام زيد أو قرب، وهو مذهب الكوفيين فى الباب. والقول الرابع أنها فعل ناقص فالمرفوع اسمها وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سدّ مسدّ الخبر.

وواضح أن القول الرابع ملفّق من فكرة النقص أو القول بأن هذه الأفعال ناقصة وقول الكوفيين إن «أنْ والفعل» بدل اشتمال فى مثل كاد زيد أن يقوم أى قرب قيامه. وهذا التلفيق البيّن يجعلنا نرفض هذا القول وكان من الممكن أن نأخذ برأى الكوفيين أن الاسم المرفوع فاعل و«أنْ والفعل» بدل اشتمال لولا أنه لا يمكن أن يؤخذ به فى مثل «عسى زيد يقوم» فلا يمكن أن نجعل يقوم بدلاً من زيد. وإذن فنحن نستبعده، ويبقى قولان فى إعراب أفعال المقاربة : قول الجمهور وقول سيبويه والمبرد، وواضح أن قول الجمهور لا يمكن الأخذ به فى مثل «عسى زيد أن يقوم» و«كاد زيد أن يقوم» لأن «أن والفعل» فى تأويل مصدر والمصدر لا يكون خبرًا عن الذات فلا يقال «زيد القيام» أو «عسى زيد القيام». وبذلك لا يستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة. فلم يبق أمامنا إلّا أن نأخذ بقول سيبويه والمبرد، وهو أن كاد وأخواتها إمّا أن تعد أفعالاً متعدية فبعدها فاعل ومفعول وإما أن تعدّ أفعالاً قاصرة أو لازمة،

فبعدها فاعل مرفوع ومصدر مؤوّل حذف معه حرف الجرّ توسعًا. والأولى أن نعرب مابعدها فاعلا ومفعولا به.

وأما أفعال الشروع مثل «أخذ محمد يقرأ» فهى بمنزلة «عسى» فى رأى سيبويه مثل «عسى زيد يقرأ» وما دمنا قد أعربنا الجملة الفعلية «يقرأ» مع عسى فى محل نصب مفعولا به كذلك نعرب ما بعد هذه الأفعال مفعولا به، طردا للقاعدة فى الباب وتعميما لها. وبذلك نكون قد حذفنا من النحو التعليمى باب أفعال المقاربة وإعرابه وأدمجناه فى باب المفعول به المتعدد فى مثل «أهديت زيدا كتابا».

المراجع :

كتاب سيبويه ٤٧٧/١.
المقتضب للمبرد ٦٨/٣.
مغنى اللبيب ١٦٢/١.
الهمع للسيوطى ١٣١/٢.
التصريح على التوضيح ٢٠٣/١.
الصبان على الأشمونى ٢٠٧/١.

٨
إلغاءات فى باب إنَّ وأخواتها

(ا) إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة

معروف أن من الحروف المصدرية أن الساكنة النون الناصبة للمضارع مثل: «أطمع أن يغفرَ لى ربِّى». ووجد جمهور نحاة البصرة فى الذكر الحكيم أمثلة فيها «أنْ» داخلة على مضارع مرفوع وغالبا يسبقه نفى أو السين أو قد أو لو كقوله جل شأنه فى سورة المائدة: ﴿وحسبوا أن لا تكونُ فتنةٌ فعَموا وصَمُّوا﴾ بضم تكون فى قراءة حمزة وأبى عمرو والكسائى وكقوله تبارك وتعالى فى سورة طه: ﴿أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولا ولا يملكُ لهم ضَرًّا ولا نفعا﴾ بضم يرجع فى قراءة السبعة. وجعلهم ذلك يقولون: «أنْ» فى الآيتين ليست أن الناصبة للمضارع إنما هى مخففة من أنَّ مفتوحة الهمزة أو كما يسمونها الثقيلة أخت إنّ. واسمها دائمًا - فى رأيهم - ضمير شأن محذوف. وهو تأويل بعيد لأنه لا ضرورة لأن تخفف «أنَّ» هذا التخفيف، ولا ضرورة لأن يحذف اسمها ويقدَّر ضمير شأن محذوف. وقد ذهب سيبويه والكوفيون معه إلى أنها حرف مصدرى مهمل لا يعمل شيئاً لا فى الفعل المذكور ولا فى الضمير المقدر المحذوف. وأولى من ذلك - فى رأينا - أن يقال إنها أداة ربط، وهى تارة تربط بين فعلين كما فى الآيتين الكريمتين وفى مثل: ﴿علم أنْ سيكونُ منكم مرضى﴾ ومثل: ﴿أيحسب أنْ لن يقدرَ عليه أحد. أيحسب أنْ لم يره أحد﴾. وقد تربط بين مفرد وجملة اسمية أو بعبارة أخرى بين مبتدأ وخبره مثل: ﴿وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين﴾ وقد تربط بين جملة فعلية وجملة اسمية مثل: «كل شىء يشهد أن لا إله إلا الله» أو بين جملتين فعليتين مثل: ﴿أفلم ييْئَس الذين آمنوا أنْ لو يشاءُ الله لهدى الناس جميعا﴾. وتدور «أنْ» هذه الرابطة فى القرآن الكريم كثيرًا، وكذلك فى الشعر مثل قول الأعشى:

وفتْيَةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفَى وينتعلُ

وقول جرير متهكمًا بالفرزدق:

زعمَ الفرزدقُ أنْ سيقتل مِرْبَعًا أَبْشِرْ بطول سلامةٍ يا مِرْبَعُ

وواضح أنه ينبغى أن يحذف من النحو دون تردّد إعراب «أن» المخففة من «أن» الثقيلة، ويكتفى فيها بأنها أداة ربط.

(ب) إلغاء إعراب «كأنْ» المخففة من «كأنَّ» الثقيلة

تخفف «كأن» واختلف النحاة إزاءها كما اختلفوا إزاء «أن» المخففة، فذهب بعض النحاة إلى أن اسمها ضمير شأن محذوف فى مثل قوله تعالى: ﴿كأنْ لم تَغْنَ بالأمس﴾ والجملة بعدها خبرها. وذهب الكوفيون إلى أنها حينئذ مهملة وليس لها اسم ولا خبر، ورأيهم أولى؛ لأنه ليس فيه تقدير ولا تأويل. وينبغى أن يحذف إعرابها الأوّل من كتب الناشئة، ويكتفى بأنها ساكنة مهملة، مع ملاحظة أنها تكثر قبل «لم - وقد» كما فى مثل: «كأن لم يسمع - كأن قد سمع».

(جـ) إلغاء إعراب لكن المخففة

تخفف لكنْ من لكنَّ الثقيلة، وحينئذ تهمل إذا دخلت مثل إن وأخواتها على الجمل ولا تعمل ألبتة مثل: (ولكنْ كانوا هم الظالمين) ومثل: «زيد بطيء لكنْ عملُه جيد». ومعروف أنه إذا وليها مفرد كانت عاطفة إلاّ إذا سبقتها واوعطف فإنها تكون حرف استدراك فقط مثل: «ما قام زيد ولكنْ عمرو». ولا تكون عاطفة إلاّ إذا تقدمها نفى أو نهى مثل: «ما قام زيد لكنْ عمرو - لا يقم زيد لكنْ عمرو».

(د) إلغاء عمل ليت مع ما الكافة

تلحق «ما» الحرفية الزائدة إنَّ وأخواتها فتكفّها عن العمل وتسمى «ما الكافة» مثال إن: (إنما الله إله واحدٌ) ومثال أنَّ: ﴿يوحى إلىَّ أنما إلهُكم إله واحد) ومثال كأن: ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ ومثال لكن: «لكنما زيد جبان» ومثال لعلّ: «لعلما

عمرو شجاع ». وعلى هذا النحو تكفّ ما إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعل عن العمل، فلا تنصب اسمًا بعدها ولا ترفع خبرًا.

أما « ليت » فاختلف النحاة إزاءها حين تلحقها « ما » فقال بعض النحاة : إن « ما » لا تزيلها عن العمل وقال آخرون : بل تزيلها مثل أخواتها، وأنشدوا بالوجهين من عملها وإلغائها قول النابغة :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا أوْ نصفُه فقَدِ

فقدِ أى فكافٍ. وليس فى يد القائلين بإعمالها شاهد يسند قولهم سوى هذا البيت، وله رواية أخرى بإهمال ليتما، وما كانت القواعد لتوضع على أساس بيت واحد فضلاً عن أن له رواية مناقضة أو مقابلة بإهمال ليتما فيه وهى أكثر صحةً من رواية النصب، إذ يقول سيبويه فى الكتاب إنها رواية رُؤْبة وإنه كان ينشد البيت برفع الحمام. وبذلك لا يكون فى يد الذاهبين إلى إعمالها مع لحوق « ما » بها أى دليل. ويرجح إهمالها مع لحوق ما أن أخواتها جميعًا تُكَفّ معها عن العمل حينئذ، وهو ما ينبغى أن يقرر فى النحو التعليمى طردًا للقاعدة فيقال إنه حين تلحق « ما » إن وأخواتها تكفّها جميعا عن العمل.

المراجع :

سيبويه ٢٨٢/١ و٤٧٥.
المقتضب ٥٠/١، ٣٦٣/٢ وانظر ٥/٣.
المغنى فى « أنْ » ص ٢٨ و« لكن » ص٣٢٣ وانظر ص ٣١٦.
الهمع ١٨٤/٢، ١٨٩.
التصريح على التوضيح ٢٢٥/١، ٢٣٢، ٢٣٤.
الصبان على الأشمونى ٢٢٥/١، ٢٣١.

٩

إلغاءان فى باب لا النافية للجنس

(ا) «لاحولَ ولاقوّةَ إلا بالله»

يُدْرَسُ هذا اللغز للناشئة، إذ يقال لهم إن صيغة «لا حول ولا قوة إلا بالله» تحتمل خمسة أوجه فى الإعراب:

١ - وجهين خاصين بلا الأولى مع اسمها، وذلك أننا إذا اعتبرناها نافية للجنس كانت لفظة «حول» بعدها اسمها وتصبح مبنية على الفتح. ويمكن أن لا تعتبر لا نافية للجنس بل تعتبر نافية مهملة، والاسم بعدها يكون حينئذ مبتدأ مرفوعًا.

٢ - وفى الوجه الأول وهو اعتبار «حول» اسم لا النافية للجنس مبنيًّا على الفتح يجوز فى اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبارها نافية للجنس كأختها الأولى، ويجوز اعتبار لا الثانية نافية مهملة وما بعدها إما منصوب عطفًا على اسم «لا» الأولى المبنى باعتبار محله، وهو النصب، وإما مرفوع عطفًا على محل «لا» الأولى مع اسمها لأن محلهما محل رفع. وفى الوجه الثانى وهو رفع اسم «لا» الأولى يجوز فى اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس، ويجوز فيه الرفع عطفا على اسم «لا» الأولى المرفوع باعتبار «لا» الثانية مهملة ملغاة.

ومعروف أن الاسمين فى صيغة «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» مبنيان على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس فى لغتنا الدارجة وعلى ألسنة الخطباء والعوام، ففيم هذه الوجوه لإعرابها بتلك الصور المتكلفة التى لا ينطق بها أحد. إن هذا اللغز ينبغى أن يلغى من كتب النحو التعليمى ولايُذْكر للناشئة إلا الوجه الطبيعى، وهو وجه بناء الاسمين على أن «لا» الأولى والثانية جميعًا نافيتان للجنس.

المراجع :

سيبويه (طبعة بولاق) ٣٥٢/١.
المقتضب للمبرد ٣٨٨/٤.
ابن يعيش على المفصل ١١٢/٢.
المغنى لابن هشام (طبعة دار الفكر) ص ٢٦٣.
الهمع ٢٨٧/٣ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢٤٠/١.
الصبان على الأشمونى ٦/٢.

(ب) «لاسيَّما»

معنى سيٍّ مثل وتلزمها «ما» بعدها وكذلك «لا» قبلها وتنطقها العامة «سيما» بدون «لا» خطأ إذ تلزمها دائمًا. وهى تجعل لما بعدها أولوية على ما قبلها مثل: استجاب القوم لا سيما زيد» فزيد استجاب مثل القوم ولكن مع زيادة وأولوية عليهم، وكأنه منهم وخرج عنهم بهذه الأولوية أو الزيادة.

واختلف النحاة فى إعراب: «لا سيما زيد» فذهب أبو على الفارسى إلى أن «سى» حال منصوبة، ورجح عليه ابن هشام قول من ذهبوا إلى أن «لا» فى صيغتها نافية للجنس، و«سىّ» اسمها و«ما» زائدة، و«زيد» مضاف إلى «سى» مجرور. وقيل: «ما» فى «سيما» ليست زائدة، بل هى اسم موصول، وما بعدها مرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «لاسى الذى هو زيد». وقيل: بل «ما» نكرة موصوفة، وجملة «هو زيد» صفة لها. وقيل إن «ما» حرف كافٌّ لسىّ عن الإضافة، والاسم بعدها تمييز منصوب إذا كان نكرة فى مثل: «ما أعظم الخير لا سيما خيرًا لمصلحة الجماعة» فخيرًا تمييز. ويمكن تعميم التمييز فيما يلى: «لا سيما» من المعارف مثل: «ارتفعت أثمان الفواكه لا سيما التفاح» أخذًا برأى الكوفيين القائلين بأن التمييز كما يكون نكرة يكون معرفة، فيقال: «مُلئت رعبا - مُلئت الرعبَ».

ولنصب ما بعد «لا سيما» سواء أكان نكرة أو معرفة وجه آخر، فإن الكوفيين والبغداديين من أمثال أبى على الفارسى ومعهم ابن مضاء القرطبى ذهبوا جميعًا إلى أن «لا سيما» من أدوات الاستثناء لما تفرد ما بعدها بأولوية على ما قبلها كما أسلفنا. وإذن يكون ما بعدها - نكرة أو معرفة - مستثنى منصوبًا. ونتيجة لهذه الوجوه المختلفة من إعراب صيغة «لا سيما» فى مثل: «أكبَّ الطلاب على الدراسة لا سيما خالد» أن «سيما» منصوبة دائمًا وأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر. وإذن ينبغى إلغاء إعراب لغز لا سيما، من النحو التعليمى لأن متلوها أو تاليها يجوز أن ينطق رفعًا أو نصبًا أو جرًا.

المراجع :

المغنى ص ١٤٨.
الهمع ٢٩١/٣.
الصبان على الأشمونى ١٢٩/٢.

١٠
إلغاء باب « ظن » وأخواتها وباب « أعلم » وأخواتها

(١) إلغاء باب « ظن » وأخواتها

ذهب جمهور النحاة إلى وضع ظن وأخواتها فى الأفعال الناسخة للابتداء ذاهبين إلى انها تدخل على جملة اسمية فتجعل المبتدأ مفعولاً به أوّلاً والخبر مفعولاً به ثانيًا. ويلاحظ أنهم توسعوا فى أفعال الباب توسعًا جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها، ونحن نذكرها أو نذكر أكثرها، وهى : حَجَا، عدَّ. زعم. جعل. هَبْ. وجد. ألفى. درى. تعلم. علم. ظن. حسب. خال. رأى. صيَّر. أصار. ترك. اتخذ. وألحق بها قوم : سمع. صادف.

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّى إلى واحد معنى صيرً ويجعل من هذا الباب مثل : حفرت وسط الدار مسربَ مياه، وبنيت الدار مسجدًا، وقطعت الثوب قميصًا والجلد نعلاً والقماش ثوبًا. وذكر السكاكى فى كتابه المفتاح فيما يتعدّى إلى مفعولين مثل ظن ثمانية أفعال هى : توهمت - تيقنت - شعرت - تبينت - أصبحت - اعتقدت - تمنيت - وددّت.

وإنما ذكرت ذلك كلّه لأدّل على أن الباب يتسع سعة شديدة، وأولى فى تعليم الناشئة ألاّ يُصْرفوا عن ظاهر التعبير، ففعل ظن وكل هذه الأفعال يليها مفعولان وحسب، ولا حاجة إلى أن يقال إن أصلها مبتدأ وخبر.

وقد أنكر السُّهَيْلى عالم النحو الأندلسى هذا الأصل، وقال : إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداءً. قال : والذى حمل النحويين على رأيهم فيها أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر فيتكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال :

وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيدًا عمرًا، ولا يجوز أن تقول زيد عمرو إلّا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيدًا عمرًا نفسه لا شبه عمرو.

وإذن يحسن أن نلغى تخصيص باب (لظن وأخواتها) كما ألغينا تخصيص بابى «كاد – كان» تيسيرًا وتبسيطًا وتذكر أمثلتها المشهورة فى باب المفعول به المتعدد مثل أعطى المعلم خالدا جائزة.

المراجع

المقتضب للمبرد ٩٤/٣.
الهمع ٢٠٩/٢ ومابعدها.
التصريح على التوضيح ٢٤٦/١ ومابعدها.
الصبان على الأشمونى ١٣/٢ ومابعدها.

(ب) إلغاء باب أعلم وأخواتها

تنصب أعلم وأرى وأنبأ ونبَّأ وخبرّ وأخبر ثلاثة مفاعيل مثل أعلمت زيدًا عمرًا قادمًا. ويلحق النحاة عادة هذا الباب بباب ظن لأن الفعل علم من أخواتها ودخلت عليه همزة التعدية.

وما دمنا قد رأينا إلغاء باب ظَنْ وما يترتب عليه من وَضْعه فى النواسخ فكذلك ينبغى إلغاء الباب الملحق به وهو باب أعلم ووَضْع أمثلته فى باب المفعول به المتعدّد.

المراجع :

المقتضب ١٢١/٣.
الهمع ٢٤٨/٢، ٢٥١
التصريح على التوضيح ٢٦٤/١.
الصبان على الأشمونى ٢٦/٢.

١١

إلغاء باب التنازع

سمى سيبويه هذا الباب «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضربنى زيدٌ، وضربنى وضربتُ زيدًا تحمل الاسم على الفعل الذى يليه» أى الفعل الثانى. وسمى النحاة الباب بعد سيبويه باسم باب التنازع، إذ يتنازع فعلان اسمًا واحدًا يطلبانه إما على أنه فاعل مثل «قام وسافر محمد» وإما على أنه مفعول به مثل «محمد قرأ ودرس القصيدة» وقد يطلب أحد الفاعلين رفع الاسم والثانى نصبه كالمثالين اللذين ذكرهما سيبويه، وقد يطلبان جرّه بالحرف مثل «مررت ومرّ بى زيد».

واختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم هل هو الأوّل أو الثانى، أما البصريون فاختاروا الثانى لقربه من المعمول كما هو واضح فى مثالى سيبويه ويضمرون فى الفعل الأوّل الفاعل فقط أما المفاعيل والمجرورات فتحذف. واختار الكوفيون الفعل الأول لسبقه ويضمرون فى الفعل الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات، فيقول البصريون مثلاً: قاموا وقعد الزيدون» ويقول الكوفيون: «قام وقعدوا الزيدون» ويقول البصريون: «ضربت فأوجعت زيدًا» فلا يضمرون المفعول به فى الفعل الأوّل، ويقول الكوفيون: «ضربت فأوجعته زيدًا» فيضمرون المفعول به فى الفعل الثانى على قاعدتهم. وكل ما أتى به سيبويه من الشواهد الشعرية على الباب أربعة أبيات هى قول الفرزدق:

إنى ضَمِنتُ لمن أتانى ما جَنَى   وأبَى فكان وكنتُ غيرَ غَدورِ

وقوله أيضًا:

ولكنَّ نِصْفا لو سَبَبْتُ وسبَّنى   بنو عبد شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ

نصفا: انتصافا.

وقول طفيل الغنوى :

وكُمْتـاً مُـدَمَّـاةً كـأن مُتـونَها جرى فوقها واستشعرتْ لَوْنَ مُذهَبِ[١]

وقول رجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى به سَيْفانَةٌ تُصْبى الحليمَ ومثلُها أصباهُ

يقول سيبويه : «والفعل الأول فى كل هذا مُعْمَلٌ فى المعنى وغير معمل فى اللفظ والآخر (الثانى) معمل فى اللفظ والمعنى» ويقول أيضًا «إنهم تركوا إعمال الفعل حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب» أو كما نقول لدلالة السياق. وسيبويه بذلك لا يَجْرى مع البصريين المخالفين له فى إضمار الفاعل مع الفعل الأول إذ يقول إنه تُرِك لعلم المخاطب. وهو بذلك لا يضمر مع الفعل الأول الفاعل ومثله المفاعيل والمجرورات جميعًا. ومعروف أن الكسائى يذهب إلى أن الفاعل قد يحذف مع فعله وهو بذلك يلتقى مع سيبويه فى رأيه آنف الذكر.

ولا توجد فى اللغة شواهد تسند رأى البصريين والكوفيين فى إضمار الفاعل حين يكون جمعًا لا فى الفعل الأوّل ولا فى الفعل الثانى، بل يحذف معهما جميعًا كقول علقمة :

تعفَّق بـالأرْطَى لهـا وأرادهـا رجـال فَبـذَّتْ نَبْلهم وكَلِيبُ[٢]

ولو أعمل علقمة الفعل الأول فى الفاعل كما ذهب الكوفيون لقال أرادوها، ولو أعمل الفعل الثانى فى الفاعل كما ذهب البصريون لقال تعفقوا. والبيت بذلك يشهد بفساد رأيهما جميعًا، كما لاحظ ذلك ابن مضاء فى كتابه (الرد على النحاة) مضيفًا أنه يدل على صحة مذهب الكسائى فى حذف الفاعل ونضيف أنه يدل أيضًا على صحّة ما ذهب إليه سيبويه من حذف الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه.

---

(١) كمتا مدماة : خيلاً مشربة حمرة.

(٢) تعفق : لاذ. الأرطى : شجر. كليب : جمع كلب.

ولم يقف النحاة بباب التنازع عند صوره البسيطة التى عرضها سيبويه فى الأبيات السابقة فقد مضوا يعرضونه فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين فتقول فى رأى الكوفيين : «ظننت وظنونى شاخصًا الزيدِين شاخصين» أى ظننت الزيدين شاخصين وظنونى شاخصاً. وكذلك فى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فتقول فى رأى الكوفيين : «أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين» أى أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم. ومعروف مما سبق أن البصريين لا يضمرون المفاعيل مع الفعل الأول المتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. وتوقف ابن مضاء بإزاء هاتين الصورتين الكوفيتين للأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل، وقال : رأيى فيهما وفيما شاكلهما أن كل ذلك لا يجوز، لأنه ليس له نظير فى كلام العرب ولا جرى فى لسانهم. ومن قبله ذهب الجرمى كما ذكر ذلك السيرافى فى شرحه على سيبويه والرضى فى شرحه على الكافية إلى أنه لا يجوز إجراء التنازع فى الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة لأن ذلك يخرج عن القياس، وإنما يستعمل التنازع - كما قال - فيما استعملته العرب وتكلمت به، وما لم تتكلم به فمردود.

وواضح مما سبق أن الأمثلة المستعملة فى العربية من هذا الباب هى خبر فعلى الكينونة كما يرى البصريون أو الحال كما يرى الكوفيون على نحو ما فى بيت الفرزدق السابق. وقد يتنازع الفعلان فاعلاً كما فى بيت علقمة المذكور آنفاً أو مفعولاً به كقوله تعالى : ﴿آتونى أفرغْ عليه قِطْرًا﴾ وقد يطلب أحد الفعلين الاسم على أنه فاعل ويطلبه الآخر على أنه مفعول به كما فى بيت الفرزدق الثانى الذى استشهد به سيبويه وبيت طفيل وبيت الباهلى. وقد يطلبان جرّه بالحرف كما فى الآية الكريمة : ﴿يستفتونك قل الله يُفْتيكم فى الكَلالة﴾.

وتشهد كل هذه الأمثلة برجحان رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى، هو الذى يعمل فى الاسم رفعًا ونصبًا وجرًّا وأنه استُغْنى عن الاسم فى الفعل الأوّل لعلم المخاطب به أو بعبارة أخرى حُذف لدلالة السياق عليه. وواضح مما سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين وأنه حرىّ بأن يحذف من النحو

إذ يعرض صورًا من التعبير لا تجرى فى العربية ولا نطق بها العرب لا هى ولا قواعد الإضمار التى اجتلبت الأمثلة تطبيقًا عليها.

المراجع

كتاب سيبويه ٣٧/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ١١٣/٣، ٧٢/٤ وما بعدها.
شرح كتاب سيبويه للسيرافى (مصورة جامعة القاهرة) الورقة ٣٦٦.
كتاب الإنصاف لابن الأنبارى (طبع ليدن) ص٤٣.
كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص٩٤.
شرح الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٧٢/١ وما بعدها.
الهمع للسيوطى ١٣٧/٥.
التصريح على التوضيح ٣١٥/١.

١٢

إلغاء باب الاشتغال

من الأبواب العسرة فى النحو لكثرة تفريعاتها باب الاشتغال، وهو «كل اسم متقدم على فعل عامل فى ضمير عائد عليه أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل «الكتاب قرأته» و«زيدًا قبلت رأيه» ويسمى الاسم المتقدم مشغولًا عنه والنحاة يجعلون له خمسة أحكام.

(ا) جواز النصب والرفع فى الصيغة الأساسية فى الباب مثل «محمدًا رأيته» و«محمد لقيت أخاه» فيجوز فى محمد النصب على أنه مفعول به لفعل يدل عليه الفعل العامل فى الضمير العائد عليه أو فى الاسم المضاف إليه، ويجوز فى محمد الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة التالية له.

(ب) وجوب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل من الأدوات مثل أدوات التحضيض والعرض فى نحو: «هلا زيدًا أكرمته» وأدوات الاستفهام غير الهمزة فى مثل «هل زيدًا رأيته» وأدوات الشرط الجازمة فى مثل «حيثما زيدًا تلقه فأكرمه» وبعد إذا ولو الشرطيتين مثل «إذا زيداً تلقاه فأكرمْه ولو زيداً رأيته فأكرمه».

(جـ) رجحان النصب فى خمسة أحوال هى:

١ - إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل طلبى أمرًا أو نهيًا أو دعاءً مثل «محمدًا كلمْه» و«خالدًا لا تهنْه» و«زيدًا أصلحَ الله شأنه».

٢ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام مثل قوله جل شأنه: ﴿أبشرًا منّا واحدًا نتّبعه﴾ أو بعد حرف نفى غير مختص مثل «ما زيدًا ضربته» أو بعد حيث مثل «حيث زيدًا تلقاه يكرمك».

٣ - إذا كان الاسم جوابًا لاستفهام منصوب مثل «كتابَ البلاغة قرأته» جوابًا لمن سأل: «أيَّ كتاب قرأت»؟.

٤ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد جملة فعلية مثل: «كلمت محمدًا، وعمرًا قابلته».

٥ - أن يتوهمَّ فى الرفع أن الفعل صفة لما قبله كقوله تعالى: ﴿إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بِقَدر﴾.

(د) رجحان الرفع فى حالتين:

(ا) أن يسبق الاسم المشغول عنه جملة اسمية مثل: «محمد رأيته وعمرو لقيته».

(ب) أن يسبق الاسم المشغول عنه «أما» مثل: «سافر محمد وأما عمرو فزرته» وقرئ ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾ بالنصب.

(هـ) وجوب الرفع على الابتداء فى حالتين:

(ا) إذا تقدم الاسم المشغول عنه أداة من الأدوات التى لها صدر الكلام وهى أدوات الاستفهام والشرط والنفى والتحضيض وكم الخبرية والحروف الناسخة وحرفا التنفيس مثل «زيد إن زرته أكرمك» و«الكتاب هل أخذته»؟ و«اللهو لا يحبه على»، و«زيد هلا كلمته» و«زيد كم لقيته» و«عمرو ليتنى أكرمه» و«خالد سأحدثه - سوف أحدثه».

(ب) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية أو واو الحال مثل «دخلت فإذا على يكلمه عمرو» و«دخلت وعلى يكلمه عمرو».

وقد تنبه ابن هشام فى كتابه «أوضح المسالك» إلى أن وجه وجوب الرفع لا يدخل فى باب الاشتغال، لأن الرفع فى الاسم المشغول عنه متعين سواءٌ ذكر مع الفعل التالى الضمير العائد عليه أو لم يذكر. وحرىّ أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة، وخاصة أن أمثلته من صنع النحاة لتصوّر حالة يجب فيها الرفع مع الأحوال الأخرى فى الباب. وبالمثل ينبغى أن يحذف من كتب الناشئة وجه وجوب النصب، لأن النصب فيه متعين وأمثلته من صنع النحاة ليقابلوا فى الباب بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب. وإنما جرّهم أو دفعهم إلى ذكر الوجهين فى الباب أنهم قاسوه

على أبواب الفقه وما يتردد فيها من وجوه الوجوب والندب والإباحة والتحريم أو الحظر. ويلغ من قياسهم الباب على أبواب الفقه أن وضعوا له أركانًا وشروطًا لكل ركن، بالضبط كما يحدث فى أبواب الفقه.

وإذا حذفنا من باب الاشتغال وجهى وجوب النصب على المفعولية ووجوب الرفع على الابتداء بقيت عندنا ثلاثة وجوه للاسم المشغول عنه وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع.

والوجوه الثلاثة تتردد أمثلتها فى القرآن الكريم وقراءاته، وفى الشعر، فهى كلها عربية فصيحة ولا داعى فى النحو التعليمى لبيان أن بعضها راجح وبعضها مرجوح إذ من حق المتكلم أن يرفع الاسم المشغول عنه أو ينصبه فيها جميعًا. وحين يرفع يكون مبتدأ خبره الجملة التالية، وبذلك تنقل أمثلة الرفع إلى باب المبتدأ والخبر ولا إشكال، وحين ينصب يكون مفعولاً به لفعل محذوف يدل عليه الفعل التالى له، وبذلك تنقل أمثلة النصب إلى باب المفعول به. وحرىّ أن يُلغْى الباب من كتب النحو وأن تُعرَض أمثلة النصب فى باب الحذف المقترح لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل.

المراجع :

كتاب سيبويه ٤٢/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٧٦/٢، ٢٩٩ ، ١٧٦/٣ .
الرضى على الكافية ١٧٦/١ .
همع الهوامع ١٤٩/٥.
التصريح على التوضيح ٢٩٦/١ .
الصبان على الأشمونى ٤٩/٢ وما بعدها.

١٣

إلغاء ضوابط قديمة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال ووضع ضوابط جديدة

فى النحو أبواب اضطرب النحاة فى وضع ضوابطها مما جعلها لا تتضح تماماً، ومن الخير أن توضع لها ضوابط دقيقة حتى تستقر فى الأذهان وحتى تتمثلها تمثلاً واضحاً، وأهمها المفعول المطلق والمفعول معه والحال. وسنحاول فيما يلى عرض ضوابطها القديمة وما نقترحه لها من ضوابط محكمة تُعين على تصورها تصوراً قويما.

(ا) ضابط المفعول المطلق

وضع ابن هشام للمفعول المطلق فى كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط الغامض: «اسم منصوب يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً». وقرن الخبر والحال بالمفعول المطلق فى هذا الضابط يدل على اضطراب صورته فى ذهن ابن هشام وأمثاله من النحاة، لأن لكل من الخبر والحال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المؤكِّد فى مثل: «قرأ قراءة» والمبين للنوع فى مثل: «قرأ قراءةَ المتقنِ للعربية» والمبين للعدد فى مثل: «قرأ قراءتين». وهى مصادر تختلف فى وضوح عن الخبر فى مثل: «زيد مسافر» والحال فى مثل: «زيد سافر راضياً».

والأصل فى المفعول المطلق أن يكون مصدراً كما فى الأمثلة، ويذكر النحاة أنه ينوب عن المصدر فى هذا الباب صفته مثل: «جلس قليلاً» ويكثر ذلك فى الكلام مثل: «عمل كثيراً - أجاب سريعاً - تكلم أجمل الكلام - تحدث مثل صاحبه» فإن كل ما ولى الفعل من وصف له منصوب أو وصف لمصدره فهو مفعول مطلق. وينوب عنه ضميره مثل: ﴿فإنى أعذِّبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين﴾ فإن الضمير المتصل المنصوب فى كلمة «أعذبه» الثانية يعود على العذاب أى التعذيب وهو مصدر،

ولذلك تعرب الهاء مفعولا مطلقا. ومما ينوب عنه مرادفه مثل: «قام وقوفاً - جلس قعودا» وآلته مثل: «ضربه عَصًا - ضربه كفًّا» وعدده مثل: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) - «سجد أربع سجدات» والمشار إليه المبدل منه المصدر مثل: «كلمه هذا الكلام - أشار إليه تلك الإشارة» فهذا وتلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما. ومما ينوب عنه أيضا «أى» مضافة إلى المصدر سواء أكانت استفهامية أو شرطية مثل: «أيَّ فعل فعلت؟ - أيَّ عمل تعملْ أعملْ» وكلمتا كل وبعض مضافتين إلى المصدر مثل: ﴿فلا تميلوا كلَّ الميل﴾. . «جِدَّ كل الجدِّ» ومثل: «علِّمْه بعضَ العلم - أحسن بعض الإحسان».

وكل هذه الصور لا تدخل فى الضابط الذى وضعه ابن هشام للمفعول المطلق، ولذلك يقول النحاة إنها تنوب عنه، وواضح أنها تتعلق بمصدر الفعل السابق المفهوم أو بمصدر سابق لها أو تال، وهى جميعاً مفاعيل مطلقة، وينبغى وضع ضابط لها يجمعها ويجمع معها أساس الباب وهو المصدر المؤكد والمبين للنوع، ولعلّ أوضح تعريف يجمع كل هذه الصور هو: «المفعول المطلق: اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين». وهو ضابط تنتظم فيه جميع الصور المارة حين يكون المفعول مصدراً مؤكداً أو وصفا لفعله أو مبيناً له أى ضرب من البيان.

المراجع:

المقتضب ٢١٦/٣ ومابعدها.

أوضح المسالك فى باب المفعول المطلق.

الهمع ٩٤/٣.

الصبان على الأشمونى ٨٠/٢ ومابعدها.

(ب) ضابط المفعول معه

وضع ابن هشام للمفعول معه فى كتابه «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف المبهم: «المفعول معه اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه». ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات:

١ ـ وجوب العطف فى مثل : « اشترك زيد وعمرو » لأن الفعل منصب على زيد وعمرو جميعا، وهو عطف مفرد على مفرد.

٢ ـ رجحان العطف مع جواز النصب فى مثل : « جاء زيد وعمرو » وكأنهمْ يجيزون أن يقال : « جاء زيد وعمرا » مع إعراب « عمرا » مفعولاً معه !

٣ ـ رجحان أن يكون الاسم مفعولاً معه مع جواز العطف فى مثل : « قمتُ وزيدا » لأن العطف على الضمير المتصل وهو التاء فى قمت يستلزم ضميراً فاصلاً كما جاء فى القرآن الكريم : (اسكنْ أنت وزوجُك الجنَّة). وبذلك يصبح العطف فى « قمت وزيدا » مرجوحًا والنصب مفعولاً معه راجحاً.

٤ ـ امتناع أن يكون الاسم مفعولاً معه أو معطوفاً فى مثل : « شربت ماء وطعاما » إذ يمتنع أن يكون الطعام مشروباً، فلا يتجه فى الواو أن تكون عاطفة أو للمعية لأن الطعام لا يشرب، ويتحتم أن نقدر لكلمة « طعاماً » فعلاً محذوفاً مثل طعمت أو أكلت.

٥ ـ وجوب أن يكون الاسم مفعولاً معه وامتناع أن يكون معطوفاً مثل « سرت وجامعةَ القاهرة - إستيقظت وطلوعَ الشمس ».

والحالة الخامسة هى التى كان ينبغى أن يقف عندها ابن هشام والنحاة ويهملوا الأحوال الأربع السابقة، وإنما دفعهم إلى ذلك غموض الضابط الذى وضعوه للمفعول معه، فجاءوا بجميع الصور التى تأتى فيها الواو، سواء كانت من باب المفعول معه أو ليست من بابه. وإذا عدنا إلى النظر فى الأحوال الأربعة المجلوبة وجدنا الحالة الأولى خارجة عن الباب باعترافهم، ومثلها الحالة الثانية لأن الواو فيها يتعين أن تكون واو عطف ولا يصح أن يقال : « جاء زيد وعمرا » لأن فى ذلك إفسادًا للصيغة العربية السليمة. والحالة الثالثة تخرج على قواعدهم لأنهم لا يجيزون أن يقال : « قمت وزيدا » لعدم وجود فاصل بين الضمير المتصل المرفوع والمعطوف، بل لابدّ أن يقال : « قمت أنا وزيدا » وكأنما احتالوا ليوجدوا صيغة يمكن أن يقال فيها إن العطف مرجوح والنصب مفعولا معه راجح، وهى صيغة ترفضها قواعدهم. والحالة

الرابعة خارجة عن المفعول معه وعطف المفرد على المفرد. وبذلك كله يتضح أن الأحوال الأربعة خارجة عن باب المفعول معه، وإنما أقحموها على الباب لغموض الضابط الذى وضعوه له كما ذكرنا، ولو أنهم وضعوا له هذا الضابط البسيط: «المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» ما احتاجوا إلى إقحام الحالات الأربع السابقة لحالة المفعول معه لأن الواو فيها جميعاً عاطفة، ولتنبهوا إلى أن المفعول معه لا يصح أن يعطف على ماقبله كما يتضح فى مثاليه المارّين، فلا الجامعة فى مثال: «سرت وجامعة القاهرة» يمكن أن تسير، ولا طلوع الشمس فى مثال: «استيقظت وطلوع الشمس» يمكن أن يستيقظ. وكأن الواو فى المثال الأوّل تفيد معنى الظرفية المكانية، كأنك قلت: «سرت أمام الجامعة» بينما تفيد فى المثال الثانى معنى الظرفية الزمانية كأنك قلت: «استيقظت زمن طلوع الشمس». وواضح أنه ينبغى أن لا يُعْرض فى النحو للمفعول معه إلّا صيغه الحقيقية التى لا تصلح فيها الواو أن تكون عاطفة والتى تحمل معنى الظرفية الزمانية أوالمكانية أوبعبارة أدق معنى «مع» فحسب، حتى تتصوره الناشئة تصوراً سليماً.

المراجع:

أوضح المسالك لابن هشام فى باب المفعول معه.

الهمع ٢٤٠/٣. الصبان على الأشمونى ١٠١/٢.

(جـ) ضابط الحال

وضع ابن هشام للحال فى كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف الغامض: «الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة». ويشرح ابن هشام هذا الضابط فيقول: «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت». وبذلك يصبح ضابط الحال كما شرحه وفسّره ابن هشام أنه: «وصف ليس مفعولاً مطلقًا ولا خبرًا ولا تمييزًا ولا نعتًا». وهو ضابط يزيد الحال غموضًا، وكأنه أصبح سرًّا من الأسرار أو لغزًا من الألغاز.

وكان ينبغى لابن هشام أن يضيف إلى الأبواب التى أخرج منها الحال باب المفعول فيه، إذ ربما كان أقرب إلى الحال من هذه الأبواب، لأنك حين تقول: «دخل زيد مبتسمًا» يكون مبتسما - أى الحال - مرتبطا زمانيًّا بالفعل: «دخل». وكأن الحال بذلك يحمل شيئًا منَ معنى الظرفية. والغريب أن النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلتفتوا إلى ذلك البتة، ومع أن سيبويه لم يصرح بذلك نراه فى أثناء تحليلاته لبعض صيغ الحال يحسّ كأنها مشربة بشىء من الظرفية الزمانية، ألا ترى أن «مبتسمًا» فى المثال السابق صفة لزيد فى وقت دخوله فحسب، فهى صفة مقيّدة بزمن معينّ، هو زمن الدخول. ولذلك أرى أن يوضع للحال هذا الضابط الواضح: «الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة». وبذلك يخرج الخبر المرفوع كما يخرج النعت لأنه صفة مستمرة غير مؤقتة أو بعبارة أخرى هو صفة ثابتة للموصوف مثل: «جاء زيد الصادق - جاء زيد النشيط» فالصادق والنشيط صفتان دائمتان لزيد. ولا علاقة بين الحال والمفعول المطلق ولا بينه وبين التمييز فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطه تنحّيه عنهما أو تنحّيهما عنه.

وبهذا الضابط المقترح يتعين الحال، فهو صفة نكرة مؤقتة بزمن معين مثل: «قابلته راجعا من رحلته» و «لقيته مبتهجا». ومما يؤكد بوضوح أن الحال صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة، وتسبق جملته الواو فى مثل: «جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد والطلاب منصرفون» نحسّ أن جملتى: «والشمس طالعة - والطلاب منصرفون» تحلّان محل ظرف زمان أى أن زيدًا جاء وقت طلوع الشمس، وبالمثل وقت انصراف الطلاب. وقديمًا لاحظ ذلك سيبويه والمبرد فقالا: إن معنى الواو التى تدخل على الجملة الحالية «إذْ» وإذ ظرف زمان، وكأنك تستطيع أن تقول مكان المثالين السابقين: «جاء زيد إذ الشمس طالعة - جاء زيد إذ الطلاب منصرفون». وهو حسّ أو تذوّق لغوى دقيق. وتلك علامة واو الحال أنها ظرفية مثل واو المفعول معه. وهى علامة لواو الحال لا تتخلف أبدًا.

المراجع :

سيبويه ٤٧/١ .
المقتضب ٦٦/١، ٢٦٣/٣، ١٢٥/٤، ١٧١ .
أوضح المسالك لابن هشام : باب الحال.
الهمع ٧/٤ ومابعدها.
الصبان على الأشمونى ١٣٠/٢ وما بعدها.

١٤
إبقاء وإلغاء فى باب الاستثناء وإخراج منه

الاستثناء إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه السابق له بإلا أو إحدى أخواتها، وهى : «ما خلا - ما عدا - ما حاشا» و«خلا - عدا - حاشا» بدون ما، و«غير وسوى» مثل : خرج التلامذة من الفصل إلّا عليًّا، فعليًّا مستثنى منصوب والتلامذة مستثنى منه.

ورأت لجنة وزارة التربية والتعليم قديماً أن يعرض هذا الباب بأمثلته على الناشئة فى باب الأساليب؛ لأنه من الأبواب التى تعب النحاة كثيراً فى إعراب أدواتها وأمثلتها وتخريجها على قواعدهم.

(ا) إبقاء صورة البدلية

قرر المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن تقتصر دراسة الاستثناء للناشئة على حالة النصب، وكأنه رأى ألا تعرض عليهم صيغة الاستثناء مع الكلام غير الموجب وأنه يجوز فى المستثنى حينئذ أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون مرفوعاً على البدلية فى مثل : «ما تكلم أحد إلّا محمداً»، فإنه يجوز فى محمد الرفع على البدلية. ولعلّ المجمع رأى أن يقتصر فى حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى وأن يهمل القول بأنه يجوز فى المستثنى الرفع. وفى رأيى، أنه ينبغى أن تعرض على الناشئة حالة البدلية، لأنها جاءت مراراً فى القرآن الكريم. من ذلك آية سورة آل عمران : ﴿ومن يغفر الذنوبَ إلّا اللَّهُ﴾ وآية سورة النساء : ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾ وآية سورة الحجر ﴿ومَنْ يَقْنَطُ من رحمة ربه إلّا الضالّون﴾ وآية سورة النور ﴿ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسُهم﴾. وآية سورة هود فى قراءَة أبى عمرو وابن كثير - من القراء السبعة - ﴿ولا يلتفتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُك﴾ برفع (امرأتك).

ولذلك أرى أن تُعْرَضَ على الناشئة صورة الاستثناء مع إلا فى العبارات التامة الموجبة، وغير الموجبة مع النص على جواز البدلية فيها، حتى لاتكون البدلية فى الآيات القرآنية المذكورة غريبة عليهم.

(ب) إلغاء الإعراب القديم للأدوات: «ماخلا - ماعدا - ماحاشا»

رأى المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن يكتفى فى إعراب هذه الأدوات بأنها أدوات استثناء ومابعدها مستثنى منصوب، وبذلك يستغنى عن الإعراب القديم لها، وهو إعراب معقد إذ يذكر النحاة أن «ما» مصدرية فى مثل: «قام القوم ماخلا زيدا» ومنهم من يرى أنها ظرفية، وخلا فعل ماض والفاعل - فى رأى البصريين - ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: «قام القوم ماخلا هو أى بعضهم زيدا». وقال الكوفيون: بل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى: «قام القوم ماخلا قيامهم زيدا». وإذا أعربت: «ما» ظرفا كان التقدير: «قام القوم فى وقت خلوهم زيدا». ويعربون زيدًا مفعولا به. وكأن النحاة بعد أن عدّوا هذه الأدوات من باب الاستثناء عادوا فأخرجوها منه. وكل هذا الإعراب المعقد ينبغى أن يعفى منه الناشئة ويعلّموا أن «ماخلا» ومثلها أختاها «ماحاشا - ماعدا» أدوات استثناء والاسم بعدها مستثنى منصوب.

وقد تأتى هذه الأدوات بدون «ما» فيقال مثلا «قام القوم خلا محمدا» وتعرب أيضا أدوات استثناء. وهى إحدى صورتين فى العربية، فقد يأتى مابعدها مجرورا، مثل «قام القوم خلا زيدٍ» وأرى الاكتفاء فى التدريس للناشئة بصورة النصب تخفيفًا عليها، حتى لايقال لها فى الصورة الأولى -كما يقول النحاة- إن خلا مع ما فعل وفى الصورة الأخيرة إنها حرف جر. وحسبنا أن يقال إنها جميعا أدوات استثناء ومابعدها مستثنى منصوب سواء تقدمتها «ما» أو لم تتقدمها.

(جـ) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

قرر المجمع بمؤتمره سنة ١٩٤٥ فى إعراب غير وسوى حين يكونان منصوبين أنهما مستثنيان منصوبان وأن مابعدهما مجرور بالإضافة. وذهب أبو على الفارسى إلى أنهما

منصوبان على الحال وبذلك يخرجان من باب الاستثناء. ويرجِّح رأيه أن إعرابهما مستثنى غير دقيق، فالمستثنى فى المعنى هو المضاف إليهما. وأيضا مما يرجِّح رأيه أن «غير» تأتى مرة منصوبة وفيها معنى الاستثناء، ومرة ثانية تكون نعتًا مثل: «لو كان معنا رجل غير زيد» ومثل ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم﴾.

ويقول السيوطى فى الهمع: «الأصل فى غير أن تكون وصفا». والصلة بين الوصف أو النعت والحال مقررة أو معروفة، وتقول: «لقينى رجل غاضب» و«لقينى محمد غاضبا». فتحول الكلمة من النعت إلى الحال والعكس طبيعى فى العربية. وقد تأتى غير مبتدأ أو فاعلا مثل «غيرُ علىٍّ جاءَ - ماجاءَ غيرُ على». ومثلها فى كل ذلك سوى. وفى رأيى أن إعرابهما فى حالة النصب حالا يخرجهما من باب الاستثناء وأدواته، وبذلك يستقيم إعرابهما منطقيا فى أذهان الناشئة.

(د) إخراج صورة القصر

قرَّر المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر متابعا فى ذلك رأى لجنة وزارة التربية والتعليم، وهو قرار سديد. وينبغى أن تعرض هذه الصيغة على الناشئة بعد دراسة الباب بحيث يقال لهم إن «إلَّا» قد تخرج عن معناها فلاتفيد الاستثناء وإنما تفيد الحصر مع «ما» و«لا» النافيتين مثل (ومامحمد إلَّا رسول) و«مَا جاءَ إلا على» و(لاتعبدون إلا الله) ويُعْرَب مابعد إلا بحسب حاجة ماقبله، فهوخبر فى الآية الأولى وفاعل فى الصيغة الثانية ومفعول به فى الآية الثانية.

وواضح من هذا العرض لباب الاستثناء أننا أبقينا فى النحو التعليمى على صورة البدلية وألغينا إعراب الأدوات: «ماخلا - ماعدا - ماحاشا» وكذلك «خلا - عدا - حاشا» كما ألغينا الإعراب المضطرب لغيروسوى، وأوضحنا صيغة القصر بالنفى وإلَّا.

المراجع:

سيبويه ٣٦٠/١ ومابعدها. المقتضب ٣٨٩/٤ ومابعدها.

المغنى لابن هشام ص٧٣، ١٦٩ .همع الهوامع للسيوطى ٢٤٧/٣.

التصريح على التوضيح ٣٤٦/١ ومابعدها.

١٥

التمييز وصيغه، وإلغاء ستة أبواب فرعية :
الصفة المشبهة - اسم التفضيل - فعل التعجب - نعم وبئس - كم الاستفهامية - الاختصاص

التمييز : اسم منصوب يزيل إبهامًا فى اسم آخر أو صفة أو فعل. وله مواضع معينة هى :

١ - بعد أسماءِ المقادير (الوزن - الكيل - المساحة - الأوعية) مثل رطلٌ زيتًا - قدحٌ قمحًا - فدانٌ أرضًا - كوبٌ لبنًا. وكذلك ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مجراها مثل : خاتمٌ فضة، ومن ذلك الآية الكريمة : ﴿فلن يُقْبَلَ من أحدهم ملءُ الأرض ذهبًا﴾.

ويجوز فى هذه الأمثلة ماعدا المثال الأخير : أن يضاف التمييز إلى ماقبله أويجرّ بمن مثل : رطل زيت، أو من زيت. وخاتم فضة أو من فضة.

٢ - بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفسًا، على كرمُ خلقًا - اشتعلَ الرأسُ شيبًا.

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل : على حسنٌ أدبًا - كريم خلقًا - عميق علمًا.

٤ - بعد اسم التفضيل مثل : زيدٌ أكثر من عمرو أدبًا - علىّ أكثرُ الطلاب سائلاً.

٥ - بعد فعل التعجب مثل : ما أحسن الروض منظرًا - أكرمْ بالمتنبى شاعراً.

٦ - بعد نعم وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولا حبذا مثل : نعم شعرك شعرًا - بئس رأيك رأيا - ساء كلامك كلامًا - حبذا على شاعرًا.

٧ - بعد «كم» الاستفهامية مثل : كم كتابًا معك؟ - كم بلدًا زرت؟ - كم

حديثًا تحدثت؟. وسنعرض لها فى كنايات العدد عما قليل.

٨ - صيغة الاختصاص وتأتى غالبا بعد الضمير المبهم فى مثل: نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورث. نحن العربَ كرامٌ.

٩ - بعد العدد المركب والعقود مثل: أحد عشر كتابًا، اثنان وعشرون طالبًا.

١٠ - صيغ محفوظة: ويحه رجلًا، يا له شاعراً، يا حُسْنه يوما، ياطيبَها ليلة، لله دره فارسًا، حسبك به كاتبًا. (وكفى بالله شهيدا).

هذه هى المواضع الأساسية فى العربية لصيغ التمييز جمعناها فى باب ليتضح التمييز أتم وضوح.

ملحوظات

١ - عادة تقسم كتب النحو التمييز إلى تمييز مقادير وما يشبهها كما فى رقم (١) وتمييز عدد كما فى رقم (٩) وتمييز نسبة، ويدخلون فيه الرقمين ٢ و٣ مثل: «محمد طاب نفسًا» و«على حسنٌ أدبا» ويقولون: إن أصل الصيغة الأولى «محمد طابت نفسه» فكانت نفسه فاعلاً لطابت وحوِّلت إلى تمييز وكذلك يقولون إن أصل الصيغة الثانية «على حسنٌ أدبه» فكانت أدبه فاعلا فى المعنى لحسن وحوِّلت إلى تمييز. وواضح أنه أوْلى من ذلك أن يقال: من مواضع التمييز مجيئه بعد الفعل اللازم كما فى المثال الأول وبعد الصفة المشبهة كما فى المثال الثانى. وهم يذكرون صورة ثالثة يحوَّل فيها التمييز عن المفعول به مثل: (وفجَّرنا الأرض عُيونا) و«غرستُ الأرض شجرًا» ويقولون: أصل هاتين الصيغتين: «وفجرنا عيون الأرض - غرست شجراً فى الأرض» فحوِّل المفعول إلى تمييز، وأوضح من ذلك أن تُعْرب كلمتا: «عيونا وشجراً» فى هاتين الصيغتين وما يماثلهما بدلاً من الأرض. وهو إعراب أوضح، ولا يحتاج إلى تأويل. وبذلك تخرج الصيغة من باب التمييز وتوضع فى باب البدل مع أمثلته. وحاولوا أن يدخلوا فى تمييز النسبة أيضًا الصيغ فى الأرقام ٤ و ٥ و ٦ بصور مختلفة من التكلف، وأولى من ذلك ما رسمناه لصيغ الباب من أنها تأتى فى مواضع محدَّدة.

٢ - جاء التمييز فى الأرقام ٤ و ٥ و ٦ جامدًا مرة، ومرة مشتقًا، وبعض النحاة يعربه حين يكون مشتقا حالاً، وبعضهم يعربه تمييزاً. والأولى أن يعرب تمييزاً تعميمًا لاطّراد القاعدة. (وانظر فى أن الأصل فى التمييز أن يكون جامدا وقد يأتى مشتقا المغنى لابن هشام ص٥١٥).

٣ - واضح فى رقم ٨ أن «معاشر الأنبياءِ» و «العرب» فى المثالين، تفسير وتبيين للضمير قبلهما، وهما بذلك تمييز له. ولما كانتا معرفتين - والبصريون يشترطون فى التمييز أن يكون نكرة - اضطروا إلى إعرابهما منصوبتين على الاختصاص، بتقدير فعل مثل أعنى، وقدروا الجملة حالاً من الضمير. وكل ذلك محاولة ليتفادوا أن يكون التمييز معرفة. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، ولذلك شواهد متعددة فى القرآن الكريم وفى كلام العرب وشعرهم، على نحو ما جاء فى آية سورة القصص: ﴿وكم أهلكنا من قرية بَطِرَت معيشتَها﴾ فمعيشتَها تمييز معرف بالألف واللام، وسُمع عن العرب: «سَفُه زيدٌ نفسَه - وألم رأسَه» فرأسه ونفسه تمييزان معرفان بالإضافة. ولبعض الشعراء: «علامَ مُلئت الرعبَ والحربُ لم تَقِدِ» وقال راشد اليشكرى:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ ياقيسُ عن عمرو

«والرعب والنفس» تمييزان معرفان بالألف واللام. والنحاة يعربون «الوجه» فى مثل «زيد حسنٌ الوجهَ» منصوبا على التشبيه بالمفعول به، وذهب أبوعلى الفارسى أن «الوجه» فى الجملة تمييز منصوب، وهو معَّرف بالألف واللام. وكل ذلك يشهد لسلامة رأى الكوفيين وصحته، وحرى أن نأخذ به فى صيغ الاختصاص ونعربها تمييزا، ونلغى بابه من كتب النحو التعليمى.

٤ - لا يلغى هذا التنسيق لمواضع صيغ التمييز، باب الاختصاص وحده، بل هو يلغى أيضا باب التعجب إذا أخذنا برأى الكوفيين وبعض البصريين فى أن إعراب أكرمْ فى مثل: «أكرمْ بالمتنبى شاعرا» فعل أمر على الحقيقة والباء زائدة والمتنبى مفعول به وشاعرا تمييز، لا أن أكرمْ - كما يقول جمهور البصريين - فعل ماض جاءَ على صيغة الأمر، وأن الباء بعده حرف جر زائد والمتنبى فاعل. وإعراب الصيغة الثانية

فى مثل: «ماأحسن الروض منظرا» يسير، فما مبتدأ و«أحسن» فعل ماض والفاعل ضمير يعود على ما و«الروض» مفعول به و«منظرا» تمييز. وإذن لاتكون فى صيغ التعجب صعوبة ولانحتاج لدراستها فى باب مستقل. وكذلك الشأن فى باب نعم وأخواتها، إذا أخذنا فى إعراب المخصوص بالمدح بعدها فى مثل «نعم صديقك محمد شاعرا» بإعراب ابن كيسان وهو انه بدل مماقبله، لامبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم كما يذهب البصريون. وإذن لاتكون فى إعراب أمثلة الباب أى صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضَمّ بعض صيغه مثل: «نعم عمرو الشاعر» إلى باب البدل وبعضها مثل: «نعم زيد شاعرا» إلى باب التمييز. وتسقط الحاجة إلى فتح باب لإعمال الصفة المشبهَّة واسم التفضيل؛ لأن ما بعدهما يكون منصوبا دائمًا على التمييز. وسنرى عما قليل أنه ليست هناك حاجة إلى فتح باب لدراسة «كم» الاستفهامية وكنايات العدد عامة. وإلغاءُ هذه الأبواب من كتاب النحو التعليمى لا يلغى صيغها فيه فقد عُرضت فى باب التمييز عرضا يوضح إعرابها توضيحا كافيا، وأيضًا لا يلغى مكان بعضها من الصرف وباب المشتقات فيه المشتمل على الصفة المشبهة واسم التفضيل.

٥ - لم نعرض لبحث العدد هنا بحثًا مفصلاً، إنما اكتفينا ببيان موضع نصب التمييز ومعروف أنه يضاف إلى العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة وفى مئة وألف وأمثالهما بينما ينصب مع العدد المركب والعقود. وهو حرىّ بأن يفرد بباب مستقل لبيان مشكلة التذكير والتأنيث فى العدد والمعدود.

المراجع:

انظر فى الأبواب السابقة من رقم ٢ إلى رقم ٩ كتب النحو المختلفة.

١٦

إلغاء إعراب كنايات العدد

(ا) كم الاستفهامية والخبرية

تأتى «كم» الاستفهامية للسؤال عن العدد، ويليها دائما تمييز مفرد منصوب مثل: «كم شخصًا زرته؟» فيجيب المخاطب شخصًا واحدًا أو شخصين أو أكثر. وأجاز بعض النحاة إذا سبقتها الباء الجارة أن يكون تمييزها مجرورًا مثل «بكم قرشًا اشتريت الكتاب» وهو رأى مرجوح، والأرجح أن ينصب التمييز حين تسبقها الباء الجارة، فيقال «بكم قرشًا اشتريت الكتاب». وما دام ذلك هو الأرجح، فلا داعى لأن نحدث خللًا فى قاعدة تمييزها بل ينبغى أن يقال للناشئة إنه منصوب دائما طردًا لقاعدة التمييز بعد كم الاستفهامية، فيكون حكمه دائما الإفراد والنصب.

أما كم الخبرية فمعناها عدد كثير، ويليها دائمًا تمييز مجرور مفرد أو مجموع مثل: «كم كتابٍ قرأتُ - كم كتبٍ قرأتُ» أى قرأت كتبًا كثيرة أو عددًا كثيرًا من الكتب، وهى بذلك لا تستدعى جوابًا من مخاطب مثل الاستفهامية لأنها خبرية. ويقول النحاة إن إفراد تمييزها أكثر وأفصح من جمعه. ويعرب النحاة كم الاستفهامية والخبرية إعرابًا معقدًا حسب مواقعهما من الكلام على هذا النمط:

١ - مبتدأ فى مثل: «كم طالبا حضر الدرس؟ - كم طالبٍ أو طلابٍ حاضرون» أى أنهم كثيرون.

٢ - مفعولا به فى مثل: «كم كتابًا قرأت؟ - كم كتابٍ أو كتبٍ قرأتُ أى عددا كثيرا من الكتب قرأت.

٣ - مفعولا مطلقًا فى مثل: «كم نظرةً نظرت؟ - كم نظرةٍ أو نظراتٍ نظرتَ» أى نظرات كثيرة نظرتها.

٤ - مفعولا فيه فى مثل: «كم يومًا صمتَ؟ - كم يومٍ أو أيامٍ صمتَ أى أيامًا كثيرة صمتها.

٥ - حالا مع كان فى مثل: «كم كانت كتبك؟ - كم كانت كتبى أى كانت كثيرة.

ويلاحظ أنه لم يل كم فى المثالين الأخيرين تمييز، وهى صورة من صور التعبير بكم الاستفهامية وكم الخبرية إذ يجوز حذف التمييز بعدهما إذا دلَّ عليه دليل.

وواضح أن هذه الأعاريب لكم الاستفهامية ومثلها كم الخبرية لا تفيد أى فائدة فى صحة نطقها، إذ هما دائمًا مبنيّان بالسكون وملازمان لنطق واحد، ويكفى أن يُعْرف أن هذه كم استفهامية وتلك خبرية بدلالة تمييزهما، فتمييز الأولى دائمًا مفرد منصوب وتمييز الثانية مفرد مجرور أو مجموع مجرور.

(ب) كأيِّنْ

كأيِّنْ اسم مركب من كاف التشبيه وأىٍّ منونة؛ ولذلك يجوز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين دخل فى تركيبها فأشبه النون، ولذلك رُسمت فى المصحف بالنون. وهى من كنايات العدد، وتفيد التكثير أو العدد الكثير مثل كم الخبرية، ويليها تمييزها، وهو دائمًا مفرد مجرور بمن مثل: ﴿وكأيِّنْ من نبىٍّ قاتل معهِ ربِّيُّون كثيرٌ فما وَهَنُوا﴾ ومثل: ﴿وكأيِّنْ من آيةٍ فى السموات والأرض﴾ ومثل: ﴿وكأيِّنْ من دابّةٍ لا تحمل رزقَها اللَّهُ يرزقها﴾. وهى دائمًا مبنية على السكون مثل كم الخبرية، وتلتزم مثلها ومثل أختها الاستفهامية صدرَ جملتها أو عبارتها، ولا داعى لذكر إعرابها فى النحو التعليمى، بل ينبغى أن يلغى كما ألغى إعراب كم الاستفهامية والخبرية.

(جـ) كذا وكذا

«كذا» اسم مركب من كاف التشبيه وذا الإشارية، وهى كناية عن عدد مبهم مثل كم الاستفهامية والخبرية وتمييزها دائمًا كتمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب، وتختلف عنها وعن أختها الخبرية فى أن الغالب عليها أن لا تكون فى صدر جملتها، تقول: «كذا وكذا كتابًا عندى» كما تقول: «اشتريت كذا وكذا كتابًا». ولا تستعمل كذا

غالبًا إلا معطوفًا عليها كما فى الأمثلة، وقد تستعمل مفردة كما فى لغتنا الدارجة، فيقال : «اشترى كذا ثوبا». ويقلّ استعمالها مكررة دون عطف مثل : «اشترى كذا كذا كتابًا». وتتعدّد أعاريبها أو وجوه إعرابها فتكون مبتدأ كما فى المثال الأوّل ومفعولا به كما فى المثال الثانى ومجرورة كما فى قول القائل : «اشتريت بكذا وكذا قرشا». ويحسن أن لا تعرب فى النحو التعليمى تخفيفًا وتيسيرًا وأن يكتفى بأنها كناية عن عدد مبهم.

ويلاحظ أنها قد تخرج عن هذه الوظيفة أحيانًا أو عن هذا الباب، فتصبح كناية عن غير العدد، ولا يتبعها تمييز مثل : «أتذكر يوم كذا وكذا» ومثل : «قال له : لقد فعلت كذا وكذا - وقلت كذا وكذا» أى من الأقوال والأفعال. وقد يكون من المستحسن أن نذكر هنا أيضًا أنه يكنى عن الحديث بلفظة كَيْتَ وكَيْتَ فيقال : «لقد قلت لى كيتَ وكيتَ» وهى مبنية على الفتح وتستعمل هذه اللفظة كثيرًا فى لغتنا اليومية.

المراجع :

المقتضب ٥٥/٣ وما بعدها و١٨٣/٣.
مغنى اللبيب ص ٢٠٠ وما بعدها.
الهمع ٣٨٦/٤ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢٨٩/٢.
الصبان على الأشمونى ٥٧/٤ وما بعدها.

١٧
إلغاء خمسة أبواب

(ا) باب التحذير

أوّل هذه الأبواب باب التحذير، وفيه يعرض النحاة مثل : « الكسلَ » - «إياك والكسلَ » - « إياك الكسلَ ». وعادة يعربون الكسل مفعولاً به لفعل محذوف، وكذلك إياك فى المثال الثانى و « الكسل » معطوف عليها وهما فى المثال الثالث مفعولان لفعل محذوف بتقدير أحذرك الكسل. وإذن فصيغة التحذير من صيغ المفعول به المحذوف فعله مثل صيغة الاشتغال السابقة. فيحذف بابها وترد أمثلتها إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح.

(ب) باب الإغراء

ومثل هذا الباب باب الإغراء فى نحو: « النجدةَ - الصلاةَ - القراءَةَ - الصبرَ - الأهلَ - الولدَ - العهدَ العهدَ » والثانية توكيد للأولى فى المثال الأخير. ويعرب النحاة هذه الصيغة مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : الزم ونحوها. ولا داعى لأن يُعْقَد لهذه الصيغة باب مفرد، بل تُرَدّ مثل التحذير إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح.

(جـ) باب الترخيم

ومن الأبواب التى ينبغى أن تلغى من النحو التعليمى باب الترخيم، وهو حذف التاء من آخر المنادى مؤنثا ومذكرا فى بعض اللهجات العربية القديمة كأن يقال فى عائشة « يا عائشُ » بدون تاء وفى جعفر «يا جعفَ» بدون راء. وهى لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجرًا تاما الآن. فلا داعى للإبقاء على هذا الباب.

(د) باب الاستغاثة

والباب الرابع الذى ينبغى إلغاؤه من النحو الميسَّر باب الاستغاثة، وهو صورة خاصة من صور النداء، مثل «يا علىُّ لعمرٍ» وقد يجرّ فيها المنادى لفظًا بلام مفتوحة فيقال : «يا لَعلىٍّ»، وقد تحذف اللام وتلحق به بدلاً منها ألف فيقال : «يا عليًّا». ويلى هاتين الصيغتين المستغاث له مجرورًا بلام مكسورة فإما أن يقال : «يا لَعلىٍّ لعمرو» وإما أن يقال : «يا عليًّا لعمرو». وإنما أفرد النحاة للاستغاثة بابًا ليحللا الإعراب فى الصيغتين الأخيرتين ففى «يا لعلى» وفى «يا لَعليًّا» يقولون : اللام جارّة لعلىّ لفظًا وهو منادى مبنى على الضم المقدر فى محل نصب. وواضح أن هذا التحليلَ النحوى لا يفيد صيغ الاستغاثة شيئًا فى نطقها، فنطقها بيِّنٌ. لذلك أرى الاستغناءَ عنه، مع ضم صيغ الاستغاثة إلى باب المنادى مع بيان صورها الثلاث المختلفة، وهى : «ياعلىُّ لأخيه - يا لعَلىٍّ لعمرو - يا عليًّا لعمرو». ومن أمثلته قول العرب : يا لفلانٍ - يا لَلْعجب - يا لَلدَّواهى.

(هـ) باب الندبة

ومثل هذا الباب السالف باب الندبة أى التفجع على الميت، وهى أيضا من صيغ النداء وحكمها حكمه من الضم فى حالة المندوب المفرد ومن النصب إذا كان المندوب مضافا أو شبهه، غير أن حرف النداء فيها «وا» ويليه ثلاث صيغ، فإما أن يقال : «واعلىُّ» وما يليه فى هذه الصيغة منادى مبنى على الضم فى محل نصب. وقد تلحق المندوب ألف فيقال : «واعليًّا» وقد تضمُّ إلى الألفً هاء السكت فيقال : «واعليَّاه». وتُعْرَبُ الصيغتان منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب. وهذا التحليل النحوى هو الذى جعل النحاة يعقدون للندبة - مثل الاستغاثة - بابًا، وهو تحليل لا يفيد صيغتى : وا «عليًّا - واعلياه» شيئًا فى النطق. ولذلك أرى الاستغناءَ عنه وإلحاق صيغ الندبة بصيغ المنادى دون محاولة لعرض إعرابها المذكور آنفا.

المراجع :

تراجع الأبواب السالفة فى كتب النحو المختلفة وكتاب الهمع ٢٣/٣، ٢٧ ٦٦، ٧١، ٧٦. وانظر المغنى ص ٤٠٨، ٤١٣. والتصريح على التوضيح ١٨٠/٢ ومابعدها.

١٨
إلغاء إعراب أدوات الشرط الأسمية

(ا) أدوات الشرط

باب أدوات الشرط من الأبواب العسرة على الناشئة فى الإعراب، والنحاة يقسمونها إلى حروف وأسماء. والحروف: إن ولو وإما، والأسماء: مَنْ - ما - مهما - أىّ - متى - أيّان - أين - أنّى - حيثما - إذا - كيفما؟. وهذه الأدوات - ما عدا إما - تقتضى جملتين بعدها تسمى الأولى شرطًا والثانية جوابًا، والشرط والجواب يكونان مضارعين معاً أو ماضيين معًا أو أحدهما مضارعًا والآخر ماضياً. وهذه الأدوات قسمان: قسم يجزم المضارع فيسكن آخره ويحذف منه النون فى التثنية والجمع ومع ياء المخاطبة، وقسم لا يجزمه بل يظل مرفوعًا، وهو لو وإذا. وبذلك تكون الأدوات الباقية جازمة. وقد أخرج منها البصريون ومعهم سيبويه كيف وأيان فقالوا إنهما غير جازمتين مثل لو وإذا. ولم تأت أيّان فى القرآن الكريم شرطية بل دائمًا تأتى استفهامية مثل: (أيّان يُبْعثون؟ - أيّان مُرْساها؟) ومثلها كيف مثل: (كيف تكفرون) ومثل: «كيف أنت؟ - كيف كنت؟». وإذن ينبغى أن نخرج كيفما وأيان من باب أدوات الشرط فى النحو التعليمى تخفيفًا على الناشئة.

(ب) أما

يقال للناشئة إن «أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد» وإنما سماها النحاة شرطية لأنه دائما تصحبها الفاء مثل: «أما زيد فعالم» ولزوم الفاء فى جملتها لا يكفى لأن تسمى شرطية، لسبب طبيعى وهو أنه لا يليها جملتان بل يليها جملة واحدة، والفاء معها إنما هى تأكيد لجملتها، مثلها مثل الفاء التى تدخل فى خبر المبتدأ إذا أفاد العموم مثل: «كل امرئ فله رزق مقسوم» فهى ليست الفاء الداخلة على جواب الشرط بل هى فاء مؤكدة.

ويكثر فى «أما» التكرار للتفصيل مثل : ﴿فأما اليتيمَ فلا تقهرْ وأما السائلَ فلا تنهر﴾. والمعنى المستمر معها هو التوكيد تتمة لما تحمل هى نفسها من توكيد فى أوّل جملتها، قال الزمخشرى : تقول : زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت : «أما زيد فذاهب».

(جـ) إلغاء الجازم لجواب الشرط

مما ينبغى أن يلغى فى تعليم الناشئة لأدوات الشرط ما يقوله النحاة من أن الجازم لفعل الشرط هو الأداة وأن الجواب مجزوم بها، وفى رأى ثان أنه مجزوم بفعل الشرط لأنه هو الذى يستدعيه، وفى رأى ثالث أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معًا، وفى رأى رابع أن الشرط والجواب تجازما، وفى رأى خامس أن الجواب مجزوم بالجوار قياسًا على الجرِّ بالجوار فى قولهم : «هذا جُحْر ضبٍّ خربٍ» فقد جاءت خرب مجرورة لجوارها لضب وحقها الرفع لأنها صفة لجحر. وكل ذلك لا غناء فيه ولا فائدة منه تعود على نطق الناشئة، وينبغى أن يحذف من النحو التعليمى.

(د) إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية

توسع النحاة فى إعراب أدوات الشرط الأسمية الجازمة توسعًا تضيق به الناشئة، فهم فى إعراب «مَنْ» الشرطية يقولون إنها مبتدأ فى مثل : «مَنْ يقمْ أقمْ معه» ثم يختلفون فى خبرها، فمن قائل إنه فعل الشرط وحده المشتمل على ضميرها، ومن قائل إنه فعل الجواب لأن الفائدة تتم به، ومن قائل إنه مجموعها، لأنهما متممان للجملة. و«مَنْ» الشرطية تعرب مبتدأ فى مثل : «من يجلس أجلسْ معه» وقد تصبح مفعولاً به فى مثل : «من تكرمْ أكرمْه». و«ما» تكون مفعولا به فى مثل : ﴿وما تفعلوا من خير يعلمْه الله﴾ وظرف زمان فى مثل : ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾. ومهما مثلها وبمعناها فتكون مفعولا به فى مثل : «مهما تفعلْ أفعلْ» وظرف زمان فى مثل : «مهما يعشْ لا يتعلمْ». و«أى» تعرب بحسب ما تضاف إليه فهى مبتدأ فى مثل «أىُّ شخص يذهبْ أذهبْ معه» ومفعول به فى مثل «أىَّ الكتب تقرأ أقرأْ» ومفعول مطلق فى مثل : «أىَّ سيرٍ تَسِرْهُ أَسِرْ معك» وظرف زمان فى مثل : (أيّما الأجلين قضيتُ

فلا عدوانَ عليّ). و«متى - أين - أنى - حيثما» ظروف أو منصوبة على الظرفية أى أن محلها النصب. وحريّ أن نستذكر إعراب النحاة لإذا الشرطية، وهى - كما مرّ - غير جازمة - وهم يقولون فى إعرابها: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه» ففى مثل: (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها) يقال: إذا ظرف زمان منصوب بالجواب وجملة (رأوا) مضافة إلى إذا فى محل جر.

وكل ما قدمت من هذه الأعاريب لأسماء الشرط لا يفيد الناشئة فى نطقها أى شيء. وجميعها أسماء مبنية، والمبنيات جميعًا - كما هو معروف - تلزم حالة واحدة فى النطق لا تتغير؛ ولذلك ينبغى إهمال كل هذه الأعاريب؛ لأنه لا يترتب عليها فى النطق السليم بها أى فائدة ويُكتفَى فى الجازم بذكر أنها أدوات شرطية يجزم بعدها الفعل المضارع.

المراجع:

سيبويه ٤٣١/١ وما بعدها.
المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها.
المغنى فى أدوات الشرط المختلفة.
الهمع ٣١٦/٤ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢٤٥/٢ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٢/٤ وما بعدها.

١٩

حذف زوائد ضارَّة

فى النحو زوائد ضارة لاتفيد أى فائدة فى صحة النطق بالعربية وسلامته، فضلاً عن أنها تعقد النحو وتثقله. ويصورها من بعض الوجوه مايوضع فى بعض الأبواب من الشروط ونعرض جوانب من ذلك، لتهمل فى النحو التعليمى دون تردد.

(١) شروط صيغتى التعجب واسم التفضيل

يشترط النحاة فى صيغتى التعجب واسم التفضيل أن تشتق تلك الصيغ من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل للتفاوت غير مبنى للمجهول ولا معبَّر عن فاعله بأفعل فعلاء. وهم بذلك يشترطون فى اللفظ الذى يبنيان منه ثمانية شروط.

وأوّل شرط: بناء الصيغتين أو اشتقاقهما من فعل فلا يبنيان من اسم مثل الحمار فيقال: ما أحمره وهو أحمر منه كما تقول العامة.

والشرط الثانى أن يكون الفعل ثلاثيا مجردًا، وجوَّزه الأخفش من كل فعل مزيد، فيقال: «ما أظلم هذا الليل من فعل أظلم - ما أتقاه من فعل اتَّقى - ما أخصره من فعل اختصر». ومما سمع عن العرب منه: «ما أتقنه - ما أصوبه - ما أخطأه - ما أعدله - ما أسنَّه». وكل ما سمع فيه التعجب أو جاز منه يجوز فى التفضيل لتساويهما وزنًا ومعنى.

والشرط الثالث كون الفعل تامًّا، فلا تُبْنَى الصيغتان من فعل ناقص كفعلى كان وكاد فى تقدير النحاة، فلا يقال: «ما أكون زيدًا قائماً» لأنه يترتب على ذلك فى رأى البصريين القائلين بالأفعال الناقصة أن تكون قائمًا خبرًا ثانيا. ولا تمتنع الصيغة فى رأى الكوفيين لأن كان فى رأيهم فعل تام والمنصوب بعدها مثل «قائمًا» حال. وإذن فهذا الشرط ساقط فى رأى الكوفيين الذى أخذنا به.

والشرط الرابع بناء الصيغتين من فعل مثبت فلا يبنيان من منفى، وهو شرط ساقط من نفسه، لالتباسه بالمثبت فلا يبنى من مثل: «ما نفعه الدواء» «ما أنفعه» لأنه يناقض مراد المتكلم وأن عدم نفع الدواء هو موضع العجب.

والشرط الخامس بناء الصيغتين من فعل متصرف، فلا يبنيان من فعل جامد مثل نعم وبئس، وهو تصور لصيغ لم تسمع ولا جرت فى الألسنة لا قديمًا ولا حديثًا، وبذلك يكون هذا الشرط غير ذى موضوع.

والشرط السادس بناء الصيغتين من فعل قابل للتفاوت فلا يبنيان من فعل لا تفاوت فيه مثل مات وفنى، وهو أيضًا تصوّر لصيغ لم تسمع عن العرب ولا جرت بها الألسنة، إذ لا يمكن التفاضل لموت على موت ولا لفناء على فناء وبذلك يكون هذا الشرط أيضًا ساقطا وغير ذى موضوع.

والشرط السابع أن لا تُبْنَى الصيغتان من فعل مبنى للمجهول مثل: «ضُرب زيد» فلا يقال «ما أضربه» خوفًا من الالتباس، إذ لا يعرف حينئذ العجب من الضارب أو المضروب. وهو شرط غير ذى موضوع كسابقيه. ومع ذلك سُمع عن العرب منه فى التعجب: «ما أجنَّه من جُنَّ - ما أشغله من شُغل - ما أزهاه من زُهِى». وهو فى اسم التفضيل أكثر سماعًا مثل: «أَزْهَى من ديك - أشهر من غيره من شُهر - وأَعْذر من عُذر - وأعرف من عُرف - وأنكر من نُكر - وأخوف عاقبة من خِيف - وأرجى فى مرضه من رُجى». وتدور هذه الأمثلة فى لغتنا الأدبية واليومية، ولا داعى لأن يضع النحاة فى الشروط شرطاً يضادها ثم يستثنونها منه.

والشرط الثامن أن لا تبنى الصيغتان من فعل اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنى تعجب ولاتفضيل من فعل عرج، فلا يقال: «ما أعرجه» لأن اسم فاعله أعرج، واستثنى الكسائى إمام الكوفيين بناء الصيغتين من العاهات فيقال: «ما أعورَه - ما أعماه» وكذلك من الألوان مثل: «ما أحمرَه - ما أسوده - ما أبيضَه».

وواضح أن شروط صيغتى التعجب والتفضيل لا تثبت جميعا عند النحاة وفى واقع الأمر فقد نقض الأخفش شرط ثلاثية الفعل الذى تُبنى الصيغتان منه، ونقض

الكوفيون شرط أن يكون فعلاً تامًا. وانتقض شرط أن يكون الفعل مثبتًا لأنه لا يمكن أن تبنى الصيغتان من فعل منفى، وانتقض شرط أن يكون متصرفًا لأنه لم يسمع عن العرب بناء للصيغتين أو لإحداهما من فعل جامد، وانتقض شرط أن تبنى الصيغتان من فعل قابل للتفاوت أوالتفاضل بحكم المنطق إذ ما لا تفاضل فيه لا يكون فيه تعجب ولا تفضيل. وانتقض شرط أن لا تبنى الصيغتان من فعل مبنى للمجهول للالتباس، وهو ما لم يحدث إلا فى صيغ سُمعت عن العرب لا يقاس عليها. والشرط الثامن نقضه الكسائى فى العاهات والألوان.

وبذلك تسقط الشروط جميعًا ما عدا أن الصيغتين تُبنيان من فعل، وحتى هذا الشرط لا داعى للنص عليه، لأن صيغة التعجب فى الحقيقة فعل رباعى واسم التفضيل يوضع دائمًا فى مشتقات الأفعال. وإذن فالصيغتان جميعًا لا تحتاجان إلى شروط هى فى واقع الأمر - منقوضة؛ ولذلك ينبغى أن تحذف كل تلك الشروط فى النحو التعليمى إذ لا حاجة للصيغتين إليها، وهى لاتمثِّل واقعًا لغويا صحيحًا. ومن الخير أن يكتفى فى النحو التعليمى بأمثله للصيغتين توضح استخدامهما للناشئة توضيحًا كافيًا مع إعراب صيغتى التعجب لهم - كما أسلفنا - وهما: «ماأكرمهم - أكرمْ بهم».

المراجع:

سيبويه ١/٣٧. ٢/٢٥٠.
المقتضب ٤/١٧٨.
الهمع ٦/٤١ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٣/١٦ وما بعدها.

(ب) شروط صاحب الحال

يقول النحاة: إن صاحب الحال ينبغى أن يتوفر فيه شرطان أساسيان هما:

١ - أن يكون معرفة مثل: «دخل زيد غاضبًا». ولا يكون نكرة إلا بمسوغ،

وأهم مسوغاته أن تتقدم الحال عليه مثل : «لميَّةَ موحشًا طللٌ» أو أن يخصص بوصف كقراءة بعض القراء[١] آية سورة البقرة ﴿ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقًا لما معهم﴾ بنصب مصدقًا على الحالية، أو يخصص بإضافة مثل قوله تعالى : ﴿فى أربعة أيامٍ سواءً﴾ أى متساوية. وأيضًا من المسوغات لصاحب الحال مجيئه نكرة أن يكون بعد نفى أو نهى أو استفهام مثل : «ما دخل أحد شاكيًا - لا يقعد أحد خائفًا - هل دخل أحد ساخطًا؟». وإذا عرفنا أن سيبويه -كما فى الهمع- جوَّز أن يأتى الحال نكرة بدون مسوِّغ وجعله قياسيا على ما سمع من العرب اتضح لنا أن هذه العقدة الكبيرة فى باب الحال حين يكون صاحبها نكرة قد انحلت ولم تعد لها ولا لمعرفة مسوغات النكرة المذكورة ضرورة.

٢ - أن لا يكون صاحب الحال مضافًا إليه مجرورًا لأنه يقع كما يقول النحاة من المضاف موقع التنوين، وسوَّغ ابن مالك ذلك إذا كان المضاف جزءًا مما أضيف إليه مثل : ﴿ونزعنا ما فى صدورهم من غِلٍّ إخوانا - أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه مَيْتًا﴾ لأن الصدور فى الآية الأولى واللحم فى الآية الثانية جزء مما أضيف إليه. وسوّغه أيضًا ابن مالك إذا كان مثل جزء لمضاف نحو : ﴿ثمَّ أوحينا إليك أنِ اتبعْ ملةَ إبراهيم حَنيفا﴾ لأن ملّة الشخص كأنها جزء لا يتجزأ منه أو مثيلة الجزء. وكذلك سوغه ابن مالك إذا كان المضاف مصدرًا مثل : ﴿إليه مرجعُكم جميعًا﴾ ومثل : «عرفت ذهاب زيد مسرعا». وإذا عرفنا أن بعض النحاة جوَّز مجئ الحال من المضاف إليه مطلقًا اتضح لنا أن هذه العقدة الثانية من عقد الحال وصاحبها جديرة بأن تحذف من كتب النحو التعليمى، وخاصة أن الحال جاءت فى اللغة من المضاف إليه دون أى مسوغ من مسوغات ابن مالك فى مثل قوله تعالى : ﴿أنَّ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مُصْبِحين﴾ وقول زيد الخيل فى بعض شعره : «حَلَقُ الحديد مضاعَفًا يتلهَّبُ».

وإذن فكل ما عقده النحاة من حديث عن مسوّغات مجىء صاحب الحال نكرة ومسوّغاته إذا كان مضافًا إليه جدير بأن يحذف من النحو التعليمى إذ لا طائل وراءه ولا فائدة منه.

المراجع :

الهمع ٢١/٤ ومابعدها. الصبان على الأشمونى ١٣٥/٢ ومابعدها.

(ب) شروط عمل إذن النصب

يشترط النحاة لعمل إذن النصب فى المضارع ثلاثة شروط : الشرط الأول أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً مثل « إذن أكرمَك » لمن قال لك : « سأزورك » والشرط تحصيل حاصل لأن المضارع المنصوب دائمًا يكون زمنه مستقبلًا إذ النصب يخلص زمن المضارع للاستقبال. والشرط الثانى أن يليها المضارع فيجب الرفع لو قلت : « إذن أنا أكرمُك » وسوَّغ النحاة أن يفصل بينها وبين فعلها بالقسم مثل : « إذن – والله – نرميَهم بحربٍ » وبلا النافية مثل : « إذن لا ترسبَ ». وسوَّغ بعض النحاة الفصل بالنداء مثل : « إذن – يا زيد – أحسنَ إليك » وبالدعاء مثل : « إذن – عفا الله عنك – أسامحَك » وبالظرف مثل : « إذن – غدًا – أكرمَك » وبمعمول الفعل مثل : « إذن – صاحبَك – أكرمَ ». وقال أبو حيان بحق : إنه ينبغى أن لا يقدم أحد على ذلك إلّا بسماع من العرب. والشرط الثالث : أن تكون فى صدر الكلام فلا تنصب متأخرة مثل : « أستقبلُك إذن » وسوغوا أن تنصب فى وسط الكلام مثل : « إنى إذن أكرمَك ».

وبعد كل هذه الشروط والمسوغات لإذن فى عملها النصب فى المضارع يحكى عيسى بن عمر الثقفى وسيبويه أن بعض العرب ألغى عملها النصب فى المضارع مع استيفاء كل الشروط. ويقول السيوطى فى الهمع إن البصريين تلقوا إلغاء عملها بالقبول، ووافقهم ثعلب الإمام الكوفى المعروف. ولذلك أرى إلغاءها من نواصب المضارع فى النحو التعليمى وخاصة أن المضارع بعدها فى القرآن الكريم أتى مرفوعًا مع استيفائها لكل الشروط فى مثل قراءة السبعة : ﴿وإذَنْ لايلبثون خلافك إلاقليلاً – فإذن لايُؤْتون الناس نَقِيرا﴾. وإذا كانت قد ألغيت فى قراءة السبعة، فينبغى عدم الإبقاء على عملها فى النحو التعليمى.

المراجع :

سيبويه ١/٤١٠ .   المقتضب للمبرد ٢/١٠ ومابعدها .
الهمع ٤/١٠٣ .   الصبان على الأشمونى ٣/٢١٦ .

٢٠
حذف تعقيدات عسرة

فى النحو أبواب تكثر قواعدها كثرة من شأنها أن تحيلها إلى ما يشبه غابة ملتفة لا يستطيع السالك فيها النفوذ منها فى سهولة، ونسوق من الأمثلة على ذلك بابى التصغير والنسب مع تصور افتراضى وصيغ شديدة التعقيد.

(أ) تعقيدات باب التصغير

الاسم المصغر هو المصوغ للتحقير مثل كُلَيْب أو للتقليل مثل وُرَيْقات أو للتقريب مثل قُبَيْل المغرب أو للتعطف مثل بُنَيَّة. ولتصغير الاسم ثلاث صيغ: صيغة حُسَيْن فى الكلمات الثلاثية وتزاد عليها التاء فى المؤنث المجازى الثلاثى مثل دار تصغيرها دويرة ونار تصغيرها نويرة. والصيغة الثانية صيغة جُعَيْفِر تصغيرًا لجعفر فى الكلمات الرباعية وما فوقها. والصيغة الثالثة صيغة مُسَيْكين تصغيرًا لمسكين فى الكلمات الخماسية وما فوقها. ويحذف فى تصغيرها ما يحذف فى جموعها. ومثل سفرجل تجمع على سفارج فتصغيرها إما سفيرج وإما سفيريج.

وهذه هى صيغ التصغير، ويستثنى منها أسماء يظل ما بعد ياء التصغير كما كان قبل دخولها وهى:

١ - الاسم المؤنث بالتاء مثل زَهرة - فإن التاء تبقى ولايكسر الحرف الثالث فى زهرة بل يظل مفتوحا، فيقال: زُهَيْرَة.

٢ - الاسم المؤنث الحقيقى مثل زينب فتصغيرها زُيَيْنب.

٣ - الاسم المؤنث بألف مقصورة مثل سَلمَى فتصغيرها سُلَيمى.

٤ - الاسم المؤنث بألف ممدودة مثل حمراء فتصغيرها حُمَيراء، وتصغَّر سماء على سُمَيَّة.

٥ - الاسم المضاف إليه فى مثل عبد الله فتصغيره عبيد الله.

٦ - الجزء الثانى من المركب تركيبًا مزجيًا مثل «بعلبك» فتصغيرها بُعَيْلَبَك.

٧ - الاسم الملحق به ألف ونون زائدتان بعد أربعة أحرف مثل زعفران فتصغيرها «زُعَيْفران».

٨ - الاسم المثنى مثل مسلمَيْن فتصغيرها «مُسَيْلِمَيْن».

٩ - جمع المذكر السالم مثل مسلمين فتصغيرها «مُسَيلِمين».

١٠ - جمع المؤنث السالم مثل مسلمات فتصغيرها «مُسَيْلمات».

١١ - الاسم المنسوب مثل عبقرى فتصغيرها «عُبَيْقرى».

ويلاحظ أن هذه الأسماء لا يستعمل منها سوى رقم واحد فى مثل زهرة فيقال «زُهَيرة» ورقم ٣ فى مثل سلمى فيقال سُلَيْمى ورقم ٤ فى مثل حمراء فيقال «حُمَيْراء» إذ جاءت فى حديث نبوى ورقم (٥) فى مثل عبد الله فيقال عبيدالله. ففيم إذن حشد الستة الأخرى أو شىء منها فى النحو التعليمى دون أى فائدة تعود على الناشئة؟. ويكفى أن تذكر لهم تلك الأسماء المتداولة فى أمثلة التصغير وتعرض عليهم دون وضع قاعدة لها.

وقاعدة ثانية هى ردّ المحذوف إلى الكلمات الثنائية:

١ - فى مثل أب وأصلها أبو تصغيرها أُبَىّ ومثلها أخ فيقال أُخَىّ وفى ابن يقال بُنَىّ وفى بنت وابنة يقال بُنَيَّة وفى أخت يقال أُخَيَّة، وفى يد يقال يُدَيَّة.

٢ - فى مثل خُذْ وكل ترد إلى فعلها الماضى وتصغر فيقالُ أُخَيذْ وُأَكَيْل.

٣ - فى مثل عدة وصلة يقال فى تصغيرها «وُعَيْدة ووُصَيْلة»، ويقال فى تصغير سنة سُنَيَّة أو سُنَيْهة، ويقال فى تصغير شفة شُفَيهة.

٤ - وفى مثل هل من الحروف الثنائية إما أن يكمل بحرف علة أو يضعف فيقال «هُلَيْل أو هُلَىّ».

٥ - وفى مثل يرى تردّ إلى أصلها وهو «يَرْأى» فى تقدير النحاة، فيقال فى تصغيرها يُرَيْأى.

والصور الأربعة الأخيرة للتصغير من تخيلات النحاة، ولذلك يجب أن تهمل فى تعليم الناشئة.

ويكتفى فى الصورة الأولى بذكر أمثلتها المشهورة بين الأمثلة التى تعرض عليها.

وقاعدة ثالثة تتصل بحروف العلّة وانقلابها فى التصغير واوًا أو ياء أو حرفاً آخر كما فى الأسماء الآتية :

١ - ما أصله واو مثل قيمة تصغيرها قويمة.
٢ - ما أصله واو مثل باب تصغيره بويب.
٣ - ما أصله ياء مثل موقن تصغيره مُيَيْقِن.
٤ - ما أصله ياء مثل ناب تصغيره نُيَيْب.
٥ - ما أصله همزة مثل ذيب تصغيره ذُؤيب.
٦ - ما أصله غير همزة مثل دينار تصغيره دُنَيْنير.
٧ - ما أصله همزة تلى همزة مثل آدم تصغيره أُوَيْدم.

ويضاف إلى ذلك :

٨ - ما ثانيه ألف زائدة مثل شاعر تصغيره شُوَيْعر.

وواضح أن الأسماء السبعة الأولى المشتملة على حروف العلة لا تجرى فى لغتنا الأدبية ولا فى لغتنا اليومية، وإذن ينبغى حذف هذه القاعدة من تعليم الناشئة لأنها لا تفيدها أى فائدة فى نطقها. أما مثل شاعر فتجرى فى الألسنة، ولذلك ينبغى أن تذكر لها بعض أمثلة فى التصغير.

وينبغى أن يهمل فى تعليم الناشئة اختلاف النحاة فى تصغير مثل متّعد هل هى مُتَيْعد أو مُوَيْعد ومثل فرزدق هل هى فُرَيْزد أو فُرَيزق وفى مثل عيد هل هى عُيَيْد أو عويد وفى مثل شيخ هل هى شُيَيْخ أو شُوَيْخ وفى مثل معاوية هل هى مُعَيَّة أو مُعَيْوية، لأن كل ذلك لا تجرى به الألسنة لا فى أدب ولا فى غيره. ومثله ما تصوروه من تصغير أسماء الإشارة فى مثل ذاوتا فيقال ذَيًّا وتيًّا وفى مثل أولئك يقال أوليَّائك ويقال فى هؤلاء هؤليَّائك. ومما ينبغى أن يهمل أيضًا ما ذكره النحاة من تصغيرات شاذة غير قياسية

مثل تصغير مغرب على مُغَيْربان وعشاء على عُشَيَّان وإنسان على أُنيْسِيان وأَصِيل على أُصَيْلَال. وقد يكون من الطريف أن نذكر أنه جاءت عن العرب أسماء أعلام مصغرة مثل: بُثَيْنة، قُرَيْظة، جُهَيْنة، هُذَيْل، سُلَيْم، سُمَيَّة.

وواضح أن كل قواعد التصغير التى حشا بها النحاة بابه لاتفيد فى تصحيح نطق، وهى لذلك حريّة بأن تحذف من النحو التعليمى دون تردّد هى والأمثلة المتصلة بها، ويُكتفى بطائفة من الأمثلة المستخدمة فعلاً فى الكتابات الأدبية ولغتنا الدارجة.

المراجع :

سيبويه ١٠٦/٢ وما بعدها.
المقتضب ٢٣٦/٢ وما بعدها.
ابن يعيش على المفصل ١١٦/٥.
الهمع ١٣٠/٦.
الصبان على الأشمونى ١١٤/٤.

(ب) تعقيدات باب النسب

النسب إلحاق ياء مشدّدة فى آخر الاسم مع كسر ما قبلها لتدل على النسب إليه. وتحذف لتلك الياء كل ياء تماثلها فى آخر الاسم مثل شافعىّ إذ تجعل ياء النسب مكانها فيقال فى النسب إلى الشافعىّ «شافعىّ» أيضا. وتحذف من آخر الاسم كذلك تاء التأنيث، فينسب إلى مكة وفاطمة: «مكى - فاطمى». وينسب إلى الجزء الأوّل فى مثل «عبد الله» فيقال «عبدى» وإلى الجزء الثانى فى مثل عبد المطلب فيقال «مطلبى» وكذلك فى كل مبدوء بأبى أو ابن مثل أبى بكر وابن عمر فيقال بكرىّ - عمرىّ. ويزيد النحاة أنه يحذف من المثنى علامة التثنية ومن جمع المذكر السالم علامة الجمع فيقال فى النسبة إلى «زيدان - زيدون»: «زيدى». ويحذف من المركب تركيب جملة أومزج أو عدد العجز أوالجزء الثانى فى مثل «تأبط شرًّا-بعلبك-خمسة عشر» فيقال: «تأبَّطى - بَعْلىّ - خمسىّ». ويعود النحاة فيختلفون فى النسب إلى

المركب إذ يجيز بعض النحاة أن ينسب إلى الجزء الثانى فيقال «شرىّ - بكىّ - عشرىّ» أو إليهما جميعًا فيقال : «تأبطى شرى - بعلى بكى - خمسىّ عشرى». وأجاز بعض النحاة فى المركب المزجى أن ينسب إلى مجموعه فيقال «بعلبكى». وهاتان الزيادتان ينبغى أن يحذفا من كتاب النحو التعليمى حتى لا يتعلم الناشئة شيئاً لا طائل وراءه لا فى نطق ولا فى استعمال، وهل ينسب أحد إلى المثنى أو المجموع جمع مذكر سالم، أو المركب تركيب جملة أو تركيب عدد. والمركب المزجى هو المستعمل فقط فى كلمتين مشهورتين إحداهما اسم بلدة والثانية اسم إقليم وهما بعلبك وحضرموت وينسبون إليهما «بعلبكى - حضرمى» ويكفى أن يذكرا كمثلين بين أمثلة النسب، ومثلهما النسب إلى مثل أبى بكر وابن عمر وعبد المطلب، فكل ذلك يكفى فيه التمثيل وإدراج أمثلة له بين أمثلة النسب.

والقواعد تكثر فى باب النسب كثرة مفرطة، وأكثرها لأمثلة لا تجرى فى اللغة الأدبية ولا فى اللغة اليومية. ونقف أوّلاً عند **قواعد القلب** فى المقصور والمنقوص والممدود، ثم نلمّ بقواعد الحذف المتصلة بالياء قبل الطرف والياء المشددة فى الطرف وردّ المحذوف فيما بقى منه حرفان.

١ - قواعد القلب فى النسب

(ا) الاسم المقصور

إذا كانت ألفه ثالثة قلبت واواً مثل عصا - فتى يقال «عَصَوِىّ- فَتَوِىّ».
وإذا كانت ألفه رابعة وثانيه ساكن حذفت أو قلبت واوا مثل معنى يقال «معنوى أو معنىّ». وإن كانت ألفه للتأنيث كثر زيادة ألف قبل الواو فيقال فى دنيا دنياوىّ.
وإذا كانت رابعة وثانيه متحرك فليس فيها إلا الحذف مثل جمَزَى (ضرب من السير) فيقال «جمزىّ».
وإذا كانت خامسة حذفت مثل : مصلّى - مصطفى يقال : «مصلىّ - مصطفىّ».
وأوضح من ذلك فى عصرنا أسماء الدول الغربية مثل «إيطاليا - تركيا - فرنسا» إلى غير ذلك يقال : إيطالى - تركى - فرنسى.

(ب) الاسم المنقوص

إذا كانت ياؤه ثالثة مثل : شجٍ وعُمٍ رُدَّت إليه ياؤه وقلب واوًا فيقال «شَجَوِيّ - عمويًّ».

وإذا كانت ياؤه رابعة مثل : قاض جاز قلبها أو حذفها فيقال «قاضى - قاضوى».

وإذا كانت ياؤه خامسة أو أكثر مثل : مستدعٍ حذفت فيقال : مستدعىّ.

(جـ) الاسم الممدود

إذا كان المدّ بعد حرف واحد مثل ماء جاز فيه الإثبات والقلب واواً يقال : «مائى - ماوى».

وإذا كانت الألف للتأنيث مثل بيضاء قلبت واوًا يقال «بيضاوى».

وإذا كانت الألف أصلية مثل قُرَّاء لم تقلب وسَلمتْ يقال قُرَّائى.

وإذا كانت الألف للإلحاق مثل سماء جاز القلب والحذف يقال سمائى أو سماوى.

ويلاحظ أن هذه القواعد المعقدة لاداعى لأن تذكر فى النحو التعليمى لأنها تجلب أمثلة لا يمكن أن ترد على الخاطر إذ هى غير مستعملة. ويمكن أن يبقى فى المقصور بعض أسماء الدول الغربية ومثال واحد هو «معنوى»، ومع ذلك ينبغى أن لا يذكر أنه يجوز فيها معنىّ لأنها لا تستعمل أبدًا. وكل أمثلة الاسم المنقوص غير مستعملة. أما الممدود فيمكن أن نُبقى منه على بيضاوى وسماوى ونحذف سمائى. ولكن ألهذه الأمثلة الثلاثة نضع كل شعب هذه القواعد، أو ليس من الخير إذن أن نعرضها فى النحو التعليمى دون قواعدها الصعبة المعقدة؟ بل إنه لينبغى ذلك دون أى تردّد ونترك قواعد القلب فى النسب إلى قواعد الحذف.

٢ - قواعد الحذف فى النسب

(ا) حذف الياء قبل الطرف

ما توسط فيه ياء مشددة مكسورة مثل طيِّب تحذف منه ياؤه الثانية فيقال طَيْبِى. وجاء عن العرب طائى فى النسبة إلى طيِّئ بقلب الياء الأولى ألفا.

فُعَيْل: مثل: قُرَيْش - هُذَيْل - سُلَيْم يقال فيه: قُرَشىّ - هُذَلى - سُلَمىّ.

وذهب المبرد إلى جواز الحذف والإثبات فى هذه الصيغة فيقال: قُرَيشى - هُذَيْلى - سليمى.

فَعِيل: مثل: ثقيف يقال فيه: ثَقَفى. والأكثر إثبات الياء فيقال فى تميم تميمى. والمبرد يجوِّز هنا أيضًا الحذف والإثبات.

فُعَيْلَة: مثل: جُهَيْنة - قُرَيْظة - مزينة يقال فيها: جُهنى - قُرَظِىّ - مُزَنى. وجاء من هذه الصيغة مثالان بإثبات الياء هما: رُدَيْنة، خُزيمة فيقال: رُدَيْنىّ - خُزيمى.

فَعيلة: مثل: حنيفة - بجيلة - صحيفة يقال فيها: حَنَفىّ - بَجَلى - صحفى. وجاءت من هذه الصيغة أمثلة بإثبات الياء مثل: سليقة - طبيعة - عميرة فقالوا: سَليقى - طبيعى - عميرى..

فَعُولة مثل شَنُوءة: قال سيبويه تحذف الواو فى النسب فيقال شَنَئى. وخالفه المبرد فقال: كل ما كان على هذا الوزن يجب فيه الإثبات فيقال فى فروقة: فروقىّ.

وواضح أن هذه الصيغ جميعًا إما جاء فيها عن العرب الحذف أو الإثبات أو القلب وإما جاء فيها ذلك عن بعض أئمة النحو. وإذن ففيم وضع تلك القواعد وحشدها فى باب النسب وهى منقوضة. ويتحتم لذلك أن لا تذكر فى النحو التعليمى إنما تذكر بعض أمثلتها المستعملة فقط بين أمثلة النسب مثل قُرَشىّ - صحفىّ.

(ب) حذف ياء من الياءين فى الطرف وقلب الثانية واوًا

مرّ بنا أن الياء المشدّدة فى آخر الاسم تحذف فى النسب لتحل محلها ياؤه، غير أن ذلك إنما يحدث إذا كان قبلها أكثر من حرفين مثل قرشى - هاشمى.

وإذا كان قبلها حرفان حُذفت الياء الأولى وقُلبت الثانية واواً وفُتح ما قبلها مثل غنى - أميَّة، فيقال: غَنَوى - أُمَوِىّ [وجاء فيها فتح الهمزة].

وإذا كان قبلها حرف فُتحت الياء الأولى وقلبت الثانية واوًا مثل حَىّ، فيقال: حَيَوِىّ.

(جـ) ردّ المحذوف فيما بقى منه حرفان

الاسم الثنائى المحذوف منه فاؤه أو عينه مثل: عدة (أصلها وعد) - مُذْ (أصلها منذ) لايُرَدُّ إليه شىء.

والاسم الثنائى المحذوف منه لامه أو آخره مثل: أب أصلها أبوٌ - أخ أصلها أخوٌ - ابن أصلها بنو - سنة أصلها سنوٌ - دم أصلها دموٌ - يد أصلها يَدْىٌ. كل ذلك ترد إليه لامه المحذوفة، فيقال: أبوىّ - أخوىّ - بنوىّ - سنوىّ - دموىّ - يدوىّ. وهذا الاسم الثنائى المحذوف اللام يدور كثيرًا فى اللغة، وهو لذلك لا يحتاج إلى قاعدة؛ لأن جميع كلماته تدور فى اللغة الدارجة كما تدور فى اللغة الأدبية ويكفى منها بعض أمثلة توضع مع أمثلة النسب، وتضم إليها كلمتا أموى وحيوى.

ويضيف النحاة إلى القواعد السالفة أن ما يختم بواو أو ياء يظل فى النسب كما هو بدون تغيير مثل غَزْو وظَبْى، فيقال غزوىُّ وظَبْيىٌّ إلاّ إذا لحقته تاء التأنيث فعينه أو وسطه تُفْتح وتقلب الياء واوا مثل قرية فيقال قَرَوِىّ، وهى اللفظة الوحيدة المستعملة - فى اللغة الأدبية والدارجة - وبقية ما يذكرونه من ألفاظ لا ينطق بها أحد.

ورأى بعض النحاة فى مثل نِمر ودُئِل أن يفتح الحرف المتوسط فيقول نَمَرِى ودُؤَلى، ورأى آخرون أن يظل الكسر فيقال نمرى ودُئِلى، وإذن لا داعى للقاعدة. وذهبوا فى جمع التكسير إلى النسب لمفرده مثل أنهار وينسب إلى مفرده نهر فيقال نهرى ثم نظروا

فوجدوا النسب إلى الجمع المكسر يكثر فى اللغة مثل : أنصار - كلاب (قبيلة) ومثلهما أنمار فيقال : أنصارى - كلابى - أنمارى، ولذلك عادوا فأجازوا النسب فى الجمع المكسَّر إليه وإلى مفرده مثل فرائضى وفَرَضِىّ لعالم الميراث نسبة إلى فريضة وهى الميراث ومن النسب إلى الجمع كُتُبى وملائكى.

وبعد هذه الجولة فى غابة النسب الملتفَّة يتضح أنه لا ضرورة لقواعده فى النحو التعليمى وأنه ينبغى أن يكتفى فيه بأمثلته الطبيعية التى تتداولها الألسنة والتى سُمعت فعلاً عن العرب أو قيست على ما سمع منهم، إذ النحو إنما يوضع على الظواهر الطبيعية اللغوية لا على افتراضات محضة لا صلة لها بالاستعمال اللغوى، حتى لينسبون إلى مثل عدة ومذ ومصطفى وشج وقاض ومستعل. وكأن جميع الألفاظ يمكن النسب إليها، دون ملاحظة أن النسب إنما يكون غالبًا إلى أب أو جد أو أسرة أو عشيرة أو قبيلة أو بلد أو قرية أو دولة أو شعب. لذلك كله ينبغى أن تلغى من النحو التعليمى قواعد النسب، ويكتفى فيه بعرض طائفة كبيرة من أمثلته المستعملة المألوفة وبعض أمثلته الشاذة الدائرة على الألسنة مثل النسبة إلى رب ربانى وإلى روح روحانى وإلى ناصرة (بلد المسيح) نصرانى وإلى صنعاء صنعانى وإلى بادية بدوى وإلى البحرين بحرانى وإلى الرىّ (بلدة بإيران) رازى وإلى الشتاء شِتَوِى.

المراجع :

المقتضب ١٣٣/٣ وما بعدها.
الهمع ١٥٤/٦ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٣٢٧/٢.
الصبان على الأشمونى ١٣١/٤ وما بعدها.

(جـ) تصور افتراضي وصيغ شديدة التعقيد

مع أن النحاة - وخاصة نحاة البصرة - استطاعوا أن يوجدوا للنحو قواعد مطردة كقواعد العلوم كانوا ما يزالون يُدْلون بافتراضات باحثين لها عن أمثلة و ربما صنعوا لها مثالا ليردوا استعمالا فصيحا أو ليضيفوا بجانب الاستعمال اللغوى الشائع استعمالات قد تفسده أو ليردِّدوا الصيغة بين نطقين، مما قد يحدث تشويشًا على وضع القواعد النحوية العامة، ونضرب لذلك بعض الأمثلة.

١ - ترك استعمال قرآنى لتصور افتراضى

لايجيز البصريون نصب اسم الفاعل للمفعول به إذا كان زمنه ماضيا، فلايقال : «زيد ضارب عمرًا أمس» بل يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله فى المعنى فيقال «زيد ضارب عمرٍو أمس» وينقض قاعدتهم قوله جَلَّ شأنه فى سورة الكهف : ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوَصيد﴾، أى عتبة الغار الذى أماتهم الله فيه ثم أحياهم منذ مئات السنين. و(باسط) هنا اسم فاعل بمعنى الماضى و(ذراعيه) مفعوله. ولكن النحاة - وأقصد نحاة البصرة - تأولوا استخدام اسم الفاعل فى الآية على أنه لحكاية الحال، لما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل ينبغى أن يضاف إلى مفعوله إذا كان بمعنى الماضى ولا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أوالاستقبال مثل المضارع أوبعبارة أخرى : لايليه مفعول به إلا إذا أشبه المضارع فى زمنه، أما إذا أشبه الماضى فى زمنه كما فى الآية الكريمة فإنه يضاف إلى مفعوله. وكان ينبغى أن يبطلوا قاعدتهم ويجعلوا من حق اسم الفاعل بمعنى الماضى أن يليه مفعول منصوب له كما فى هذه الآية وفى آية سورة البقرة : ﴿وإذ قتلتم نَفْسًا فادّارأتْم فيها والله مخرجٌ ماكنتم تكتمون﴾ بتنوين مخرج وزمنها ماض بدليل ماقبلها فى الآية وماحكت عن بنى إسرائيل من قتلهم شخصا أخذ كل منهم يتهم صاحبه بقتله. ومن أجل ذلك أبطل الأخفش البصرى تلميذ سيبويه والكسائى إمام مدرسة النحو الكوفية هذه القاعدة، وقالا : إن اسم الفاعل يعمل مطلقًا، فيليه مفعول به، وقد يضاف إليه كما فى قوه عز شأنه : ﴿هَدْيا بالغَ الكعبة -

إنك جامعُ الناس﴾. وهذه القاعدة من قواعد النحو التى وضعتها المدرسة البصرية ينبغى أن تلغى فى النحو التعليمى ويوضع مكانها أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً به سواء كان زمنه ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً، وقد يضاف إليه.

المراجع :

سيبويه ٨٢/١ المقتضب ١٤٨/٤ وما بعدها. المغنى ص ٧٧٠.
الهمع ٨١/٥. الصبان على الأشمونى ٢١٨/٢.

٢ - إعمال المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام

يكثر فى الاستعمال اللغوى أن يضاف المصدر إلى فاعله ويليهما مفعول به منصوب مثل قوله تعالى : ﴿كذكركم آباءَكم﴾ ومثل : «أعجبنى إكرامك خالدا» وقد يضاف إلى المفعول مع حذف الفاعل مثل : (لا يسأم الانسان من دعاء الخير) أى من دعائه الخير، وقد يذكر الفاعل مثل : ﴿ولله على الناس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ فحج مضاف إلى البيت وفاعله «مَنْ» وأنكر ذلك المبرد وقال : إن «مَنْ» فى موضع خفض بدل من (الناس) قبلها. وإذن يكون الشائع فى الاستعمال اللغوى أن المصدر قد يضاف إلى فاعله ويليهما مفعوله منصوبا أو يحذف فاعله ويضاف إلى مفعوله كما فى المثالين القرآنيين الأولين.

ولم يقف النحاة عند هذه القاعدة العامة بل أضافوا إليها أن المصدر يعمل أيضًا منكرًا ومعرفًا بالألف واللام، أما عمله منكرًا فلم يجدو البصريون له إلا شاهدًا واحدا فى تقديرهم هو قوله تعالى : ﴿أوإطعامٌ فى يوم ذى مَسْغبة يتيمًا ذا مَقْربة﴾ بإعراب (يتيما) مفعول به لإطعام. وأنكر الكوفيون هذا الإعراب وأعربوا (يتيما) مفعول به لفعل محذوف، وكأنما تساءل - فى رأيهم - من سمع الجزء الأول من الآية : ﴿أو إطعامٌ فى يوم ذى مسغبة﴾ فقال : مَنْ يطعم الإنسانُ موضوع الحديث فى الآيات، فأجيب : (يتيما ذا مقربة) أى يطعم. وعادة لا يقال مثلا «أعجبتنى كتابةٌ زيدٌ مقالا» برفع «زيد» على الفاعلية ونصب «مقالا» على المفعولية، بل يقال قياسا على القاعدة السالفة العامة : «أعجبتنى كتابةُ زيدٍ مقالا».

وأما المصدر المعرف بالألف واللام فلم يجد له النحاة إلا شاهدين هما: «لحقت فلم أنكل عن الضرب مِسْمَعا» و«ضعيفُ النكايةِ أعداءَه». ومسمعا فى الشاهد الأول منصوبة بالضرب وهو موضع الشاهد، وردَّ ذلك بعض النحاة وقال إنها منصوبة بلحقت، وإذن لا تكون شاهدا لعمل المصدر المعرف بالألف واللام فى مفعول به. ويمكن فى الشاهد الثانى أن تكون «أعداءه» منصوبة بنزع الخافض، أى لأعدائه. وبذلك يسقط هذا الشاهد مثل سابقه ولا يعود هناك موجب للقاعدة. ومن قديم أنكرها كثيرون من النحاة والبغداديون من أمثال أبى على الفارسى وقوم من البصريين أمثال المبرد، فقد كان يأبى عمل المصدر المعرف بالألف واللام المفعولية فما وراءه لاستفحال الاسمية فيه كما يقول الرضى إذ التعريف بأل من خصائص الأسماء. وإذن تسقط هذه القاعدة، ولا تبقى سوى قاعدة واحدة هى القاعدة العامَّة الأولى التى تجرى فى الاستعمال وتشيع فى الألسنة.

المراجع:

سيبويه ٩٩/١.

راجع المقتضب ١٤/١ وما بعدها وتعليق المحقق.

الرضى على الكافية ١٨٣/٢

الهمع ٧١/٥.

الصبان على الأشمونى ٢١٢/٢.

٣ - إعراب التوابع حسب المحل

يقول المبرد فى المقتضب: إن التوابع يراعى فيها إما الإعراب على اللفظ وإما الإعراب على المحل، فمثل «ما جاءنى من أحد عاقلٍ» أنت فى «عاقل» بالخيار إن شئت جعلتها نعتًا مجرورًا مثل «أحد» منعوتها، وإن شئت جعلتها نعتا مرفوعًا لأن لفظة أحد مجرورة بمن الزائدة ومحلها الرفع فى المعنى؛ لأنها فاعل جاء. وطبِّق ذلك النحاة فى المواضع الآتية:

(ا) توابع اسم انَّ

يجوز النصب فى توابع اسم إن حسب اللفظ والرفع إتباعا لمحلها مع اسمها فإنه رفع، إذ حلاً معًا محلّ مبتدأ مرفوع. وقد جاءت فى القرآن الكريم آيتان يظن فيهما أنه عُطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر، وهما آية سورة المائدة: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ وآية سورة الأحزاب: ﴿إن الله وملائكتُه يصلون على النبى﴾ فى قراء من رفع كلمة: (وملائكته). ويرى سيبويه أن المعطوف فى الآية الأولى منوىّ التأخير، وبذلك يجعله مبتدأ لجملة مستقلة والخبر محذوف بدلالة خبر إن عليه. ورأى آخرون قياسا على رأى سيبويه أن المحذوف فى الآية الثانية هو خبر إن المدلول عليه بقوله عزّ شأنه: ﴿وملائكته يصلّون على النبى﴾ وهو تقديرا يصلى أى أن الله تعالى يصلى وملائكته يصلون على النبى. وبذلك يخلص سيبويه وبعض النحاة فى الآيتين الكريمتين من فكرة العطف على محل إن واسمها بالرفع لأنهم لا يسيغون فكرة الإتباع على المحل التى رأيناها عند المبرد. وكان يرى - كما ذكرنا - أن الكلمتين المعطوفتين فى الآيتين معطوفتان على محل إن واسمها أو على اسمها وحده لأنه فى الأصل كان مبتدأ، ورجّح الرأى الأول. وجمهور النحاة يأخذون برأى سيبويه ومن تابعه فى الآيتين غير أنهم يعودون فيجوّزون - مع المبرد - العطف على محل إن واسمها بالرفع بشرط استكمالها للخبر فى مثل: «إن زيدا قائم وعمرو» بينما سيبويه - كما قلنا - لا يجيز فى ذلك العطف بالرفع ويحتم دائما العطف بالنصب. وكذلك الحكم مع بقية التوابع لاسم إن عند المبرد، إذ يأخذ الحكم نفسه عنده «أَنَّ ولكنَّ» من أخوات إن، أما سيبويه فلا يجيز فى كل التوابع مع اسم إن وأخواتها إلا النصب تبعًا للفظ، وهو الرأى السليم الذى ينبغى أن لا يقرر سواه فى النحو التعليمى.

المراجع :

سيبويه ٢٨٥/١ .
المقتضب للمبرد ٢٨١/٣ و١١١/٤ وما بعدها.
المغنى ص ٥٢٧.
الهمع ٢٨٩/٥ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٢٢٦/١ وما بعدها.

(ب) توابع اسم «لا» النافية للجنس

يقول سيبويه : «اعلم أنك إذا وصفت المنفى [بلا] فإن شئت نوَّنت صفة المنفى وهو أكثر فى الكلام، وإن شئت لم تنوِّن، وذلك قولك لا غلامَ ظريفًا لك ولا غلامَ ظريفَ لك. فأما الذين نوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم و«لا» بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب فى هذا الموضع بمنزلته فى غير النفى. وأما الذين قالوا: «لا غلام ظريفَ لك» دون تنوين فإنهم «جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد». ومعنى ذلك أن سيبويه يجيز فى نعت اسم «لا» أن يكون مبنيًّا مثله على الفتح وكأنه رُكِّب معه تركيب خمسة عشر أو أن يكون منصوبًا منونًا، وقال : إن ذلك هو الأكثر. والإعرابان جميعًا يراعيان اللفظ فاسم لا مبنى على الفتح فإما أن يفتح الوصف مثله وكأنه أصبح مركبًا معه وإما أن ينصب مثل : «دعوته الرءوفَ الرحيمَ» بنصب الرءوف الرحيم نعتين للضمير المبنى. والنصب مطّرد فى غير اسم لا؛ ولذلك كان هو الأكثر فى الاستعمال مع اسم لا بحِسِّ سيبويه الدقيق. وتبعه المبرد يجيز الوجهين فى نعت لا النافية للجنس، ولم يلبث أن أجاز فى النعت وجها ثالثا هو الرفع مراعاة لمحل «لا» مع اسمها لأن محلهما الابتداء، فتقول : «لا غلام ظريفٌ لك» وعقَّب على ذلك بأن النعت على اللفظ أحسن. ونصَّ على أنه إذا عُطف على اسم لا النافية للجنس فى مثل : «لا رجلَ وغلاما عندك» لم يجز فى المعطوف البناء على الفتح؛ لأنه لم يعد مركبا مع موصوفه إذ انفصل عنه بالواو. ومعنى ذلك أنه يجوِّز فى المعطوف على اسم لا النصب والرفع فى مثل : «لا رجل وامرأةً فى الدار» بنصب امرأة أو رفعها مع

التنوين. وبالمثل لا يجوز البناء على الفتح للمؤكِّد اللفظى فى مثل: «لا ماءَ ماءً فى الإناء» بنصب ماء الثانية أو رفعها مع التنوين. ومثل المؤكد اللفظى والمعطوف البدل فى نحو: «لا أحد رجلا وامرأة فى الدار» بنصب لفظتى «رجلا وامرأة» أو رفعهما على البدلية.

ونخلص من ذلك إلى أن نعت اسم «لا» النافية للجنس يجوز فيه البناء على الفتح والنصب والتنوين فى رأى سيبويه، ويجوِّز معهما الرفع باعتبار محل لا مع اسمها فى رأى المبرد. أما بقية التوابع فلا يجوز فيها البناء على الفتح، ويجوِّز فيها النحاة مع المبرد الرفع على محل لا مع اسمها مثل: «لا غلامَ وزيدٌ فى الدار» و«لا أحدَ زيدٌ فى الدار» وهما صيغتان جلبهما النحاة للاستقصاء فى الأمثلة ولم ينطق العرب بهما ولا بكثير من أمثلة هذه التوابع.

وسيبويه لايجوِّز فى التوابع جميعا اعتبار محل المتبوع فى الإعراب مع لا فكل ماجوزه النحاة فى توابع اسم لا النافية للجنس من الرفع حين يكون معطوفًا أو مؤكدًا لفظيا أو بدلاً يمنعه سيبويه ولايجيز مذهبه فيها حينئذ سوى النصب مع التنوين، وهو مانرى تعميمه فى نعت اسم لا النافية للجنس، لأن بناءه وتركيبه مع موصوفه تركيب خمسة عشر يعد شذوذًا فى اللغة.

المراجع:

سيبويه ١/٣٤٩ وما بعدها.
المقتضب ٤/٣٦٧ وما بعدها.
ابن يعيش على المفصل ٢/١٠٨.
الهمع ٥/٢٨٦ وما بعدها.
الصبان على الأشمونى ٢/٩.

(جـ) توابع المضاف إليه المصدر

إذا كان المضاف إليه المصدر فاعلا فى المعنى مثل : «نَظْمُ زيدٍ الشاعر جيد» كان لك فى كلمة الشاعر، وهى نعت لزيد المضاف إلى المصدر أن تجرَّها مراعاة للفظ المنعوت زيد، ولك أن ترفعها مراعاة لمحله لأنه فاعل فى المعنى. وإذا كان المضاف إليه المصدر مفعولا به فى المعنى مثل : «إطعام البائس والمسكين واجب على كل مسلم مقتدر» كان لك فى المسكين أن تعطفها على البائس بالجر مراعاة للفظها، ولك أن تنصبها مراعاة لمحلها لأنها مفعول به فى المعنى. ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة أن ليس لك فى المثالين السابقين وما يشبههما إلا الجرّ مراعاة للفظ المنعوت سواء مع النعت والعطف كما فى المثالين أو مع التوكيد فى مثل : «قراءة المقالات جميعِها متعبة» أو مع البدل فى مثل «عمل صديقك زيد مرضى» بينما يجيز بعض النحاة نصب التوكيد فى المثال الأوّل لأن المقالات مفعول به فى المعنى ورفع البدل فى المثال الثانى لأن لفظة صديقك فاعل فى المعنى، وهو تكلف واضح. ولذلك كان ينبغى أن نعمم فى النحو مذهب سيبويه وأن ننطق النعت والعطف والتوكيد والبدل فى جميع التوابع لما يضاف إليه المصدر مجرورةً.

المراجع :

سيبويه ١/٩٨.
المغنى ص٥٢٨.
الهمع ٥/٢٩٣.
الصبان على الأشمونى ٢/٢١٦..

(د) توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول

إذا أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله مثل : «هل أنت مرسلُ زيدٍ وعمرو إلى خالد» جاز فى المعطوف وهو «عمرو» الجر على اللفظ أو مراعاة للفظ زيد، وجاز النصب فيقال «وعمرا» مراعاة لمحل زيد لأنه مفعول به فى المعنى. يقول المبرد : والجر عربى

جيد مثل النصب. ومنع سيبويه النصب لأنه يأبى فى التوابع جميعًا النظر فى نطقها أو بعبارة أخرى فى إعرابها إلى المحل كما مرَّ بنا. وإذا أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه أو كما يسمى نائب الفاعل مثل «زيد محمود المقاصد الحسنة» جاز فى النعت وهو الحسنة أن يكون مجرورًا مراعاة للفظ المقاصد المضاف إليها اسم المفعول «محمود»، وجاز أن ترفع فيقال: «زيدٌ محمود المقاصد الطيبةُ» مراعاة لمحل المقاصد لأنها نائب فاعل مرفوع فى المعنى لاسم المفعول «محمود»، كأنك قلت «زيد مقاصده الطيبة محمودة». ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة إلغاء إعراب توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول حسب محل المتبوع أو مراعاة له، فلا يجوز نصب المعطوف فى المثال الأول ولا رفع النعت فى المثال الثانى، بل يُجرَّان، وكذلك الشأن مع التوكيد والبدل.

المراجع:

سيبويه ٨٧/١.
المقتضب ١٥١/٤.
المغنى ص٥٢٨.
الهمع ٢٩٥/٥.
الصبان على الأشمونى ٢٢٣/٢.

(هـ) توابع المنادى

المنادى هو الاسم المستدعى بيا أو إحدى أخواتها الست، وهى الهمزة وآ وآى وأى وأيا وهيا مثل «يا زيد – أزيد – أيا زيد». والمنادى إما مفرد أو غير مفرد. والإفراد فى باب النداء يعنى أنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، أما المثنى والجمع فيعدان مفردين فى هذا الباب. والمضاف مثل: عبد الله وشبيهه الاسم العامل فيما بعده سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبَّهة مثل: «يا معلِّمًا تلاميذ الحىِّ – يا محمودًا أعماله – يا جميلا خلقُه». والنكرة فى هذا الباب قسمان: قسم مقصود أو متعين لأنه مخاطب مثل: «يا رجلُ» لمن تخاطبه، وقسم غير مقصود أو متعين يراد به أى شخص

مثل : «يا متكاسلا ذاكر – يا جاهلا تعلم – يا لاهيًا فكِّر فى مستقبلك».

والمنادى إذا كان علمًا أو نكرة متعينة مقصودة ضُمَّ آخره أو رفع دون تنوين مثل : يا زيدُ – يا خائفُ.

والمنادى إذا كان معرَّفًا بالألف واللام سبقته أيها أو اسم إشارى وضم آخره مثل : «يأيها الرجلُ – يا هذا الرجل».

وإذا كان المنادى لفظ الجلالة تذكر معه «يا» وقد تحذف ويعوَّض عنها بميم مشدَّدة مفتوحة مثل : «يا ألله – اللهم».

والمنادى إذا لم يكن علمًا ولا نكرة مقصودة نُصب آخره، وذلك إذا كان :

(ا) مضافًا مثل : «يا عبدَ الله».

(ب) نكرة غير مقصودة ولا متعينة مثل : «يا محسنا والِ إحسانك» لا تقصد شخصًا بعينه ومثل «ياغافلا والموت يطلبه».

(جـ) شبيهًا بالمضاف مثل : «يا مجيدًا عملَك – يا مرموقًا جُهْدُك – يا حسنًا تصرُّفك».

وبعد أن اتضحت لنا صور المنادى نسوق أحكام توابعه، وهل يراعى فيها لفظه إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة فيرفع التابع مثلهما أو ينصب لأن مثل : «يا زيد» فى مقام أدعو زيدا، فكأن المنادى مفعول به فى المعنى، وتلك هى الأحكام :

النعت : إذا كان التابع نعتًا مفردًا لمنادى مفرد مضموم : علم أو نكرة مقصودة جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى وجاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى إذ هو فى معنى المفعول به، فنقول : «يا زيد الطويلُ أو الطويلَ – يا رجلُ الظريفُ أو الظريفَ». واختار سيبويه فى إعراب هذا النعت وما يماثله الرفع مراعاة للفظ المنادى وأنه مضموم.

وإذا كان النعت لمنادى مفرد مضافًا فليس فيه إلّا النصب مثل : «يا زيد صديقَ عمرو» لأن النعت إذا حلَّ محل المنعوت نُصب فقلت : «يا صديقَ عمرو».

وإذا كان النعت لمنادى مضاف فليس فيه إلا النصب سواء أكان مفردًا أو مضافًا

مثل : «يا عبدَالله العاقلَ - يا عبدَالله صاحبَ خالد».

وإذا كان النعت لمنادى شبيهًا بالمضاف فحكمه حكم سابقه ليس فيه إلاّ النصب مثل : «يا مرموقًا جهدُك صاحبَ خالد».

التوكيد : حكمه حكم النعت، فتقول فى التوكيد للمنادى المفرد : «يا زيد نفسُك أو نفسَك - ويا طلابُ أجمعون أو أجمعين» بالرفع والنصب، وتقول للمنادى المضاف : «يا عبد الله نفسَك» نصبا لا غير.

للعطف : يحل المعطوف على الشىء محله، لذلك رأى بعض النحاة أن يعامل معاملة منادى مستقل، فتقول : «يا زيد وعمرو» رفعاً لعمرو فقط. وجوز الكوفيون فيه النصب مع المنادى المفرد المضموم كما فى المثال السابق، فيكون حكمه حكم النعت والتوكيد فتقول : «يا زيد وعمرا» كما فى الآية الكريمة : ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبالُ أوِّبِى معه والطيرَ﴾ بنصب الطير عطفًا على النكرة المقصودة جبالُ. وأغرب ماقيل فى نصب الطير أن الطير معطوفة على لفظة «فضلاً» فى الآية أو إنها مفعول معه. ويقول البصريون فى المعطوف : «يا زيدُ وعبدَ الله أقبلا»، و«يا عبدَ الله وزيدُ أقبلا» فالمعطوف عندهم دائمًا كأنه منادى مستقل.

البدل : يحل البدل محل المبدل منه، فيعامل معاملة المنادى المستقل يُضَمّ إذا كان مفردًا وينصب إذا كان مضافًا مثل : «يا أبا حسن علىُّ - ياعلىُّ أبا حسن».

ونحن إنما ذكرنا فى توابع المنادى أهم الآراء، وخاصة للمدرسة البصرية، وقد أوجب جمهور الكوفيين النصب مطلقًا لثلاث من توابع المنادى هى النعت والتوكيد والعطف، وجوَّز قوم فى البدل النصب مطلقًا أيضًا. وإذن يمكن أن تكون للباب قاعدة مطّردة هى النصب لتابع المنادى نعتاً وعطفاً وتوكيدًا وبدلاً. غير أنه ليست هناك حاجة حقيقية لعرض هذا الباب على الناشئة لسبب مهم، وهو أنه لا يجرى فى الاستعمال اللغوى العصرى الأدبى وبالمثل اليومى. ونفس الأمثلة التى جاءت منه فى الشعر القديم قليلة جدًا ولم يأت منه فى القرآن الكريم إلا مثال واحد هو المثال السابق، ولابأس من أن يقال للناشئة:إن المعطوف على المنادى قد ينصب إذا كان

معرفًا بالألف واللام كما فى الآية الكريمة، دون إعنات لهم بعرض صور هذا الباب التى صاغها النحاة بوحى من افتراضاتهم والتى لا تجرى فى الاستعمال اللغوى الأدبى الحديث.

المراجع :

سيبويه ١/٣٠٣ وما بعدها.
المقتضب ٤/٢٠٧ وما بعدها.
شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣ وما بعدها.
الرضى على الكافية ١/١١٩ وما بعدها.
الهمع ٥/٢٨١ وما بعدها.
التصريح على التوضيح ٢/١٧٣.
الصبان على الأشمونى ٣/١١٢ وما بعدها.



القسم الثالث

في استكمال النحو التعليمي لنواقص ضرورية



١

القواعد الأساسية للنطق السليم

أوّل نقص نلاحظه فى النحو التعليمى هو أن كتب الناشئة تخلو من قواعد النطق الصحيح لمخارج الحروف فى العربية وصفاتها فى الحركات والتشديد والتنوين، ومن بيان الفروق بين حروف اللين وحروف المد، وبين همزتى القطع والوصل ومواضعهما فى الكلمات أسماء وأفعالا، والفروق بين أل القمرية والشمسية، وإدغام الحروف المتماثلة وما قد يدخلها من إبدال. وكان النحاة السابقون لا يعرضون لذلك لأن الناشئة كانت تتعلمه مع حفظها للقرآن الكريم وأخذها بقواعد تلاوته وتجويده، بل لقد وضع علماء القراءات لها فى ذلك علم التجويد المعروف، مما جعل النحاة السابقين يستغنون عن بيان قواعد النطق السديد لكلم العربية وحروفها وحركاتها اكتفاءً بوقوف الناشئة على ذلك خلال حفظها للقرآن الكريم. غير أن الناشئة الآن لا تبدأ حياتها العلمية بحفظ الذكر الحكيم كما كان الشأن فى القديم، وبالتالى لا يوضع تحت أبصارها شىء مما يتصل بالنطق القويم للعربية، فلا هى تميّز بدقّة بين مخارج الحروف المتقاربة مثل الطاء المجهورة والتاء المهموسة ومثل القاف المجهورة والكاف المهموسة ومثل الغين والذال ممّا له دوىّ واللام والراء والميم ممّا لا دوىّ له، ولا هى تميز بين حروف اللين فى مثل: «دَوْر - دَيْن» وحروف المدّ أو حروف العلة الممدودة فى مثل: «قال - يقول - يميل».

والطامة الكبرى أن الناشئة أصبحت لا تعرف الفرق بين همزتى الوصل والقطع فى الأسماء والأفعال، فمثل: «ابن - اثنان» تنطقهما بهمزتى قطع وهمزتهما همزة وصل، ومثل: «اكتبْ - اكتتب اكتتابا - انتصر انتصارا» كل ذلك تنطقه الناشئة بهمزة قطع وهمزته همزة وصل. وأصبح من الصعب أن تميز الناشئة بين أل القمرية وأل الشمسية وكيف أنهما يقتسمان الحروف الهجائية التالية، فإن لم تدغم لام أل فى الحرف التالى لها كانت القمرية مثل: «الأهل - الجمل - الحجر - العلم» وإن أدغمت أل فيما بعدها

كانت الشمسية مثل : « الدنيا - الزهر - الصبر - الظل ». ويشيع على ألسنة كثير من المتفاصحين خاصة إظهار أل الشمسية فى مثل : « الشوق - النغمة » وهو خطأ نشأ من أنهم لم ينبَّهوا فى تعليمهم إلى أن الأسماء حين تعرَّف بالألف واللام تتوزَّعها أل الشمسية والقمرية.

ومما ينبغى وقوف الناشئة عليه إدغام الحروف المتماثلة والمتقاربة مثل إدغام الدال فى أختها فى قولك : « قد دعاه » وإدغام الدال فى التاء لاتحاد مخرجهما كقولك : « قد ترقى » وإدغام الدال فى الظاء مثل : « قد ظلم ». وأيضا ينبغى أن تقف الناشئة على صور الإبدال فى النطق أو بعضها على الأقل كإبدال النون ميما فى مثل : « منبر - من بعد » وإبدال الضاد طاء فى مثل « نهضت ».

وكل ما ذكرت حتى الآن أشياء قد تبدو يسيرة، ولكنها بعيدة الأثر فى النطق بالعربية نطقا صحيحا قويما. ولا أرتاب فى أن عدم تعليمها للناشئة هو السبب الحقيقى فى أننا حين نستمع إلى شاب لا نكاد نفهم كلامه ولا ما يريد أن يقول، لأنه يمضغ الكلام وحروفه مضغا، وكأن عوامل التعرية التى تصيب الطبيعة بما تُحْدث فيها من تحاتٍّ ومن تساقطٍ حدثَ ما يماثله فى الكلام على ألسنة الشباب، فسقطت بعض حروف الكلام وأجزائه بحيث أصبح لا يكاد يفهم المراد منه حين سماعه من بعض الشباب. ولا علاج لذلك إلا بجلب بعض قواعد النطق السليم من علم التجويد كما صنعت فى مقدمة القسم الصرفى الأول فى كتاب « تجديد النحو » رجاء الانتفاع بتلك القواعد فى تقويم ألسنة الناشئة حتى تحسن أداء الكلم فى العربية. وحتى تختفى من ألسنتها ظاهرة مضغ الكلام وما يداخله فى بعض جوانبه من تحاتٍّ.

٢

جداول تصريف الفعل الثلاثى مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد

معروف أن ضمائر الرفع المتصلة قسمان : مستترة وبارزة، والمستترة قسمان : جائزة الاستتار مع الملضى والمضارع فى حالة الغيبة للمفرد والمفردة فى مثل : «غاب – غابت – يغيب – تغيب» وواجبة الاستتار مع المضارع للمتكلم أو المتكلمة أو المتكلمين أو المتكلمات مثل : «أغيب – نغيب» وكذلك للمخاطب المفرد مثل : «تكتب». والبارزة من ضمائر الرفع المتصلة ستة : «التاء» مع الماضى مرفوعة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و«نا» مع الماضى للمتكلم المعظم نفسه وللمثنى وللجمع ذكورا وإناثا و«الياء» للمخاطبة فى المضارع والأمر. والألف للمثنى مثل : «قاما – يقومان – قوما» و«الواو» لجمع الذكور مثل : قاموا – يقومون – قوموا» والنون المفتوحة لجمع الإناث مثل : قُمْنَ – يقمن – قُمْنَ». ويختلف الفعل الثلاثى باختلاف بنائه فى تصريفه مع الضمائر، إذ هو إمّا سالم جميع حروفه صحيحة وليس بينها حرف من حروف العلة مثل «كتب» وإمّا مهموز فى أوّله أو فى ثانيه أو فى ثالثه مثل : «أمر – دأب – ملأ». والمهموز كالسالم فى اتصاله بالضمائر إلاّ أن يكون مهموز الوسط مثل : «سأل» فقد تسهل الهمزة وتقلب ألفا ويكون حكمه حينئذ حكم الأجوف. وإمّا مضعف وهو كالسالم إلا ما يحدث فيه من فكّ الإدغام وعدم فكّه تارة أخرى. وإمّا مثال وهو ما أوله حرف علة مثل : «وعد». وإما أجوف وهو ما ثانيه حرف علّة مثل : «قال». وإما ناقص وهو ما ثالثه حرف علة مثل : رمى.

وتصريف الفعل الثلاثى بصوره السالفة مع ضمائر الرفع المتصلة بالغ التعقيد إذ يختلف من صورة إلى أخرى، فالفعل الثلاثى السالم إذا كان ماضيًا بُنى على الفتح مع الغائب والغائبة إفرادا وتثنية وضُمَّ مع واو الجماعة ويبنى على السكون مع المتكلم

والمتكلمة والمخاطب والمخاطبة إفرادًا وتثنية وجمعًا وكذلك مع جمع الغائبة. وإذا كان مضارعًا بُنى على السكون مع نون النسوة فى حالتى الجمع للمخاطبات والغائبات وأعرب فى بقية الصيغ إمّا بالضمة فى مثل: «أكتبُ» وبثبوت النون فى الأفعال الخمسة فى مثل: «تكتبان». وإذا كان أمرًا بُنى على ما يجزم به مضارعه. والفعل المهموز حكمه فى ذلك حكم السالم، وكذلك المضعَّف إلّا أن حرفيه الثانى والثالث المدغمان فى مثل: «ردَّ» قد يظل إدغامهما وقد يفكّ. والإدغام واجب إذا كان الضمير مستترًا جوازا أو وجوبًا أو كان بارزًا ساكنًا سواء أكان الفعل ماضيا أم مضارعا أم أمرا. ويُفَكّ الإدغام إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك، ويجوز الإدغام وفكّه فى المضارع المجزوم بالسكون وكذلك فى مثيله من الأمر مثل: «لم ترد - لم تَرْدُدْ - رُدَّ - ارْدُدْ». والفعل المثال تصريفه مماثل لتصريف الفعل السالم إلّا أن حرفه الأوّل يحذف فى المضارع والأمر مثل: «وهب - يهب - هبْ».

وتصريف الفعل الأجوف مع ضمائر الرفع المتصلة يختلف باختلاف صوره، وهى ثلاث: «قال» ومضارعها يقول، و«خاف» ومضارعها يخاف، و«مال» ومضارعها يميل. والفعل الأجوف الأوّل: «قال» يظل محافظا على ضمته فى جميع تصاريفه مضارعًا أو أمرًا مع بقاء الواو أوحذفها، وكذلك حين تحذف ألفه فى الماضى مع المتكلم والمخاطب إفرادا وتثنية وجمعا ذكورا وإناثا وكذلك مع جمع الغائبة. والفعل الأجوف الثانى: «خاف» يحافظ على الفتحة فى تصاريف المضارع والأمر سواء بقيت مع الألف أو حُذفت، وإذا اتصل الماضى بضمير رفع متحرك قلبت الفتحة كسرة. وأما الفعل الأجوف الثالث: «مال» فإنه يحافظ على كسر أوّله مع المضارع والأمر، وكذلك فى الماضى إذا اتصل بضمير رفع متحرك.

وتصريف الفعل الناقص مع ضمائر الرفع المتصلة قد يكون أكثر تعقيدًا من كل ما سبق، لأن له أربع صور، فقد يُضَمّ حرفه الثانى فى المضارع وتتحول ألفه واوًا مثل: «دعا يدعو». وقد يكسر حرفه الثانى فى المضارع وتقلب ألفه ياء مثل: «رمى يرمى». وقد تبقى فتحته وألفه فى المضارع مثل: «رَعَى يَرْعَى». وقد يكون فى الماضى يائيا وتتحوّل ياؤه فى المضارع ألفا مثل: «بَقِىَ يَبْقَى». ويلاحظ فى تصاريف

هذه الصور الأربع أن حرف العلة يحذف فى أكثر صيغها الماضية ما عدا رضى فإنه يبقى بها مع تاء التأنيث. وتظل فى هذه الصيغ حركة الحرف السابق لحرف العلّة مفتوحة فى «دعا - رمى - رعى» وتضم مع «بَقِىَ» فى صيغة الغائبين فيقال: «بقوا» وتحتفظ «دعا» بالواو فى تصاريفها مع الماضى المتصل بضمير الرفع المتحرك وكذلك مع المضارع وتحذف فيه مع ياء المخاطبة وجماعة الذكور. ومثل دعا فى ذلك كله: «رمى». أما رَعَى فتقلب ألفها ياء مع الماضى المتصْل بضمير الرفع المتحرك ومع المضارع المثنى. وفى كل صيغ المضارع يظل الحرف السابق للألف فى مثل «أسعى» و«أرضى» مفتوحًا إشارة إليها. والأمر فى كل الصور يُبْنَى على ما يجزم به مضارعه.

وإنما وضعتُ كل هذه القواعد لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة لأدلّ بوضوح على أنها تبلغ من العسر والتعقيد ما يجعلها تستعصى على الناشئة فهمًا واستيعابًا إلاّ أن تُصْنَعَ لها جداول تطبيقية تجسِّمها لهم، وتجعل فهمها والبصر بها مذلَّلا ميسَّرًا. وأكثر اللغات شبهًا بعربيتنا فى صعوبة تصريف الفعل مع الضمائر اللغة الفرنسية، ونحوها لا يعرض هذا التصريف على الناشئة فى قواعد نظرية إنما يعرضه فى جداول واضحة، تيسِّر لهم استخدامه وتجعل إدراكهم له قريب المنال، وسرعان ما يدركونه ويستخدمونه استخدامًا سليما صحيحا. وهو ما يجعلنى ألحّ بقوّة على وضع جداول لتصريف الفعل الثلاثى مع ضمائر الرفع المتصلة حتى تستوعب الناشئة صوره وصيغه وتتمثلها تمثلاً دقيقًا. وبالمثل ينبغي أن توضع جداول مماثلة لتصريف الفعل المضارع وفعل الأمر مع نون التوكيد، حتى تستبين للناشئة قواعدها وأمثلتها. وقد ضمنت كتاب «تجديد النحو» هذه الجداول جميعًا.

٣
فى أقسام الاسم وتصاريفه

لا يُغْنى فى تعليم الناشئة العناية الكافية بالحديث عن التأنيث للاسم وعلاماته واستعمالاتها المختلفة الكثيرة، ولا بالحديث عن نون المثنى والجمع وعلاقتها بالتنوين فى المفرد ومقارنتها بنون الأفعال الخمسة فى المضارع، ولا ببيان الاتساع فى استخدام جمع المؤنث السالم وكذلك استعمال المصدر الصناعى، والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى. وظل المضاف كما ظلت التوابع تدرس فى باب الجملة وهما حريّان بأن يعرضا فى باب الاسم المفرد لا الجملة. ونوضح ذلك فى السطور التالية

(ا) علامات التأنيث فى الاسم - تاء التأنيث اللفظى

معروف أن علامات التأنيث فى الاسم ثلاث، هى التاء والألف المقصورة والألف الممدودة، وهى تميز المؤنث من المذكر، وأكثرها استخدامًا لذلك التاء كما فى : «امرؤ امرأة - فتى فتاة» وخاصة فى الصفات مثل : «طالب طالبة - شاعر شاعرة». غير أن اللغة استخدمت هذه التاء أحيانا فى غير المؤنث، وفيما يسمى بالمؤنث اللفظى ويحسن أن تعرف الناشئة ذلك وأن له مواضع واستعمالات معينة على هذا النمط.

أوّلاً : مع بعض الأسماء المذكّرة مثل : «حمزة - طلحة» وتأخذ حكم المؤنث فى جمعه وإعرابه.

ثانيا : للدلالة على الذم الشديد مثل «إمّعة» أى تافه لا رأى له، ويجمع على إمعات ويوصف به الرجل والمرأة.

ثالثا : للدلالة على المبالغة فى المدح مثل : «علاّمة - نسّابة - راوية» ويوصف بكل ذلك الرجل والمرأة.

رابعا: للدلالة على الوحدة مثل: «حمامة» وهى تطلق على الذكر والأنثى.

خامسا: للدلالة على الكثرة أو الطائفة مثل: «شافعية - مالكية - صوفية - معتزلة - شاذلية - سنيَّة».

سادسا: عوض عن محذوف فى الكلمة مثل «شفة» فالتاء فيها عوض عن واو، بدليل أنها تظهر فى النسب إليها فيقال شفوى، ومثلها «سنة» يقال فى نسبها «سنوى» وتجمع على سنوات. ويكثر ذلك فى المصادر مثل: «عدة» أصلها وعد، حذفت منها الواو وعوضت عنها التاء ومثل «إقامة» أصلها إقوام حذفت منها الواو وعوضت عنها التاء، ومثلهما تنمية ولذلك ينسب إليها تنمويّ وعلى شاكلتها تربية وتربوى.

سابعا: تلحق ببعض الجموع مثل: «فِتْية - أودية - حجارة - أساتذة - طلبة».

وكل ذلك ضرورى أن يعرض فى النحو التعليمى حتى تتضح استعمالات التاء فى غير التأنيث الحقيقى.

وعادة أمثلة الألف المقصورة لا تتعدى غالبا نحو: «كُبْرَى - فُضْلَى» وينبغى أن يتوسَّع لها فى التمثيل بالأسماء مثل: بَرَدَى نهر دمشق وبالمصادر مثل: «نَجْوَى - ذِكْرى» وبالجموع مثل: «جرحى - سكارى». وبالمثل أمثلة الممدود ينبغى الاتساع فى التمثيل لها وخاصة مثل: «رُحَماء - كُرَماء - ظُرَفاء» ومثل: «أنبياء - أذكياء - أربعاء».

ويحسن أن يشار إلى الأسماء التى لم تفرق اللغة فيها بين الذكورة والأنوثة، ومن أهمها: أرنب - صقر - عقاب - نسر - ضبع - فرس - أفعى - حية - عنكبوت». وينبغى أن تذكر بعض المؤنثات المعنوية الدائرة فى الألسنة مثل: «شمس - نار - بئر - عصا - دار - فأس - كأس - جهنم - حرب» كما يذكر أن المتعدد فى جوارح الإنسان وأعضائه من المؤنث المعنوى مثل: «عين - أذن - يد - قدم - ساق».

(ب) نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة

معروف أن نون المثنى المكسورة ونون جمع المذكر السالم المفتوحة بدل من التنوين فى

المفرد، ويدلّ على ذلك دليلاً بيّنًا أن المفرد ينوّن فى مثل : «مؤرخ» وإذا أضيفت كلمة مؤرخ إلى مصر مثلاً فقيل «مؤرخُ مصر» حذف التنوين فى الإضافة، وبالمثل نون المثنى والجمع حين يضافان كقولك : «مؤرخا مصر - مؤرخو مصر». وتختلف هاتان النونان عن نون الأفعال المضارعة الخمسة، وهى : تعلمان للمخاطبين والمخاطبتين - تعلمان للغائبتين - تعلمون للمخاطبين - يعلمون للغائبين - تعلمين للمخاطبة» فالنون فى كل هذه الأفعال ليست كنون المثنى وجمع المذكر السالم بدلاً من تنوين، إذ الفعل لا ينوَّن وإنما هى علامة رفعه؛ ولذلك نقول فى إعراب مثل : «يعلمون» إنها فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل. والدليل القاطع على أن هذه النون علامة رفع المضارع أنها تحذف حين ينصب أو يجزم فى مثل : «لن يعلما - لم يعلموا».

وينبغى أن يشار فى النحو التعليمى إلى أنه توضع ألف بعد حذف النون فى الأفعال الخمسة لناصب أو جازم مثل : «لم يعلموا - لم تعلموا». تفرقة بين هذه النون ونون جمع المذكر السالم حين تحذف فى مثل : «محررو الصحيفة - منظمو الحفل». وقاسوا على واو المضارع فى زيادة ألف بعدها فى حالتى النصب والجزم الفعل الماضى فى مثل : «كتبوا» وفعل الأمر فى مثل : «اكتبوا».

(جـ) استخدام جمع المؤنث السالم

الأصل فى جمع المؤنث السالم أنه جمع للكلمة المؤنثة بالتاء اسمًا أو صفة بإضافة ألف وتاء مرفوعة فى حالة الرفع ومكسورة فى حالتى النصب والجرّ مثل : «زينبات - مؤمنات». ويدخل فى ذلك المؤنث اللفظى مثل حمزة، إمعة، نسَّابة، حمامة، سنة، فيقال : حمزات - إمعات - نسَّابات - حمامات - سنوات - وكذلك ما ختم بألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل : «نجوى - صحراء». ويتسع جمع المؤنث السالم فيشمل :

المصدر من الفعل الرباعى وما زاد عليه مثل : إعلام وإعلامات - احتفال واحتفالات - استغفار واستغفارات.

كل خماسى مذكر سالم لم يرد فيه جمع تكسير مثل : «حمَّام وحمامات - إصطبل

وإصطبلات - سجل وسجلّات».

الأسماء المعربة المتصلة بالحضارات الأجنبية مثل: «تليفون وتليفونات - تليفزيون وتليفزيونات».

الأسماء المعربة المتصلة بالاصطلاحات العلمية مثل: «الفِلزّ والفلزات - الكربون والكربونات».

وقد يجمع عليه جمع التكسير للتعظيم مثل: رجال ورجالات - بيوت وبيوتات. وكل ذلك ينبغى أن يتضمنه النحو التعليمى، كما ينبغى أن يُعْرف أن لفظة أم تجمع على أمهات.

(د) اسم الجمع - اسم الجنس الجمعى

اسم الجمع ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه مثل: «قوم - أمة - شعب - جيل».

وهو يماثل الجمع فى دلالته على الجماعة، ويماثل المفرد فى أنه يثنى ويجمع فيقال: «قومان أقوام - أمتان أمم - شعبان شعوب - جيلان أجيال».

واسم الجنس الجمعى له مفرد يميَّز منه إمّا بالتاء مثل: «شجرة شجر - ورقة ورق» وإما بالياء مثل: «تركىّ ترك - ألمانى ألمان - رومى روم». ويجمع اسم الجنس الجمعى فتقول: «أشجار - أوراق - أتراك - أروام». وينبغى أن يذكر هذان النوعان الدالان على الجماعة بجانب جمع التكسير فى تعليم الناشئة.

(هـ) المصدر الصناعى

يتكون المصدر الصناعى بإضافة ياء النسب المشدّدة إلى الكلمة مع تاء التأنيث مثل: «حريَّة - ديمقراطية - اشتراكية - رأسمالية - إباحية - إنسانية». ويكثر استخدامه فى المصطلحات العلمية مثل: «الجاذبية - التذبذبية - العنكبوتية - المغناطيسية - الحيوية - القطبية». ولذلك ينبغى أن يذكر فى النحو التعليمى.

(و) المضاف - غير المضاف

الاسم إما مضاف وإما غير مضاف وهو الأكثر مثل : «زيد - عمرو - جامعة - مدرسة - كتاب». والمضاف يتلوه دائما اسم مجرور يسمى مضاف إليه مثل : «دار زيد - ثوب صوف - صلاة الفجر» والإضافة إما على معنى اللام كما فى المثال الأول أى «دار لزيد» وإما على معنى من كما فى المثال الثانى أى «ثوب من صوف» وإما على معنى فى كما فى المثال الثالث أى «صلاة فى الفجر». والمعنى الأوّل هو الأصل وهو أكثر من المعنيين الثانى والثالث دورانا فى باب المضاف مثل : «محاضرة أستاذ - كتاب طالب».

وواضح أن المضاف يحتاج دائما إلى مضاف إليه، فهو كلمة غير مستقلة إذ لابدّ أن تتبعها كلمة توضح معناها والمراد منها تتمة لها وإكمالاً. وهو مع تتمته أو تكملته لا يزال مفردًا، غير أن كتب النحو التعليمى لا تضعه بين المفردات بل تضعه بين الجمل كما صنع ابن مالك ومن تبعه من النحاة، مما يحدث ضربًا من التشويش على الناشئة، إذ يظنون أنه مع المضاف إليه تركيب تام، وهو فى الواقع لا يزال مفردًا رغم إضافته، ويحتاج إلى ما يكمل جملته من خبر أو فعل مثل : «كتاب عمرو نافع - كتاب عمرو ينفع الطلاب». ولذلك يحسن أن يوضع هذا الباب : باب المضاف أو الإضافة بين أبواب الاسم المفرد وتصاريفه وأقسامه حتى لا تضطرب الناشئة إزاءه وحتى لا يظن بعضهم أنه يكوِّن مع المضاف إليه جملة أو شبه جملة.

وينبغى بجانب ذلك أن يعرض فى باب المضاف بالنحو الميسَّر الكلمات التى تتداول مضافة دائما، أو على الأقل أشهرها مثل : «كل - بعض - جميع - قصارى - مثل - غير - أى - نحو - حسب - آل - كلا وكلتا مضافين إلى معرفة مثل : «كلا الأخوين - كلتا الجنّتين». وبجانب هذه الأسماء ظروف تضاف دائما مثل : عند وظروف الجهات الست مثل : «فوق - تحت - أمام - وراء - يمين - شمال» وكذلك مفعولات مطلقة مثل : «لبَّيك - سبحان الله». وبعرض ذلك كله تتضح استعمالات المضاف فى اللغة. وكل ماتقدم فى المضاف أخذ به كتاب تجديد النحو.

(ز) المتبوع - التابع

معروف أن الاسم ينقسم إلى متبوع وتابع يصفه أو يعيِّنه أو يوضحه، والتوابع أربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل. والنعت وصف للمنعوت يتمِّمه أو يكمله بحيث لا يتضح معناه بدونه مثل : «عمرو الشاعر» فعمرو لا يتضح فى ذهن سامعٍ شخصُه بدون وصفه بالشاعر، وكأن كلمة الشاعر لا تتجزأ من مدلول عمرو ومعناه»؛ ولذلك كان النعت يتبع منعوته فى جميع صفاته تعريفًا وتنكيرًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادا وتثنية وجمعا وإعرابا أيضا فإن رُفع المنعوت رفع معه النعت، وبالمثل فى حالتى النصب والجرّ. والنعت بذلك كله لا يخرج منعوته عن حالة إفراده، بل إنه يشخِّص هذا الإفراد ويتممه إذ بدونه - كما قلنا - لا يتضح المنعوت ولا يتبين السامع صورته وشخصه، فهو لا يزال مفردًا، وكل ما هناك أن فرديته اكتملت للسامع. وبالمثل بقية التوابع فالمعطوف فى مثل : «جاء زيد وعمرو» متمم لزيد؛ ولذلك يأخذ حكمه الإعرابى رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومثله التوكيد اللفظى فى قولك : «أنت أنت قلت» والتوكيد المعنوى فى قولك : «أنت نفسُك قلت» فالتابع هنا إنما هو توكيد للمتبوع وأنه هو هو. وبنفس الشاكلة البدل فى مثل : «المحاضر زيد فى المكتبة - الدكتور عمرو فى المحاضرة - نعم الشاعر خالد». فزيد هو المحاضر وعمرو هو الدكتور وخالد هو الشاعر.

ويتضح من ذلك أن التوابع جميعا أجزاء متممة لمتبوعاتها وأن متبوعاتها لا تزال مفردة أو كالمفردة. غير أن كتب النحو التعليمى لا تعرض التوابع بين أبواب الاسم المفرد بل تضعها بين أبواب الجمل تبعًا لابن مالك ومن تبعه من النحاة، وفى رأينا أن ذلك يُحْدث فى نفوس الناشئة ضربًا من التشويش إذ يظن بعضهم أن المتبوع وتابعه يكونان جملة، والمتبوع فى الحقيقة لا يزال مفردًا رغم إلحاقه بتابع، إذ هو متمم له. ولذلك أرى أن يوضع هذا الباب أو هذا المبحث بين مباحث الاسم المفرد وأقسامه وتصاريفه. وبذلك أخذ كتاب «تجديد النحو»

وعادة لايُعْنَى ببيان حكم النعت لجمع ما لا يعقل فى الكون والطبيعة والأشياء وأن

هذا النعت دائما مفرد مؤنث مثل : «سحب متراكمة - أشجار ملتفة - رياض ناضرة - كراسى مصفوفة - خيام منصوبة - أسود متوحشة - غنم راعية - مياه سائغة - كتب مفيدة - شوارع فسيحة - دور واسعة». ومعروف أن مالايعقل إنما يجمع جمع تكسير كهذه الجموع. وأمثلة القاعدة تدور كثيرا فى الكتب، وينبغى أن يعرَّف بها تعريفًا بيِّنًا.

وينبغى أيضا أن يذكر فى عَرْض باب التوكيد المعنوى أن «كلا وكلتا» إنما يكونان مؤكِّدين إذا وليا كلمة سابقة تأكيدًا لها مثل : «نجح الطالبان كلاهما - قطفت الزهرتين كلتيهما». أما إذا تصدرا جملة أو بعبارة أخرى جاءا فى أولها فإن ألفهما تلزمهما كما تلزم المقصور، ولا يضافان حينئذ إلى ضمير بل يضافان إلى اسم ظاهر مثل : «كلا الكتابين قيمان أو قيم - كلتا الزهرتين جميلتان أو جميلة» فالخبر إما أن يفرد مراعاة للفظ كلا وكلتا وإما أن يثنى مراعاة لما أضيفا إليه.

٤

استكمال القواعد فى المرفوعات

(ا) المبتدأ والخبر

١ - حكم الخبر لما لايعقل حكم النعت

ينبغى أن تذكر فى باب المبتدأ والخبر قواعد ضرورية، منها : أن الخبر لجمع ما لا يعقل فى الكون والطبيعة والأشياء حكمه حكم النعت، كما مر آنفا وهو أنه دائما يكون مثله مفردًا مؤنثا، مثل : «النجوم ساطعة - الثمار ناضجة - المياه غزيرة - الشوارع ضيقة - الكتب كثيرة». وبالمثل الفعل حين يكون خبرًا يحمل ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، فيقال : «النجوم سطعت - الثمار نضجت - المياه غزرت - الشوارع ضاقت - الكتب كثرت». ومثل الفعل الماضى فى ذلك كله المضارعُ مثل : «النجوم تسطع - الثمار تنضج» إلى غير ذلك مما يماثله.

٢ - معاملة خبر جمع التكسير لما يعقل نفس معاملته مع ما لايعقل

ومن هذه القواعد الضرورية فى باب المبتدأ والخبر أن الأصل فى خبر جمع التكسير لمن يعقل أن يجمع مثله، فيقال : «الطلاب موجودون - القضاة عدول - الفواطم حاضرات». ويجوز أن يعامل خبر جمع التكسير لمن يعقل معاملة خبر جمع التكسير لما لا يعقل فيكون مثله مفردا مؤنثا فيقال : «الطلاب موجودة - القضاة عادلة - الفواطم حاضرة».

٣ - الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم وجملته الخبرية

ومن هذه القواعد أيضا أن المبتدأ إذا كان اسما مفيدا للعموم مثل : «الذى - كل - مَنْ» وكان خبره جملة جاز أن تكون الفاء رابطة بينها وبين المبتدأ مثل : «الذى يتقن عمله فجزاؤه مؤكد» فالذى مبتدأ وجملة يتقن عمله صلته، والخبر جملة «جزاؤه

مؤكد» والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ. ومثل «كل مجتهد فله نصيبه» فكل مبتدأ وجملة «له نصيبه» الخبر، والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ. ونجد واوا بمعنى مع تسمى واو المصاحبة عاطفة اسما على مبتدأ فى مثل: «كل عامل وعمله - كل رجل وجهده» وعاميتنا تكثر من هذه الصيغة مثل: «كل فولة ولها كيال - كل شخص وله يوم». وواضح أن ما بعد الواو فى الجملتين الأوليين مفرد، ويقول النحاة إن الخبر فيهما محذوف وتقديره مقترنان. أما ما بعد الواو فى العبارتين العاميتين فجملة، والعامية بذلك تحل الواو فى صيغتهما محل الفاء فى الربط بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية.

(ب) قاعدة لا النافية للوحدة والمكررة

ينبغى أن نذكر بجانب لا النافية للجنس «لا النافية للوحدة» فى مثل: «لا عملٌ عندى بل أعمال» فأنت قد نفيت العمل الواحد دون الأعمال مجموعة، و«عمل» فى المثال مبتدأ مرفوع و«عندى» ظرف خبر، و«بل» حرف عطف وأعمال معطوفه على عمل. وتكرَّر لا وتسمى «لا المؤكدة» مع الجملة الاسمية فى مثل: «لا زيد عندى ولا عمرو - ولا زيد قائم ولا قاعد» وأيضا مع الفعل الماضى فى مثل: «زيد لا قام ولا قعد». ولا المكررة دائما - كما فى الأمثلة - يكون بعدها فى الجملة الاسمية وقبلها فى الجملة الفعلية اسم معرفة وهو مبتدأ بعده الخبر، بينما التالى للا النافية للوحدة اسم مرفوع وهو أيضا مبتدأ كما مرَّ.

(جـ) استكمال قواعد الفاعل

١ - تأنيث الفعل وإفراده مع جمع غير العاقل

ينبغى أن يذكر فى النحو التعليمى أنَّ الفعل يفرد ويؤنث إذا كان الفاعل اسما ظاهر جمعا لما لا يعقل وكذلك إذا كان الفاعل ضميرا مستترا عائدا على جمع ما لا يعقل مثل: «تفتحت الأزهار - أزهار تفتحت».

٢ - حذف الفاعل

وينبغى أن يذكر أن الفاعل قد يحذف إذا دل عليه السياق كما فى الآية القرآنية:

﴿فقال إني أحببت حُبَّ الخير عن ذكر ربي حتى توارتْ بالحِجاب﴾. أى توارت الشمس، والسياق يدل عليها.

٣ - مجيء الفاعل جملة

وأيضًا ينبغى أن يذكر أن الفاعل قد يأتى جملة كما فى الآيات الكريمة: ﴿ ثم بَدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ليسجننَّه - وتبينَّ لكم كيف فعلنا بهم - أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القُرون﴾ ففاعل بدا فى الآية الأولى: جملة (ليسجننه) وفاعل تبين فى الآية الثانية: جملة (كيف فعلنا بهم) وفاعل (يَهْد): (كم أهلكنا قبلهم من القرون).

٤ - فواعل مجرورة لفظا ومحلها الرفع

وينبغى أن يذكر أن الفاعل قد يكون مجرورًا لفظا بحرف جر زائد ومحله الرفع، وذلك مع الباء فى مثل: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ فلفظ الجلالة مجرور بالياء الزائدة لفظا ومحله الرفع لأنه فاعل، وأيضا مع من الجارة إذا كان نكرة ووقع بعد استفهام أو نفى فى مثل: «هل جاء من أحد - ما جاء من أحد» فأحد فى المثالين فاعل مجرور بمن الزائدة، ومحله الرفع.

(د) نائب الفاعل

١ - مجيء نائب الفاعل جملة

ينبغى أن يذكر أن نائب الفاعل قد يكون جملة، ويكثر ذلك مع «قيل» فى القرآن الكريم مثل: ﴿وإذا قيل لهم لاتُفْسدوا فى الأرض - وإذا قيل إنَّ وعدَ الله حق﴾. وتكررت هذه الصيغة: (قيل) فى الذكر الحكيم حوالى خمسين مرة، ودائما نائب الفاعل بعدها جملة كما فى المثالين. ومن مثل ذلك: عُلم كيف أصاب زيد، - عُرف كم أخطأ عمرو. فالجملتان بعد علم وعرف نائبا فاعل.

٢ - أفعال بصيغة المبنى للمجهول

ويحسن أن يذكر أيضًا فى كتاب النحو التعليمى أن فى اللغة أفعالاً مبنية للمجهول وليس لها صيغة مبنية للمعلوم، منها : «جُنَّ - زُكم - بُهت - استُهْتِر - امتُقع لونه - زُهى - فُلج - أُغْمى عليه».

٥
استكمال القواعد فى المنصوبات

(ا) المفعول به

١ - تحول الأفعال اللازمة إلى أفعال متعدية

مما ينبغى أن يُذْكر فى النحو التعليمى بوضوح تحوّل الأفعال الثلاثية اللازمة إلى أفعال متعدّية بإحدى وسائل أربع هى : همزة التعدية، وتضعيف الحرف الثانى، وزيادة ألف المفاعلة، وزيادة الألف والسين والتاء لإفادة الطلب فمثل «نزل» فعل ثلاثى لازم ويتحول متعديا بإحدى الوسائل المذكورة فيقال : «أنزل - نَزَّل - نازل - استنزل». ويطّرد ذلك دائمًا فى كل فعل لازم يراد تعديته.

٢ - مفعولات منصوبة حقها الجر

وجاءتْ فى اللغة بعد أفعال لازمة مفعولات منصوبة أحيانا وكان حقها الجرّ، ويجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض أو حرف الجر، ويتوسع بعض النحاة فيعربه مفعولاً به، من ذلك ﴿أعجلتم أمرَ ربكم﴾ أى عن أمره و ﴿لأقعدن لهم صراطَك المستقيم﴾ أى على صراطك. ويطرد ذلك ويكثر فى الذكر الحكيم مع أَنْ مثل : ﴿يمنُّون عليك أن أسلموا﴾ أى بأن أسلموا ومثل : ﴿ونطمع أن يُدْخلنا ربُّنا مع القوم الصالحين﴾ أى بأن يدخلنا أو فى أن يدخلنا.

٣ - مفعولات مجرورة لفظا ومحلها النصب

وينبغى أن يُذْكر فى النحو التعليمى أن المفعولات كالفاعل قد تسبقها الباء الجارة أو من الجارة الزائدة بعد استفهام أو نفى فتكون مجرورة لفظا ومحلها النصب مثل : «هل رأيت من أحد - ما رأيت من أحد - كفى بزيد تعلمه» أى كفاه تعلمه.

(ب) المفعول المطلق
أهم ما ينوب عن المصدر

مما ينبغى أن يُعْرَف فى النحو التعليمى بوضوح أهم ما ينوب عن المصدر فى المفعول المطلق مما يتردَّد فى قراءات الناشئة وكتاباتها، من ذلك الصفة مثل : «ذاكر كثيرا» وعدده مثل : «لعب أربع لُعْبات» وآلته مثل : «ضربه عصا» ولفظ كل وبعضَ مضافين إلى المصدر مثل : «ودَّ كل الود - ودَّ بعضَ الود» واسم الإشارة سابقًا للمصدر ويعرب المصدر بدلا منه مثل : «ظن هذا الظنَّ» وأىّ الاستفهامية والشرطية مضافة إلى المصدر مثل أىَّ عملٍ عملت؟ - أىَّ عملٍ تعملْ أعملْ».

(جـ) المفعول فيه
أهم ما ينوب عن ظرفى الزمان والمكان

ينبغى أن يذكر للناشئة أهم ما ينوب عن ظرفى الزمان والمكان مما يتردَّد فى قراءاتها وكتاباتها. من ذلك ما يشتركان فيه مع ما ينوب عن المفعول المطلق، ونقصد العدد فى مثل «ذاكرت ثلاث ليال - سرت ثلاثة أميال» ولفظتى كل وبعض مضافتين إليهما مثل : «ذاكرت كلَّ اليوم - سرت بعض الشوارع» واسم الإشارة مبدلاً منهما مثل : «اجتهد هذا اليوم - سار هذا الشارع». وينوب عن الظرفين المشتق منهما مثل : «موعد - مقعد» والمصدر مثل : «شروق الصباح - غروب الشمس - صلاة العصر - غمضة عين - قرب القاهرة - مدَّ اليد - طىَّ الخطاب».

وينوب عن ظرف المكان خاصة اسم الفاعل مثل : «داخلَ القاهرة - خارجَ مصر» وكلمة «حوالَىْ» بمعنى حول، وكلمة وسْط ساكنة السين بمعنى بين مثل : «وَسْطَ أصحابه».

وقد يأتى الظرفان مركبين مبنيين على فتح الجزأين مثل : «ليلَ نهارَ - صباحَ مساءَ - بينَ بينَ (للتوسط بين شيئين).

٦
تكملات مهمة

(ا) دلالة المضارع على الزمن الماضى لاستحضار الصورة

مما ينبغى أن يذكر فى النحو التعليمى أن المضارع الموضوع للزمن الحاضر والمستقبل قد يستخدم فى الزمن الماضى باطّراد مع «لم» الجازمة فى مثل: «لم يكتب» ومع كان وكاد وأخواتها فى مثل: «كان يكتب - كاد يتفوق». وليس ذلك وحده ما نرى ذكره للناشئة بل نرى أيضا أن يذكر لها أنه يستخدم فى القرآن الكريم والشعر والنثر دالًّا على الزمن الماضى أو بدلًا من الفعل الماضى إذا أريد استحضار الصورة مثل: (والله الذى أرسل الرياح فتُثير سحابا) بدلا من «فأثارت سحابا» لاستحضار صورة الرياح الدالة على القدرة الإلهية فى إثارة السحاب إذ يبدأ قطعا ثم تتضامّ ثم تتراكم،ومثل: ﴿ومن يُشْرك بالله فكأنما خرَّ من السماء فتخْطَفُه الطير أو تَهْوِى به الريح فى مكان سَحيق﴾ بدلا من «فخطفته الطير أو هوت به الريح» لاستحضار صورة الطير وهى تتخطّف المشرك والريح وهى تهوى به. ومثل قوله تعالى فى تصوير ما حدث لأهل الكهف قديما: ﴿ونقلِّبهم ذات اليمين وذات الشمال وكَلْبُهم باسطٌ ذراعيه بالوَصِيد﴾. وكثيرا ما يستخدم المؤرخون والقُصّاص المضارعَ فى حكاية الزمن الماضى لاستحضار صور الأحداث والأشخاص الماضية. وأكثر قصص الأطفال تكتب لهم، بهذه الصيغة، حتى يتمثلوا القصة وتتراءى لهم وكأنهم يشاهدونها بأبصارهم.

(ب) صيغ فى الممنوع من الصرف

١ - صيغتا: فُعَلاء وأفعلاء

يُذْكر فى هذا الباب أن كل ما يختم من الصفات بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة يمنع من الصرف، وعادة لا تتجاوز أمثلة القاعدة نحو: «فُضْلَى - عَطْشَى - غضبى» ونحو «صحراء - عذراء - بيضاء». وتهمل أمثلة صيغتين قياسيتين للصفات

الممدودة، وهما : صيغة فُعَلاء وما يماثلها نحو : كُرماء - شعراء - أدباء - سعداء - حُمقاء - أمراء - فضلاء - جُبَناء - ظُرَفاء - فقهاء - علماء - حكماء - بُخَلاء - خُلفاء - عقلاء». وصيغة أفعلاء وما يماثلها نحو «أنبياء - أَوْفياء - أوصياء - أقوياء - أصفياء - أثرياء - أذكياء - أغنياء - أدعياء - أغبياء - أشقياء - أصدقاء - أولياء - أتقياء -». وأمثلة هاتين الصيغتين القياسيتين تدور فى الكتابات الأدبية ومقالات الصحف وفى اللغة اليومية فينبغى أن يُعْرف أنهما ممنوعتان من الصرف بوضوح.

٢ - صيغة أُحاد وأخواتها

وينبغى أن يُعرف أن صيغة أُحاد وموحد التى تأتى وصفا للعدد من واحد إلى عشرة ممنوعة من الصرف كما جاء فى الذكر الحكيم : ﴿جاعلِ الملائكة رُسُلاً أولى أجنحة مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾.

(جـ) عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل

ينبغى أن يتضمن النحو التعليمى عملَ المصدر والمشتقات عملَ الفعل، ويوضع بعضها بجوار بعض حتى تتأكد صور صياغاتها فى نفوس الناشئة، ويحسن أن تُفْرد بباب مستقل تتعاقب فيه تعاقبًا يوضحها بالمقارنة.

(د) انواع الحروف

حَروف الزيادة جارة - غير جارة

ينبغى أن تُعْرَض أنواع الحروف فى باب مستقل عرضًا مفصلاً وهى كثيرة فمنها حروف جر وحروف عطف وحروف نفى وحروف استفهام وحروف جواب وحروف شرط وحروف تنفيس وحروف تفسير وحروف نداء وحروف جر وحروف تنبيه وحروف تحضيض إلى غير ذلك. وينبغى أن تعرض جميعًا فى باب عرضًا مفصلاً، لأنها جميعًا مفاتيح لغوية دقيقة. ويحسن أن تعرف الناشئة استخدامها كما يحسن أن تعرف حروف الزيادة ويفرد لها باب، يوضح أن منها الجار مثل الباء ورب ومن، وغير الجار مثل ما وإنْ كقولك : «إذا ما اجتهدت نجحت» فما زائدة، وقولك «ما إن قمت» فإن زائدة.

٧

أبواب إضافية

(ا) باب الذكر والحذف

تتميز العربية بأن عناصر الجملة فيها قد تذكر، وقد يحذف بعضها دون أى تفرقة بين عنصر وعنصر، اكتفاءً بدلالة السياق، حتى الكلمة المرتبطة مع أخت لها كالمضاف نجدها تحذف كما فى قوله جَلَّ شأنه: (وجاء ربك) أى أمر ربك، والمضاف إليه يحذف فى مثل (لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك. وبالمثل المنعوت قد يحذف فى مثل: (وذلك دينُ القيِّمة) أى الملة القيمة. وكذلك النعت فى مثل: ﴿وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلَّ سفينة غَصْبا﴾ أى كل سفينة صالحة. وترابطُ النعت بالمنعوت لا يقل عن ترابط المضاف والمضاف إليه، مما جعلنا نقترح أن يُعْرَض على الناشئة فى باب الاسم المفرد، كما مرَّبنا. وبالمثل بقية العناصر المستقلة فى الجملة من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ومفعول به وحروف جرٍّ يشملها الحذف فى صور أكثر سعة. وفى يقيننا أنه هيأ لهذا الحذف الكثير من عناصر الجملة العربية أنها بدأت لغة شعرية، والشاعر فى أبياته وجملها يرتبط بأنغام الوزن الذى اختاره، وقد يضطره هذا الارتباط إلى أن يحذف جزءًا أو عنصرًا من الجملة هنا أو هناك، مما عرَّض جميع عناصرها وأجزائها للحذف. وعادة يذكر النحاة ذلك مفرّقًا على أبواب النحو، وأرى أن يُجْمَع ما فرّقوه فى تلك الأبواب بباب واحد، حتى تُرَى صور الحذف فى عناصر الجملة العربية مقرونة بعضها إلى بعض وترتسم فى أذهان الناشئة رسما بَيِّنًا.

(ب) باب التقديم والتأخير

رأينا آنفًا أن النشأة الشعرية للعربية فُتحت فيها الأبواب واسعةً للحذف فى عناصر الجملة، وأيضًا فإنها فتحت فيها الأبواب واسعة للتقديم والتأخير فى تلك العناصر، تلبية لحاجة النغم فى الأبيات، مما يضطر الشاعر فى كثير من الأحيان لمخالفة الترتيب

النحوى للعبارة، إذ المهم عنده الترتيب النغمى أو قل النسق النغمى، حتى لا يختل هذا النسق وحتى لا يصيبه أى اضطراب. وإذا استثنينا الترتيب الحتمى بين المضاف والمضاف إليه وبين المتبوع والتوابع نعتًا وغير نعت وجدنا كل الكلمات بعد ذلك تتقدم وتتأخر. وحاول النحاة أن يضبطوا صورًا من ذلك ويضعوا لها قواعد دقيقة، غير أنهم فرّقوها على الأبواب الأساسية من مبتدأ وخبر ومن فعل وفاعل ومفعولات، ونرى أن تُجْمَع وتنسَّق فى باب خاص بها حتى تتضح صور التقديم والتأخير فى العناصر الأساسية للجملة العربية اتضاحًا تاما وتُسْتوعب استيعابًا دقيقًا.

(جـ) الجملة الأساسية: الاسمية والفعلية

دأبت كثرة كتب النحو عند الأسلاف أن لا تخصّ الجملة الاساسية فى العربية الاسمية والفعلية بدراسة لها تفصيلية، وبالمثل أنواع الجمل التى لها محل من الإعراب والجمل التى ليس لها محل. وينبغى أن تعرض الجملة الاسمية والفعلية بوضوح على الناشئة بحيث يتبينون صور الجملة الاسمية المصدَّرة أو المفتَتحة بمبتدأ وحين تدخل عليها إن واخواتها أو بعض الحروف الأخرى الكثيرة، وكذلك صور الجملة الفعلية المصدرة أو المفتتحة بفعل أو ببعض معمولاته. وليس ذلك فحسب، بل لابد أن توضَّح لهم الفروق بين الجملتين: الاسمية والفعلية فى الزمان وفى اللواحق التابعة لهما وما قد يفيده تقدم الاسم مع الجمل الفعلية الخبرية من أهمية وكذلك ما قد يفيده تقدم الفعل فى الجملة الفعلية.

٨

أنواع الجمل

تقسيم النحاة للجمل

قسم النحاة الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل مقابلة لها محل من الإعراب. وهم يقصدون بالأخيرة الجمل التى تحل محل مفرد مثل جملة الخبر فى قولنا : «زيد أخوه شاعر - زيد يشعر أخوه» فزيد مبتدأ وأخوه مبتدأ ثان وهو مضاف إلى الهاء وشاعر خبره، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول : «زيد» وهى فى محل رفع، إذ المبتدأ عادة يليه خبر مفرد مرفوع دائمًا فى مثل : «زيد مسافر». ومن هنا كان يقال لجملة الخبر، إذا كانت جملة اسمية كما فى هذا المثال، إنها فى محل رفع. وبالمثل الجملة الفعلية إذا وقعت خبرا، كما فى المثال الثانى : «زيد يشعر أخوه» فزيد فيه مبتدأ و«يشعر» فعل مضارع مرفوع، و«أخوه» فاعل مضاف، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر للمبتدأ : «زيد». وقل ذلك نفسه فى جملة النعت، إذ تكون فى محل رفع فى مثل : «أقبل أخ لعلى يحمل كتبًا» فجملة «يحمل كتبا» نعت لأخ فى محل رفع. وفى مثل : «علّمت أخا لعلى يُكِبُّ على دروسه» جملة «يكبُّ على دروسه» نعت لأخ فى محل نصب. وفى مثل : «اهتممت بأخ لعلى يكبّ على دروسه» جملة «يكب على دروسه» نعت لأخ فى محل جر. وعلى هذه الشاكلة الجمل التى لها محل من الإعراب دائما تحل محل مفرد وتأخذ حكمه فى الإعراب رفعا ونصبا وجرا، بخلاف أختها التى لامحل لها من الإعراب؛ لأنها لا تحل محل مفرد كالجملة المستأنفة فى صدر الكلام، وكالجملة الاعتراضية، وقد أحصى النحاة جمل المجموعتين على هذا النمط :

(أ) الجمل التى لامحل لها

١ - الجملة المستأنفة أو الابتدائية، وتشمل الجملة التى يفتتح بها الكلام والجملة المنقطعة عما قبلها مثل قولك ابتداء «زيد شاعر» وقوله تعالى : ﴿ولا يحزنك قولُهم إن

العزة لله جميعا﴾ فالجملة الثانية مستأنفة.

٢ - الجملة المعترضة مثل : ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم﴾ وواضح أن الجملة الثانية معترضة بين القسم والمقسم عليه.

٣ - الجملة التفسيرية و المفسِّرة مثل : ﴿فأوحينا إليه أن اصْنَعِ الفُلْكَ﴾ لأن الجملة الثانية هى نفس ما أوحى إليه.

٤ - جملة صلة الموصول مثل : «جاء الذى حدثتك عنه» فجملة حدثتك عنه صلة الموصول لا محل لها - مثل أخواتها - من الإعراب.

٥ - الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا مثل : «إن تجتهد تنجح» وكذلك لو وقعت جوابًا لشرط غير جازم مثل لو وإذا نحو: «لو صبرت لفزت - إذا قمتَ قمت معك».

٦ - الجملة الواقعة جوابًا لقسم مثل : (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين).

٧ - الجملة التابعة لإحدى الجمل السابقة مثل «قام زيد ولم يقم عمرو» فجملة «قام زيد» مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وكذلك «لم يقم عمرو» المعطوفة عليها لا محل لها من الإعراب مثلها.

(ب) الجمل التى لها محل

١ - الجملة الواقعة خبرًا مثل : «زيد شعره رائع» فزيد مبتدأ أوّل وشعره مبتدأ ثان ورائع خبر وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول : «زيد».
ومثلها الواقعة خبرًا لإن مثل : «إن زيدا شعره رائع».
٢ - الجملة الواقعة مفعولاً به مثل : (قال إنى عبد الله) فجملة إنى عبد الله مفعول به لقال فى محل نصب.

٣ - الجملة الواقعة حالاً مثل : ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سُكارى﴾ فجملة (وأنتم سكارى) حال فى محل نصب.

٤ - الجملة التابعة لمفرد نعتًا أو بدلًا مثل : ﴿خُذْ من أموالهم صدقةً تُطَهِّرهم﴾ فجملة (تطهرهم) نعت لصدقة فى محل نصب، ومثل : ﴿وأسروا النَّجْوَى الذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم﴾ فجملة : (هل هذا إلا بشر مثلكم) بدل من النجوى المفعول به لأسروا فى محل نصب.

٥ - الجملة الواقعة بعد الفاء وإذا جوابا لشرط جازم فى مثل : ﴿ومَنْ يُضْلِل اللَّهُ فلا هادىَ له﴾ ومثل : ﴿وإن تصبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يَقْنطون﴾.

٦ - الجملة المضاف إليها ومحلها الجرّ مثل : ﴿والسلام علىَّ يومَ وُلدتُ﴾ فيوم ظرف زمان منصوب، وهو مضاف إلى جملة (ولدت) وهى فى محل جرّ بالإضافة.

٧ - الجملة التابعة لجملة لها محل، عطفا أو بدلا، مثل : « زيد جاء وجلس قليلا » فجملة جاء وفاعلها الضمير المستتر فى محل رفع خبر زيد، وجملة : « وجلس قليلا » معطوفة عليها فى محل رفع مثلها، وكقول بعض الشعراء : « أقول له ارحلْ لا تقيمنَّ عندنا » فجملة ارحلْ مفعول به لأقول فى محل نصب، وجملة لا تقيمن عندنا » بدل منها فى محل نصب مثلها.

(جـ) ملحوظات

١ - وُضعت جملة الصلة فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب، وهو وضع غير دقيق منطقيا لأن الاسم الموصول فى مثل : « أقبل الذى حاضرنا أمس » لا يفهم معناه ولا يتم إلا مع ذكر صلته، فهى تلزمه لزوم الخبر للمبتدأ و النعت للمنعوت. وكان لذلك ينبغى أن توضع فى طائفة الجمل التى لها محل من الإعراب وأن يكون محلها هو نفس محل الاسم الموصول.

٢ - ووضع أيضا فى طائفة الجمل التى لا محل لها من الإعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا فى مثل : « إن تقم أقم معك » بحجة أن الفعل مجزوم فى جواب الشرط، وأن لا داعى لتقدير محل لجملته. ووُضع مقابلا لذلك فى طائفة الجمل التى لها محل من الاعراب جواب الشرط الجازم إذا اقترن بالفاء

أو إذا؛ لأنه ليس فى الجملة حينئذ فعل مجزوم، وبالمثل جواب الشرط غير الجازم مطلقا وهى تفرقة لا تتضح ولا مبرر لها.

٣ - وأهم مما قدمت أن هذا التقسيم للجمل فى العربية لم يعد له مكان فى النحو التعليمى بعد أن أُلْغى فيه الإعراب المحلى - كما مرّ بنا فى حديثنا عن إلغاء الإعرابين : التقديرى والمحلى - بحيث يقال للجملة مثلا إنها ابتدائية أو مستأنفة ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب، وأيضًا بحيث يقال للجملة مثلا إنها خبر ولايقال إنها فى محل رفع خبر. وهكذا بقية الجمل فى الطائفتين أو المجموعتين.

تقسيم جديد للجمل

مع إلغائنا لتقسيم النحاة الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب وجمل لها محل ينبغى أن يوضع للجمل فى العربية تقسيم يوضح الجمل الأساسية فيها والجمل الفرعية والعلاقات بينها لتستبين الوحدات أو اللِّبنات التى يتكوَّن منها بناء الفقر فى النثر وبناء الأبيات فى الشعر، ولعل خير تقسيم يصور ذلك تقسيم الجمل إلى جمل مستقلة قائمة بنفسها وجمل خاضعة غير مستقلة تعتمد على جملة سابقة أو مفرد سابق، وفيما يلى بيان الطائفتين أو المجموعتين :

(ا) جمل مستقلة

١ - الجملة المستأنفة

الجملة المستأنفة هى الجملة التى تتصدر الكلام سواء سبقها كلام وانتهى أو لم يسبقها أى كلام مثل : ﴿الحمدُ لله - هل جزاءُ الإحسان إلاّ الاحسان - لله الأمرُ من قبلُ ومن بعد﴾ «كلُّ إنسان وعمله - مَنْ معك؟» ﴿قولٌ معروف ومغفرة خيرٌ من صدقة يتبعها أذى - ودّوا لو تُدْهن فيدهنون - سبِّح اسمَ رَبِّك الأعلى - ألم نشرحْ لك صدرك﴾ إلى غير ذلك من جمل فعليةواسمية يُفْتتح بها الكلام.

٢ - الجملة الحوارية

الجملة الحوارية هى ما كانت فى حوار قصصى أو إجابة لسؤال، مثل : ﴿ولقد

جاءتْ رسلُنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلامًا قال سلامٌ﴾ والجملتان الأخيرتان جملتان حواريتان، وتكثر هذه الجمل فى القرآن الكريم وخاصة فى سورة يوسف.

٣ - الجملة المعترضة

الجملة المعترضة هى التى تعترض كلامًا تسديداً له أو تحسينًا مثل : «زيد - رحمه الله - كان محبوبا» ومثل : «نحن - معاشرَ العرب - كرام» ومثل : «ليتنى - والمنى لا تنفع - أعود شابًّا».

٤ - الجملة المفسِّرة

الجملة المفسرة هى التى تفسر جملة سابقة أو مفرد سابق فى جملة مثل : ﴿حتى إذا جاءوك يُجادلونك يقول الذين كفروا﴾ فجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لجملة (يجادلونك) ومثل : ﴿هل أدلُّكم على تجارة تُنْجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله﴾ فجملة (تؤمنون بالله وسوله) تفسير للفظة تجارة.

٥ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة

تأخذ الجملة المعطوفة حكم الجملة المستقلة المعطوفة عليها فتصبح مثيلتها فى الاستقلال مثل : «ذهب زيد وحضر عمرو» ومثل : «زيد - أعانه الله ووفَّقه - محبوب» ومثل : «وصَّى ابنه يجدّ فى العمل ويجتهد» فجملة يجد فى العمل تفسير للوصية، ويجتهد معطوفة عليها مفسرة مثلها.

(ب) جمل خاضعة غير مستقلة

١ - جملة الخبر

جملة الخبر هى الجملة المتممة للمبتدأ فى الجملة الاسمية مثل : «زيد ابنه متفوق - زيد تفوق على أقرانه - ﴿وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين﴾ - إلى غير ذلك.

٢ - جملة الفاعل ونائب الفاعل

قد يأتى الفاعل جملة - كما مرَّ فى ص١٨٣- ويكثر ذلك بعد «أنْ» و«ما» المصدريتين وكذلك بعد «أنَّ» وتؤوَّل الجملة معها جميعا بمصدر مثل : «يسرنى أن تتفوق - سرَّنى أنك تفوقت» أى تفوقك، ومثل «سرنى ما عملتَ» أى عملك.

وبالمثل يأتى نائب الفاعل جملة بعد قيل وكيف -كما مرَّ فى ص١٨٣- مثل : «قيل قد نجح - عُرف كيف نجح» والجملتان : قد نجح وكيف نجح نائبا فاعل لقيل وعُرف على التوالى.

٣ - جملة المفعول به

تدور هذه الجملة كثيرًا فى اللغة مثل : «كاد زيد ينجح - أخذ عمرو يقرأ - ظننت زيدا يلعب - أعلمت عمرًا زيدا شفاه الله» إلى غير ذلك.

٤ - الجملة الواقعة حالا

يكثر مجىء المضارع وكذلك الجملة الاسمية حالاً مثل : «أعجبنى زيد يكبُّ على عمله» ومثل : ﴿ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم مُحْدَثٍ إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ فجملتا «يكبُّ على عمله»، (وهم يلعبون) حاليتان. ويأتى الماضى وجملته حالا مثل : ﴿هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا﴾ ويكثر أن تسبقه حينئذ قد مثل : ﴿ومالنا أن لانقاتلَ فى سبيل الله وقد أُخْرِجْنا من ديارنا وأبنائنا﴾.

٥ - الجملة التابعة : نعتًا أو عطفًا أو بدلاً

يأتى النعت جملة بعد النكرات مثل : «هَبْنى كتابًا أقرؤه» ومثل : ﴿لِمَ تعظون قوما اللَّهُ مهلكهم﴾ فجملة أقرؤه نعت لكتاب النكرة وكذلك جملة (اللَّهُ مهلكهم) نعت للفظة (قوما) النكرة. ومن أمثلة الجملة المعطوفة : «زيد يستيقظ مبكرًا ويذهب إلى عمله» ومن أمثلة البدل : «زيد أسرَّ إلى خالد : كلِّمه».

٦ - جملة الصلة

تتبع دائما جملة الصلة الاسم الموصول فهى تابعة له لا تستقل عنه أبدًا، وهى بذلك جملة خاضعة مثل التى سبقتها نحو «جاء الذى سافر أبوه» - ﴿ربَّنا أرنا اللذين أضلَّانا﴾. وواضح أن صلتها بما قبلها أقوى من صلة الجملة التابعة والحالية والمفعولية، مما يؤكد أنها جزء لا يتجزأ من الاسم الموصول السابق لها.

٧ - الجملة المضاف إليها

هى الجملة التى يضاف إليها ظرف مثل «إذا - حيث - حين» مثل : «إذا

اجتهدت نجحت - اجلس حيث جلس صديقك - ألقاك حين أعود».

٨ - جملة جواب الشرط

واضح أن هذا التقسيم الجديد للجمل فى العربية يريحنا من توزيع جواب الشرط مع شرط جازم وشرط غير جازم ومن أن يكون الشرط مضارعًا أو جملة اسمية؛ إذ المنطق يقضى بأن يأخذ جواب الشرط الذى يأتى تابعًا لفعل الشرط حكمًا واحدا وهو أن جملته جملة خاضعة غير مستقلة كجملة الصلة مثل: «إن تقم أقم معك - إن تتصدق فثوابُك عظيم - من يفعلِ الخيرَ فالله يجزيه».

٩ - جملة جواب القسم

جواب القسم كجواب الشرط متعلق بالجملة السابقة له خاضع لها غير مستقل مثل: «والله لأخلصنَّ فى عملى - (وتالله لأكيدنَّ أصنامكم - فوربِّك لنحشرنَّهم والشياطينَ).

١٠ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة

تدخل هذه الجملة فى رقم (٥) إذ هى جملة تابعة بالعطف، وإنما كررناها لنوضح أنها تأتى مع الجمل السابقة معطوفةً على الجملة الخبرية فى مثل: «زيد يكدّ ويكدح» وعلى جملة الفاعل فى مثل: «يسرنى أنك نجحت وأنك تفوقت» وعلى جملة نائب الفاعل فى مثل: «قيل إنه كاذب وإنه لم يصدق أبدا» وعلى جملة المفعول به فى مثل: «ظننت زيدًا يكتب ويجيد» وعلى جملة الحال فى مثل: «جاء زيد يتندَّر ويضحك» وعلى جملة النعت فى مثل: «أقبل طالب يسأل ويستفهم» وعلى جملة البدل فى مثل: آيات سورة الشعراء ﴿واتقوا الذى أمدَّكم بماتعلمون أمدَّكم بأنعامٍ وبنين وجناتٍ وعُيون﴾ وعلى جملة الصلة مثل: «جاء الذى يعلِّم قليلا ويتكلم كثيرا» وعلى الجملة المضاف إليها مثل: «أحسنت حين أدَّيتَ عملك وأتقنته» وعلى جملة جواب الشرط مثل: ﴿إن تنصروا الله ينصرْكم ويثبِّت أقدامكم﴾ وعلى جملة جواب القسم مثل قولك: والله إن الرشاد رشاد الله - إن الهدى هدى الله.

فهرس الموضوعات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

كتب للمؤلف مطبوعة بالدار

فى الدراسات القرآنية

* سورة الرحمن وسور قصار
  عرض ودراسة
  الطبعة الثانية ٤٠٤ صفحات

فى تاريخ الأدب العربى

* العصر الجاهلى
  الطبعة الحادية عشرة ٤٣٦ صفحة
* العصر الإسلامى
  الطبعة العاشرة ٤٦١ صفحة
* العصر العباسى الأول
  الطبعة التاسعة ٥٧٦ صفحة
* العصر العباسى الثانى
  الطبعة السادسة ٦٥٧ صفحة
* عصر الدول والإمارات (١)
  الجزيرة العربية - العراق - إيران
  الطبعة الثانية ٦٨٨ صفحة
* عصر الدول والإمارات (٢)
  مصر - الشام
  الطبعة الأولى ٨٤٨ صفحة

فى مكتبة الدراسات الأدبية

* الفن ومذاهبه فى الشعر العربى
  الطبعة العاشرة ٥٢٤ صفحة
* الفن ومذاهبه فى النثر العربى
  الطبعة العاشرة ٤٠٠ صفحة
* التطور والتجديد فى الشعر الأموى
  الطبعة السابعة ٣٤٠ صفحة
* دراسات فى الشعر العربى المعاصر
  الطبعة السابعة ٢٩٢ صفحة
* شوقى شاعر العصر الحديث
  الطبعة العاشرة ٢٨٦ صفحة
* الأدب العربى المعاصر فى مصر
  الطبعة الثامنة ٣٠٨ صفحات
* البارودى رائد الشعر الحديث
  الطبعة الرابعة ٢٣٢ صفحة
* الشعر والغناء فى المدينة ومكة لعصر بنى أمية
  الطبعة الرابعة ٣٣٦ صفحة
* البحث الأدبى : طبيعته - ومناهجه - أصوله - مصادره
  الطبعة السادسة ٢٧٨ صفحة
* الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور
  الطبعة الثانية ٢٥٦ صفحة

فى الدراسات النقدية

* فى النقد الأدبى
  الطبعة السادسة ٢٥٠ صفحة
* فصول فى الشعر ونقده
  الطبعة الثانية ٣٦٨ صفحة

فى الدراسات البلاغية واللغوية

* البلاغة : تطور وتاريخ
  الطبعة السادسة ٣٨٠ صفحة
* المدارس النحوية
  الطبعة الخامسة ٣٧٦ صفحة
* تجديد النحو
  الطبعة الثانية ٢٨٢ صفحة
* تيسير النحو قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده
  الطبعة الأولى ٢٠٨ صفحة

فى مجموعة نوابغ الفكر العربى

* ابن زيدون
  الطبعة الحادية عشرة ١٢٤ صفحة

فى مجموعة فنون الأدب العربى

* الرثاء
الطبعة الثالثة ١٠٨ صفحات
* المقامة
الطبعة الخامسة ١١٢ صفحة
* النقد
الطبعة الرابعة ١١٢ صفحة
* الترجمة الشخصية
الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة
* الرحلات
الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

فى التراث المحقق

* المغرب فى حلى المغرب لابن سعيد
الجزء الأول - الطبعة الثالثة ٤٦٨ صفحة
الجزء الثانى - الطبعة الثالثة ٥٧٢ صفحة
* كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد
الطبعة الثانية ٧٨٨ صفحة
* كتاب الرد على النحاة
الطبعة الثانية ١٥٠ صفحة
* الدرر فى اختصار المغازى والسير لابن عبد البر
الطبعة الثانية ٣٥٦ صفحة

فى سلسلة اقرأ

* العقاد
الطبعة الرابعة
* البطولة فى الشعر العربى
الطبعة الثانية
* معى
الطبعة الثانية
* الفكاهة فى مصر
الطبعة الثانية

رقم الإيداع		١٩٨٦ / ٢٩٠٧
الترقيم الدولى	١-١٦٣٢-٠٢-٩٧٧	ISBN

١ / ٨٤ / ١٤٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)